CENTRAL BANK OF EGYPT
Egyptian Banking Institute

البنك المركزى المصرى
المعهد المصرفى المصرى

المسابقة البحثية العاشرة

للمعهد المصرفي المصري 2020

MOVING FORWARD WITH CONFIDENCE

إعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على: الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال

الكلمة الافتتاحية

السيدات والسادة القراء الأعزاء، يسعدني أن أقدم لكم هذه السلسلة من الاصدارات التي تضم مجموعة الأبحاث الفائزة في المسابقة البحثية التي ينظمها المعهد المصرفي **للسنة العاشرة على التوالي**. فمنذ عام 2010، أخذت **إدارة البحوث والتوعية** بالمعهد على عاتقها تنظيم مسابقة بحثية لتشجيع شباب الباحثين في القطاع المصرفي وحثهم على عرض رؤيتهم وتقديم مقترحاتهم للمشاكل المالية والمصرفية الحالية وكذا المشاركة في صنع مستقبل أفضل لهذا القطاع.

وقد جاءت هذه المبادرة إيماناً من المعهد المصرفي المصري بأهمية الدور الذي يلعبه البحث العلمي في دفع عجلة نمو القطاع المصرفي وخلق كوادر مصرفية جديدة متميزة الأداء وعلى وعي شامل بجميع المستجدات المتلاحقة على الساحة المصرفية والمالية، خاصة في ظل التطورات المتعددة والمتسارعة على المستويين المحلي والعالمي.

وقد تضمنت المسابقة البحثية هذا العام ثلاثة من أهم الموضوعات المصرفية في الفترة الأخيرة وهي:

الموضوع الأول: إعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على: الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال
الموضوع الثاني: إعادة هيكلة الأوعية الادخارية بالبنوك فى ضوء اتجاه أسعار الفائدة نحو الانخفاض
الموضوع الثالث: المهارات والجدارات المستقبلية للبنوك

وقد تم تحكيم هذه الأبحاث من قبل لجنة تضم نخبة من المصرفيين والاقتصاديين، من ذوي الخبرة الواسعة في المجالين الأكاديمي والمصرفي. وقد استندت اللجنة في تقييم الموضوعات البحثية إلى المعايير التالية:
1-سلامة الإطار النظري.
2-إدراج دراسة تطبيقية على مصر.
3-استخدام بيانات حديثة.
4-الالتزام بالقواعد الشكلية للبحث.

ودعماً لجهود الباحثين وتحفيزهم، يتشرف المعهد بنشر الأبحاث الفائزة و **"إتاحتها الكترونياً"** بهدف تسليط الضوء على هذه الموضوعات الهامة، وكذلك طرح بعض النتائج والتوصيات الخاصة بالحالة المصرية والتي نأمل أن تكون عوناً لصناع القرار.

وختاما، نتمنى أن تمثل هذه السلسلة من الاصدارات مساهمة جيدة من جانب المعهد المصرفي المصري في مجال البحث العلمي.

أ/ عبد العزيز نصير
المدير التنفيذي
المعهد المصرفي المصري

الفائز بالمركز الأول

الأستاذ/ هشام حمزة كمال جاد والأستاذ/ عاطف حسن غريب

حسن عمرو

بنك مصر

الإطار العام للدراسة

مقدمه

يأتي النمو الاحتوائي على قمة أولويات الدول لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية في آن واحد لتفعيل مفهوم التنمية المستدامة ويستدعي هذا التوجه، إعادة تعريف دور المؤسسات االبنكية من الدور التقليدي والذي ينصب على تمويل العملاء لتحقيق الربح الي دوره في خلق منظومة متكاملة تساعد على خلق قيمة مضافة الي جميع الأطراف المعنية متضمنة العملاء ، ان عناصر القوة لدي المؤسسات االبنكية لا تكمن فقط في اتاحة التمويل ولكن في قدرتهم على التواصل مع أصحاب المصلحة من عملاء ومستثمرين، هيئات حكومية ورقابية واكاديمية وذلك لإرساء نظم متكاملة واطروحات تذلل التحديات وتخلق قيمة مضافة للعملاء وجميع الأطراف ذات الصلة وتمكنهم من تحقيق نمو متصاعد ،واستنادا الي نهج تفعيل المجال الحيوي لدي البنوك سوف تتناول الورقة البحثية دراسة الدور الحيوي للبنوك في تحقيق النمو المتوازن على عدة مستويات (الاقتصادي – المسئولية المجتمعية – الجانب البيئي) لآجل تحقيق المشاركة الفعالة واهداف التنمية المستدامة وذلك بالتركيز على تمويل البنوك للمشروعات المتناهية الصغر وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول و باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي وركيزته، ويلاحظ ان الدور الاقتصادي والمجتمعي بالنسبة لتوفير البنوك التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر مترابط جدا يبدأ من الحد من البطالة وزيادة الدخل للفرد والذى من شأنه التأثير على معدلات الناتج القومي من خلال زيادة الإنتاج وتغطية متطلبات السوق المحلى أولا ثم زيادة حجم الصادرات ثانيا مما يؤثر إيجابيا على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات ،بالإضافة الى الدور الذي يلعبه توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر في حل جزء كبير من مشكلة الاستبعاد المالي.

إشكالية البحث

تتمحور مشكلة الدراسة حول كيفية قيام المؤسسات االبنكية بالاستفادة من شبكة علاقتها لتدعيم مجال المشروعات متناهية الصغر عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك القطاع، وتقويض المعوقات التي تجمح نمو القطاع والعمل على خلق قيمة مضافة لكافة الأطراف بالإضافة الي تحفيز قدرتها على تحقيق الربح من تلك المشروعات، حيث سيتم الإجابة على السؤال البحثي التالي.

كيف يمكن للبنوك من تحقيق دورها التنموي عن طريق تمويل المشاريع متناهية الصغر؟

وسيتم الإجابة على السؤال البحثي من خلال طرح واجابة الأسئلة الفرعية التالية: -

- من هم عملاء التمويل المتناهي الصغر؟
- ما هي القيمة المضافة التي يقدمها قطاع المشروعات متناهية الصغر لتحقيق اهداف التنمية المستدامة؟
- لماذا يعتبر توفير البنوك التمويل للمشروعات متناهية الصغر هام جدا اقتصاديا واجتماعيا؟
- ما هي مشكلات او محددات تمويل المشروعات متناهية الصغر من القطاع البنكي؟
- ما هي الفرص المتاحة امام البنوك المصرية للتوسع في تمويل المشروعات متناهية الصغر، والمردود المتوقع من ذلك على كافة القطاعات؟ وأفضل السبل لتحقيق ذلك؟
- ما هي اهم أسباب عزوف أصحاب المشروعات المتناهية الصغر للجوء الى البنوك التجارية لتمويل تلك المشروعات؟ وما هي سبل مواجهة ذلك؟

فرضية البحث

للبنوك دور حيوي في تمويل المشروعات متناهية الصغر وهذا الدور يحقق قيمة مضافة على كافة المستويات الاقتصادية والمجتمعية وبما يخدم اهداف التنمية المستدامة.

حيث يقوم البحث على فرضية أساسية وهي وجود علاقة طردية ايجابية بين توسع البنوك في تمويل المشروعات متناهية الصغر (كمتغير مستقل) وزيادة عدد المستفيدين من التمويل والمشروعات (كمتغير تابع)، كذلك دعم الاقتصاد القومي خاصة في مجال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدلات البطالة والدمج المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، ومن هذه الفرضية الاساسية يمكن استنباط مجموعة من الفرضيات الفرعية الأخرى وهي:

1- تساهم المشروعات متناهية الصغر في توفير منتجات بسيطة تساعد المجتمع على كفاية الإنتاج المحلي الأول ثم الانتقال الى تصدير الفائض فيما بعد
2- تساهم المشروعات متناهية الصغر في امتصاص جزء كبير من مشكلة البطالة والاستبعاد المالي وتمكين المرأة اقتصاديا.
3- نجحت بعض بنوك الدول النامية في تحقيق نجاحات مثمرة اعتمادا على تمويل المشروعات متناهية الصغر.

أهمية البحث

تنبع أهمية الورقة البحثية في إيضاح التحديات التي تواجهها البنوك (جانب العرض) عند تمويل المشروعات متناهية الصغر التي تؤثر في تأسيسها ونموها وتطورها ، كذلك إيضاح اهم السبل والاليات اللازمة لمواجهة تلك التحديات، أيضا التحديات التحديات التي تقابل المشروعات متناهية الصغر والتي تنقسم الى تحديات خارجية ناجمة عن القيود المختلفة المفروضة على تلك المشروعات والتحديات الداخلية التي ترتبط بخصائص المشروع، وتجدر الإشارة الى ان تحليل مشكلة التمويل والسعي الدؤوب من قبل جميع الأطراف المعنية لمعالجتها اصبح حاجة ملحة بسبب ارتباط مشكلة التمويل بقدرة المشروعات متناهية الصغر في مواجهة الكثير من التحديات الأخرى مثل زيادة الإنتاج والوصول الى الأسواق ، القدرة على الوصول الى مصادر عناصر الإنتاج وحتي نوعية عناصر الإنتاج المستخدمة ،أيضا قدرة تلك المؤسسات على التسويق واستخدام التكنولوجيا وتطوير أساليب الإنتاج بالإضافة الى عدم القدرة على تحويل الأفكار الى مشروعات حقيقية على ارض الواقع، كما ان عدم توفير التمويل يمنع المشروعات القائمة من مجرد التفكير في التوسع والنمو مما يحد من حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي على مختلف المستويات.

هدف البحث

الهدف الرئيسي للدراسة هو اختبار مدي صحة فرضية البحث (وجود علاقة طردية ايجابية بين توسع البنوك في تمويل المشروعات متناهية الصغر (كمتغير مستقل) وزيادة عدد المستفيدين وعدد المشروعات متناهية الصغر (كمتغير تابع) بالاضافة الى مجموعة من المؤشرات الحيوية الاخري مثل زيادة الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدلات البطالة والدمج المالي وتمكين المرأة اقتصاديا، والهدف الثاني هو الاجابة عن: ما هي النماذج التجارية التي يمكن للبنوك المصرية من اعتمادها والمستوحاة من تجارب الاسواق الناشئة في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر من اجل تعزيز اطر الاقتصاد القومي والجانب المجتمعي من التنمية؟

منهجية الدراسة

استنادا على طبيعة المشكلة التي يعالجها البحث سنقوم باستخدام المنهج الاستنباطي وعرض تحليلي لما توصلت اليه النظريات والادبيات السابقة وصولا الى اختبار صحة الفرض ومدي مؤامة تلك النظريات وقوة او ضعف ارتباطها بالحالة المصرية.

الاسلوب البحثي

سوف يتم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيا وكميا باستخدام الاسلوب الاحصائي (معامل الارتباط والانحدار) مع التحليل الفني اللازم على القيم المستخرجة من الدراسة.

دراسات سابقة

1- رسالة ماجستير مقدمة من الباحثان على باكر، بعنوان **"دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** دراسة حالة البنك الوطني الجزائري عن الفترة من 2008 الى 2013"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2016-2017 ، وقد توصلت الرسالة الى ان اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع الى درجة النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي بالإضافة الى ذلك ان أغلبية الدول تعتمد على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع و هما معيار رأس المال و معيار العمالة ، ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام. يجب على الدولة توفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم وتطوير هذا القطاع لكونه يساهم في الحد من البطالة ورفع الناتج القومي مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة، وعلى الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية والصعوبات القانونية والتسويق والمنافسة لذا وجب على البنوك تشجيعها وتزويدها بالأدوات التكنولوجية الحديثة لتعزيز موقعها التنافسي عن طريق توفير التمويل اللازم لها بما يتناسب مع طبيعة هذه المشروعات.

2- دراسة بعنوان **"دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر الريفي في الدول النامية "** د. هبة الله ادم مدرس الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، 2018 ، وقد اظهرت الدراسة انه يمكن تخفيف حدة الفقر اذا توافر شرطان على الاقل وهما تحقيق النمو الاقتصادي وفع متوسط الدخل باستمرار ،ثانيا يجب ان يتم النمو الاقتصادي بالحياد او الحد من تفاوت الدخل وهنا تبرز اهمية المشروعات متناهية الصغر لما لها من دور ايجابي في محاربة البطالة وتوفر فرص العمل بما يسهم في ذيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ، وقد اشارت الدراسة الى ان هناك اختلاف بين مفهومي التمويل متناهي الصغر والاقراض متناهي الصغر حيث يشير الاول الى مجموعه من العمليات المالية الاكثر شمولا من المفهوم الثاني فالتمويل متناهي الصغر يعكس ماشهدته صناعة الاقراض متناهي الصغر من تطور، ففي الماضي كان محور اهتمام المؤسسات المالية العامله في تلك الصناعه مقصورا على منح القروض فقط ولكن بمرور الوقت ونتيجة لاكتساب الخبرة تزايد طلب عملاء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على نوعيات اخرى جديده من الخدمات المالية وغير المالية.

3- دراسة بعنوان (**دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطه في الجزائر)** مذكره لنيل درجة الماجستير مقدمه من لوكادير مالحه 2012 وقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطه هي الركيزه الاساسيه للدول الصناعية الكبرى ولذلك يجب تخصيص امتيازات لها في التشريعات وسن القوانين الداعمه لها بسبب محدودية قدراتها الفنية والتقنية عامه والماليه خاصة التي تعرقل نموها وان مشكلة نقص الضمانات وقلة الاموال الخاصة للمشروعات الصغيرة يؤدي بالبنوك الى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل بالوسائل الحديثه للتمويل كتطوير الية التمويل الايجاري التي تساعد المؤسسات الصغيرة على الحصول على تجهيزات والات حديثه واصول ثابته لا تستطيع الحصول عليها بسبب ضعف مواردها وعدم القدره على الاقتراض لعدم توافر شروط الائتمان التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية .

4- دراسة من د. محمد فرحي بعنوان **(متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)** جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، والذي أظهر الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس انها الخلايا الحية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وان هذه الخلايا بفضل تعددها و تنوعها وسرعة تكوينها يمكنها من تحديث نسيجا صناعيا وقد توصل الباحثان الى نتيجة مفادها انه على الرغم من الاهمية الكبيرة للمشروعات الا انه توجد حدود لإمكانات القطاع االبنكي في تمويل المؤسسات الإنتاجية نتيجة عدد من الأسباب أهمها تحديد حجم القروض المخصصة للعمليات التمويلية من قبل السلطة المالية والنقدية بالإضافة الى تحديد اسعار الفائدة،

مما جعل وظيفة البنوك تقتصر على مهام توزيع تلك القروض دون تتبع مساراتها بالإضافة الى التباطؤ في دراسة الملفات و بالتالي بطء اتخاذ قرارات التمويل ، مما يضيع فرصا امام المتعاملين ، تقديم قروض مع انعدام دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

5- دراسة بعنوان **"البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة "**د. ايهاب مقابله ، المعهد العربي للتخطيط ،2017 ، وقد خلصت الدراسة الى ان التعامل مع مشكلة تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يتطلب بداية تحليل حجمها وابعادها المختلفة سواء تلك التي ترتبط بجانب الطلب والاخرى التي ترتبط بجانب العرض مع التركيز على البنوك التجارية اما التعامل مع هذه المشكلة فيتطلب دورا كبيرا من الحكومة والبنوك المركزية اضافة الى دور فاعل لمؤسسات الدعم الفني الحكومية والغير حكومية ، ايضا ان التركيز على مفهومي الطلب الحقيقي والعرض الحقيقي يساعد في معرفة الحجم الحقيقي لفجوة التمويل ويحدد ابعادها وتبعاتها الحقيقية ويساهم في وضع الحلول الناجحة التي تؤدي الى افضل النتائج وبكفاءة عالية.

محتويات البحث

الفصل الاول

واقع المشروعات متناهية الصغر فى مصر (جانب الطلب)

اولا: - (ماهية المشروعات متناهية الصغر)

❖ **تعريف المشروعات متناهية الصغر**

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع متناهية الصغر من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية والصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى ورغم تعدد التعريفات حول مفهوم التمويل متناهي الصغر إلا أنها جميعا تدور حول معنى واحد ويعرف التمويل متناهى الصغر على أنه تقديم الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المتدني والذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمى.

- فيعرف التمويل متناهي الصغر على أنه توفير الخدمات المالية لمنخفضي الدخل الفقراء الذين يعملون لحسابهم الخاص[1]
- كما يعرف على انه محاولة تحسين طرق الوصول الى الودائع والقروض الصغيرة للأسر الفقيرة التى تتجاهلها البنوك [2] ومن ثم يشمل التمويل متناهى الصغر وفقا لهذا التعريف توفير الخدمات المالية مثل الادخار والقروض والتأمين للفقراء المقيمين فى المدن أو القرى على حد سواء
- ويعرف التمويل متناهى الصغر على أنه منح الفقراء الفرصة للوصول الى الخدمات المالية الأساسية مثل القروض والتحويل والادخار والتأمين متناهى الصغر [3]
- كما عرف على انه تقديم قروض صغرى لأسر فقيره وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء فى أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى [4].
- أما الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية فتعرف التمويل متناهي الصغر على أنه الخادمات والمنتجات المالية المختلفة التى تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض "وتشمل هذه الخادمات الإقراض والتامين والادخار وتحويل الأموال بما يلاءم احتياجات وقدرات هذه الفئات [5] أى أنه وفقا للهيئة العامة للرقابة المالية فإن التمويال متناهى الصغرهو كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة.ويعتبر التمويل متناهى الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع دخول الفئات محدودة الدخل فى النشاط الاقتصادى
- فيما يعرف البنك المركزي المصري المنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاط اقتصادي أو إنتاجي أو خدمي أو تجاريا لا يزيد عدد العمالة بها عن 10عمال، ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه، وتقل مبيعاتها عن 10 مليون جنيه مصري.
- وتعتمد مصر في تصنيفها للمنشآت متناهية الصغر على ثلاث معايير رئيسية وهي رأس المال، وحجم المبيعات السنوية وعدد العمال ويعتبر عدد العمال معيار استرشادي في حين تستخدم معيار رأس المال في حالة الشركات والمنشآت الجديدة (حديثة التأسيس) بشكل مؤقت بدل من حجم الأعمال ولمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط ذلك إلى حين توفر بيانات خاصة بحجم الأعمال، ليتم بعد ذلك تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.

معايير تصنيف المشروعات متناهية الصغر في مصر	
عدد العمال	من 1الي 10 عمال
المبيعات (مليون جنيه مصري)	اقل من مليون جنيه مصري
راس المال (بالالف جنيه مصري)	اقل من 50 ألف جنيه

[1] Otero, M. (1999) Bringing Development Back into Microfinance.
[2] Schreiner and Colombet,2001
[3] -Hamda.Miki,2010,Financial services to the poor :An introduction to the special issue on Microfinance ,the Developing Economics
[4] د ايهاب مقابله 2010
[5] www.efsa.gov.eg

من الجدير بالذكر ضرورة التفرقة بين التمويل متناهى الصغر والإقراض متناهى الصغر

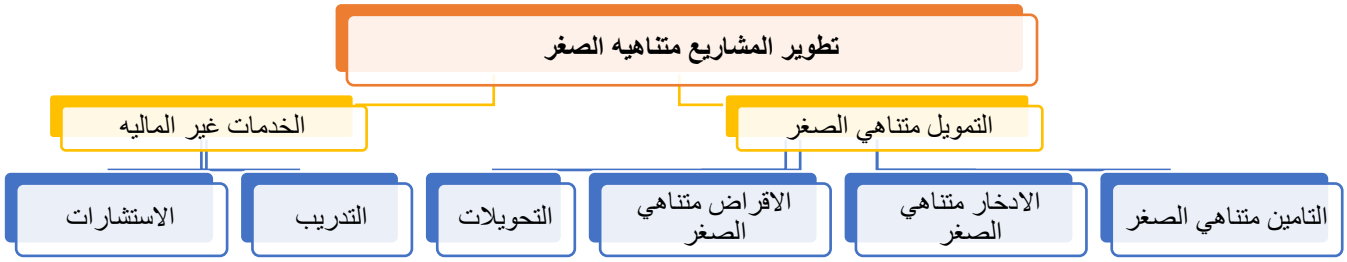

ففى حين يتضمن التمويل متناهى الصغر الإقراض والتوفير والتأمين وتحويل الأموال. فالإقراض متناهى الصغر هو قرض صغير يمنح للعميل بواسطة البنك أو أية مؤسسه أخرى وغالبا بدون ضمانات وبذلك يعتبر الإقاراض متناهى الصغر جزءا من قطاع التمويال متناهى الصغر، وبالتالى فإن التمويل متناهى الصغر خليط من الخدمات المالية المختلفة بما فيها الإقراض. [6]

❖ **أهمية المشروعات المتناهية الصغر**

ترجع أهمية مساهمة المشاريع متناهية الصغر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الاقليمية وتحقيق التنميه المكانيه المتوازنه وخدمة الاسواق المحدوده التي لاتغري المنشات الكبيره من التوطن بالقرب منها او التعامل معها[7]
- توفر هذه المشروعات سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تتفق مع قدراتها الشرائيه.
- تعتمد المشاريع متناهية الصغر على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة،
- تحافظ على الاعمال التراثيه (حرفيه / يدوية) التي تمثل اهميه قصوى للاقتصاد المصري
- تساعد المشروعات الكبيره في بعض الانشطه التسويقية والتوزيع والصيانه وصناعة قطع الغيار
- تكون مصدرا للتجديد ولابتكار وتسهم في خلق كوادر اداريه وفنيه
- تدعم المشاريع متناهية الصغر بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة،
- يمكن للخدمات الماليه ان تلعب دورا حاسما في تخفيض اعداد الفقراء والعاطلين عن العمل بالحصول على الخدمات بشكل دائم

❖ **مميزات المشروعات متناهية الصغر**

علاوة على دور المشروعات متناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دول عديدة اهتماما خاصا بها، حيث تقدم المشاريع متناهية الصغر العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:

- سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات مختلفة
- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة
- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.
- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.
- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي وتساهم في تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أوالاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها

---

[6] de Aghion & Morduch, 2005

[7] د صابر احمد عبد الباقي المشروعات الصغيره وأثرها في القضاء على البطاله جامعة المنيا كلية الاداب 2000

- تعظيم الاستفادة واستغلال المواد الأولية المتاحة محليا لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين، إضافة إلى قدرة هذه المشاريع على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.
- توفر منتجات هذه المشاريع جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد
- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف

❖ **الصعوبات والمعوقات العامه التي تواجه المشاريع متناهية الصغر**

تواجه المشاريع متناهية الصغر بعض الصعوبات التي تحد من مساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي

➢ **صعوبات تسويقية وإدارية**

تختلف الصعوبات التسويقية باختلاف نوع المشروع وطبيعته وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع في هذا المجال فيما يلي:

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.
- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، وعدم اتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين.... الخ. الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.
- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.
- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي لتلك المشاريع
- عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المشاريع نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف وعدم وجود تنظيم إداري
- تعاني معظم المشاريع متناهية الصغر من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاتها.
- - نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف[8]

➢ **صعوبات فنية**

عادة ما تعتمد هذه المشاريع على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة، ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان.

---

[8] سعاد نائف برنوطي ادارة الاعمال الصغيره ابعاد الرياده 2005

➢ **صعوبات تمويلية**

تواجه هذه المشاريع بعض الصعوبات التمويلية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعتمد هذه المشاريع في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.
- تواجه هذه المشاريع مشكلات تمويلية ترجع إلى تردد بعض البنوك في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل
- إن التمويل هو روح المشاريع، والكثير من اقتراحات المشاريع المنيرة والأفكار ما تُقتل لعدم الحصول على التمويل المناسب. فبدون المبالغ الضرورية لن ينجح أي مشروع وخاصة في المراحل الأولية.

ثانيا: - (نمو قطاع المشروعات متناهية الصغر في مصر)

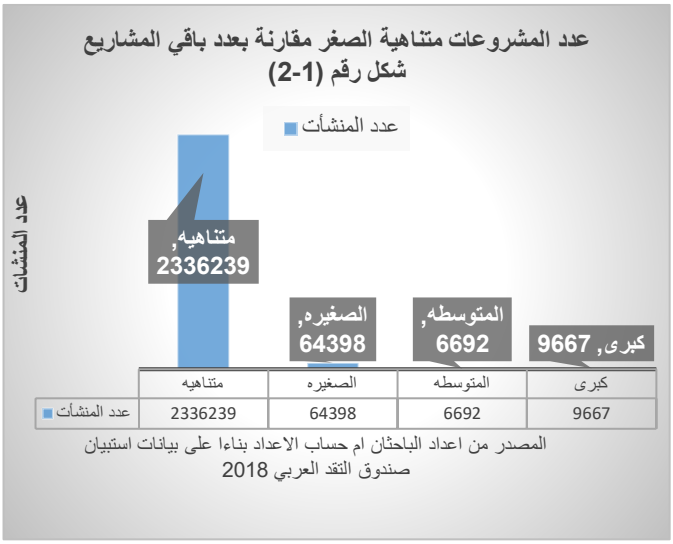

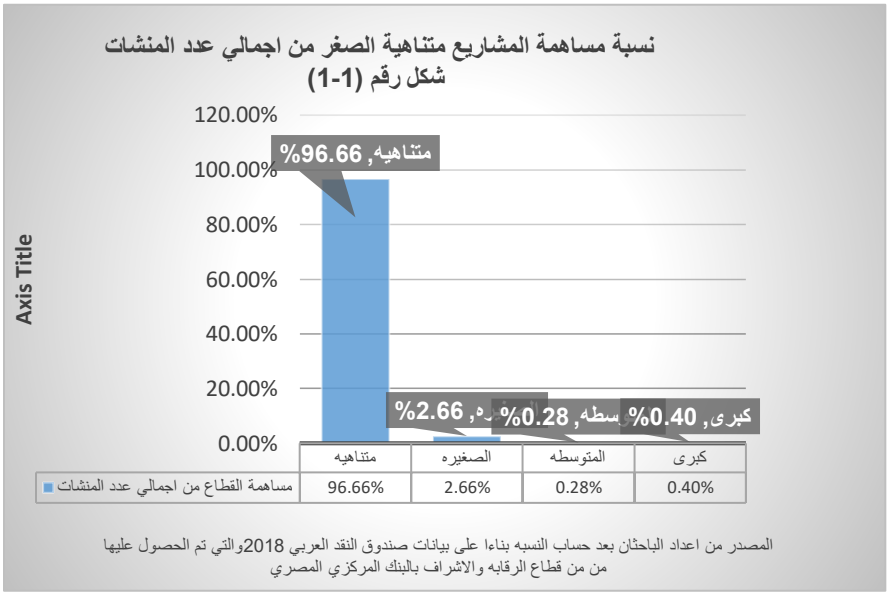

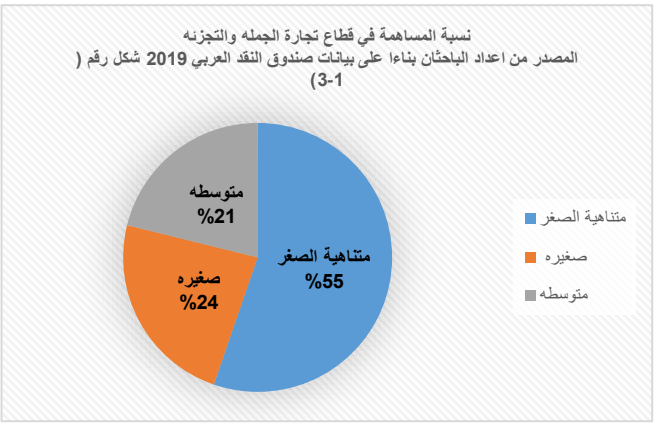

تشكل المشروعات متناهية الصغر العصب الرئيسي لاقتصاد اي دوله سواء متقدمه او ناميه وتتميز بقدرتها العاليه على توفير فرص العمل كما انها وسيله لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلا عن انها تحتاج الى تكلفه راسماليه منخفضه فهي تدعم الملكيه الخاصه وتتميز بالمرونه والتكييف بسرعه لظروف الطلب في السوق وظروف العرض.فالمشروعات متناهية الصغر تعتبر قوة ديناميكيه تدفع الاقتصاد نحو النمو المستدام حيث تعتمد الادارة الاقتصاديه في مصر على قطاع المشروعات متناهية الصغر للقيام بدور كبير في استراتيجية التنمية المستدامه في إطار رؤية مصر 2030

ونتيجة لهذا الاهتمام الكبير يشهد عدد المشروعات العاملة في السوق زيادة مستمرة حيث تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من مجمل المشروعات العاملة في الاقتصاد المصري حيث تشكل نسبتها نحو 99.6 % [9] من اجمالي المنشأت حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر حوالي 2336239 منشاه بنسبه **97%** من مجمل المشروعات العامله في هذا القطاع بخلاف القطاع الزراعي ونسبه 96.66% من اجمالي عدد المنشأت العامله في مصر[10]

[9] بيانات صندوق النقد العربي 2019استبيان تم اعداده في سبتمبر 2018 وقد تم استيفاءه من قطاع الرقابه على البنوك في البنك المركزي المصري

[10] تم حساب هذه النسبه بناءا على البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي لاستبيان صندوق النقد العربي في سبتمبر 2018

ويتضح من خلال الشكل رقم (1-1) مدي حجم المشروعات متناهية الصغر مما يدعو الى الاهتمام بتلك القطاع العريض مما له اثر تنموي للاقتصاد المصري والمساهمه في تشغيل عدد كبير من العماله

ويتركز النشاط الاساسي للمشروعات متناهية الصغر في تجارة الجمله حيث بلغ نسبة النشاط 55% من اجمالي نشاط تجارة الجمله الخاص بقطاع المشروعات الصغيره والمتوسطه ومتناهية الصغر.

❖ **الهيكل القانوني والتنظيمي للمشروعات متناهية**

ما يميز المشروعات متناهية الصغر في مصر وجود قانون مستقل منظم يتمثل في القانون رقم 141لسنة 2014 ومن ملامح هذا القانون

- تختص الهيئه العامه للرقابه الماليه دون غيرها بمنح تراخيص مزاوله نشاط التمويل متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الاهليه
- ينص القانون على ضوابط مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بما يضمن مصالح الاطراف المعنيه
- ينشأ بالهيئه العامه للرقابه الماليه وحده مستقله ذات طابع خاص للرقابه على نشاط التمويل متناهي الصغر من الجمعيات والمؤسسات الاهليه.
- تضمنت بنود القانون انشاء اتحاد يضم الجهات العامله في نشاط التمويل متناهي الصغر يسمى الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

❖ **تطور المحفظه الائتمانيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر**

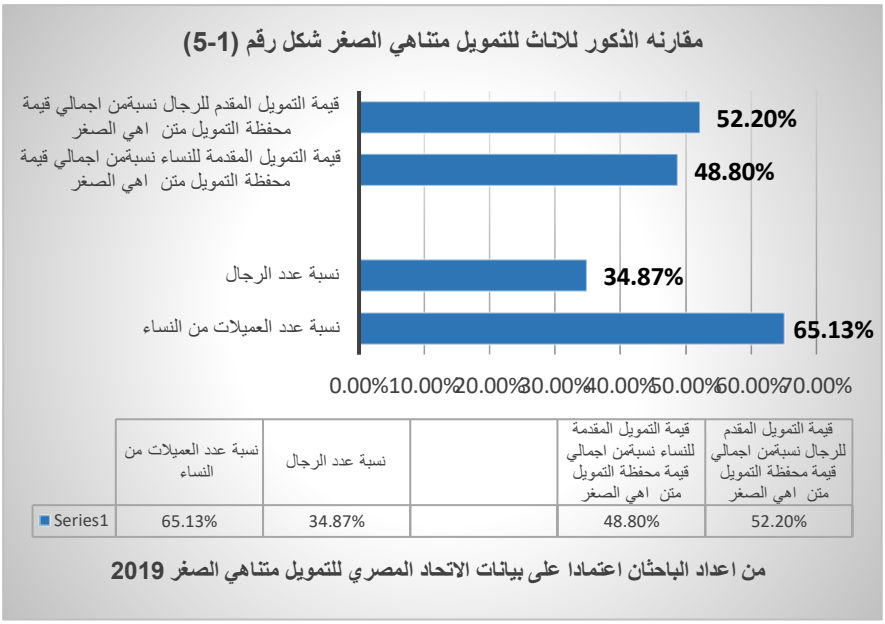

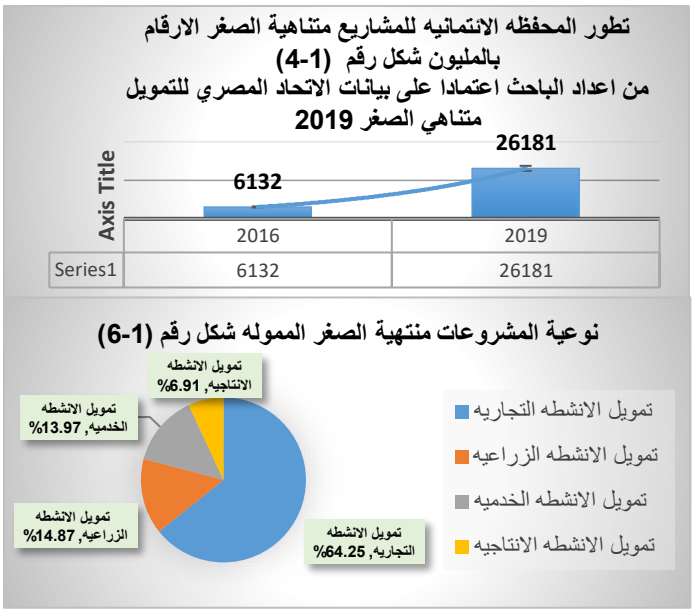

ارتفعت قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر الإجمالية في الفترة ما بين ديسمبر 2016 حتى ديسمبر 2019 من 6.4 مليار جنيه إلى 26.2 مليار جنيه بمعدل نمو 327% محققة طفرة غير مسبوقة، كما زادت قاعدة المستفيدين من 2 مليون مستفيد إلى 3.5 مليون مستفيد بمعدل نمو يبلغ 170% بإضافة 1.5 مليون عميل جديد. وقد كان لتوفير التمويل من البنوك المصرية إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المرخص لها لإعادة ضخها للمستفيدين، نتيجة مبادرة البنك المركزي أكبر الأثر في تحقيق هذه المعدلات. و يستهدف التمويل متناهي الصغر الفئات الأقل دخلاً والتي تعول الأسر الفقيرة، وخاصة المرأة والتي تعول نسبة تصل إلى حوالي 30% من الأسر الأشد فقراً في مصر، حيث تمثل نسبة العميلات من النساء 65.13% من إجمالي عملاء التمويل متناهي الصغر بمصر، بينما تمثل قيمة التمويل المقدمة للنساء نسبة 48.8% من اجمالي قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر.

ومن حيث نوعية المشروعات متناهية الصغر الممولة، يمثل النشاط التجاري نسبة 64.25% من إجمالي المستفيدين، ثم يأتي بعده النشاط الزراعي بنسبة 14.87%، ثم النشاط الخدمي بنسبة 13.97% من اجمالي عدد المستفيدين، ثم النشاط الانتاجي بنسبة 6.91%، وهو ما يشير لأهمية التركيز على الدعم الفني للمشروعات متناهية الصغر خاصة في الأنشطة الإنتاجية والزراعية والخدمية [11]

[11] بيانات صندوق النقد العربي 2019 استبيان لاعداد كتاب بعنوان (النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية) إعداد د. هبة عبد المنعم د. الوليد طلحة أ. طارق إسماعيل

نسبة مساهمة مصادر التمويل من اجمال المحفظة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر شكل رقم (1-7)

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات هيئه الرقابه الادارية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر ديسمبر 2019

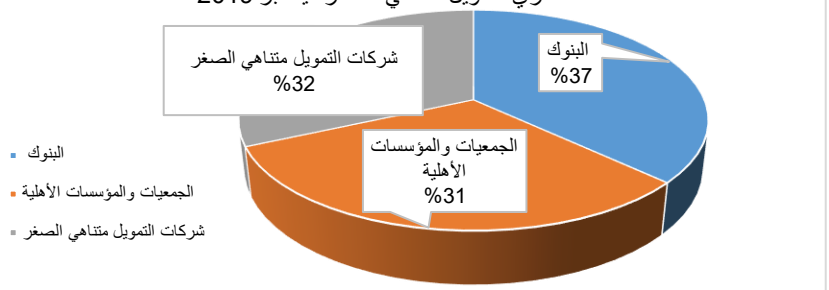

❖ **قنوات التمويل متناهى الصغر**

- **التمويل من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية**

تعتبر خدمات التمويل للجمعيات والمؤسسات الأهلية شريكا أساسيا في مجال التمويل متناهى الصغر. وتستطيع هذه الجمعيات والمؤسسات الوصول إلى العملاء والفئات المستهدفة في المناطق النائية والأكثر احتياجاً بكافة محافظات الجمهورية والتي يصعب على قنوات التمويل الأخرى الوصول إليها.

- **التمويل من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التمويل متناهى الصغر):**

يقدم خدمات التمويل إلى كافة الشركات والمؤسسات غير المصرفية المرخصة بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر لكى تقوم بإعادة الإقراض للعملاء المستهدفين بالمناطق النائية بجميع محافظات الجمهورية. ويمكن أن يحصل العميل من خلال تلك الشركات والمؤسسات على تمويل يصل إلى 30 ألف جنيه ويرتبط ذلك بالجدارة الائتمانية لهذه الشركات وقدرتها على استيفائها شروط التدرج في القرض للعميل.

- **التمويل من خلال البنوك**

يوفر خدمات التمويل متناهى الصغر لعملائه من خلال البنوك ويعمل على توسيع نطاق محفظة البنوك التى يتعامل معها في مجال التمويل متناهى الصغر مستفيدا من قدرة البنوك على استهداف العملاء بالقرى والنجوع عبر فروعها الكثيرة المنتشرة بجميع المحافظات. ويتم ذلك من خلال محورين:

المحور الأول: تمويل العملاء مباشرة من خلال أفرع البنوك بالقرى والنجوع بقيمة يمكن أن تصل إلى 30 ألف جنيه للعميل

المحور الثاني: تمويل الجهات الوسيطة (بما في ذلك شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية) لإعادة الإقراض للعملاء، بقيمة قد تصل إلى 25 ألف جنيه

❖ **تطور المحفظة الائتمانية لصناعة التمويل متناهي الصغر منذ ديسمبر 2016 حتي ديسمبر 2019** [12]

وقد تطورت قيمه المحفظه الائتمانيه للتمويل متناهي الصغر نتيجه للمجهودات والسياسات المتبعه والمبادرات التي قدمتها الدوله المصريه مما ادى الى تطور النشاط حيث شهدت نهاية عام 2019 نموا ملحوظا في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 47% بقيمة 26181 مليار جنيه مقارنة بعام 2018 والتي بلغ فيه اجمالي الرصيد 17789 مليار جنيه كما تزامن النمو في قيمة المحفظة مع زيادة أعداد المستفيدين.في نهاية عام 2019 حققت شركات التمويل متناهي الصغر 8.3 مليار جنيه اما بالنسبة لأعداد المستفيدين بلغت 1.1 مليون مستفيد مقارنة بعام 2018 والذي بلغت فيه قيمه التمويل 5.3 مليار جنيه لعدد بلغ نحو 875 الف مستفيد [13]. احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الثاني بنسبة 32%[14]

جدول رقم (1-1)	2016	2917	2018	2019
البنوك (مباشر أفراد أو شركات حتى 100 ألف جنيه)	1046	3800	6240	9666
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	3441	4599	6296	8217
شركات التمويل متناهي الصغر	1045	2520	5253	8298
الاجمالي	**6132**	**10919**	**17789**	**26181**

[12] أرقام الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات حسبما جاء في تقارير الهيئة العامة للرقابة المالية (بالمليون جنيه)
ارقام البنوك من تقرير الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وفقا للارقام المبلغه للاتحاد من البنوك

[13] تقرير الهيئه العامه للرقابه الاداريه عن نشاط التمويل متناهي الصغر لعام 2019

[14] تم حساب نسب الحصه السوقيه من قبل الباحثان بناءا على الارقام التي تم الحصول عليه من تقرير هيئه الرقابه الاداريه وتقرير الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

تطور المحفظة الائتمانية لصناعة التمويل متناهي الصغر منذ ديسمبر 2016 حتي ديسمبر 2019 شكل رقم (1-8)

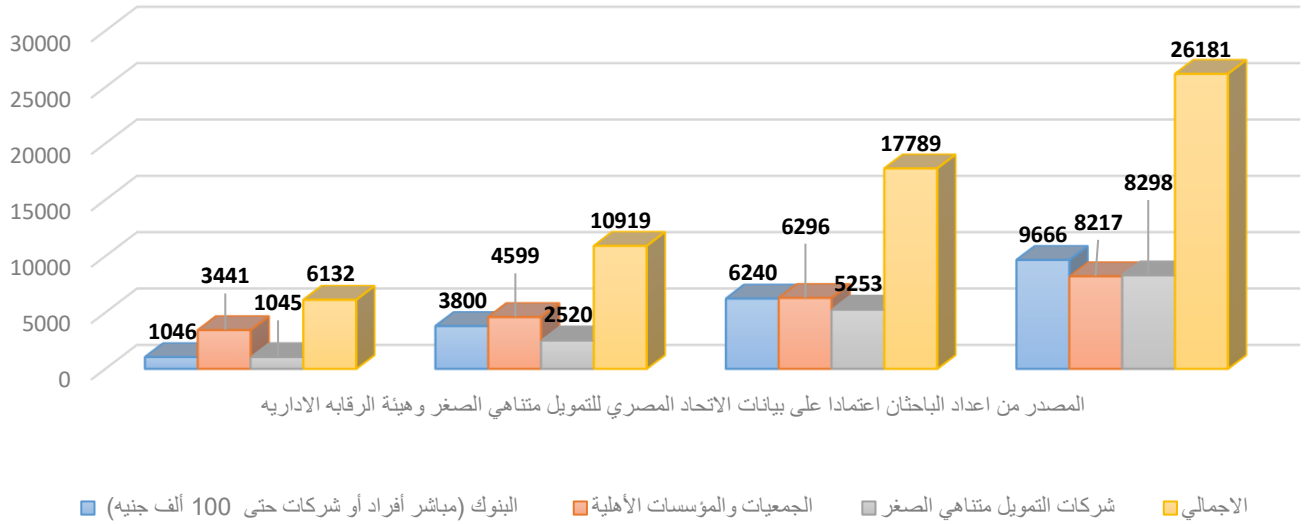

<u>الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)</u> في نهاية عام 2019 حققت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) 6.93 مليار جنيه اما بالنسبه لاعداد المستفيدين بلغ 1.7 مليون مستفيد مقارنة بعام 2018 والتي بلغت قيمة ارصده التمويل الى 5 مليار جنيه وعدد المستفيدين بلغ 1.5 مليون مستفيد

<u>الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)</u> في نهاية عام 2019 حققت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) 581 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 120 الف مستفيد مقارنة بعام 2018 الذي بلغ فيه قيمه التمويل 703 مليون جنيه بعدد 216 الف مستفيد [15]

<u>الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)</u> بنهايه عام 2019ساهمت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بقيمه 706 مليون جنيه لعدد بلغ نحو 161 ألف مستفيد مقارنه بعام 2018 والتي حققت قيمه 586 مليون جنيه لعدد نحو 156 ألف مستفيد.

[15] يرجع سبب انخفاض الفئه ب الى اعاده تصنيف 3 جهات منها الى الفئه ا خلال الربع الثاني من عام 2019

❖ **مبادرة البنك المركزي للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر**

جدول رقم (1-2) يوضح تطور مبادرة البنك المركزي في نقاط

تاريخ المبادرة	اهم النقاط الواردة في المبادرة
7 ديسمبر 2015	- وضع تعريف موحد للمنظمات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفقا لما هو متبع في معظم دول العالم - إجراء تعديلات على بعض التعليمات الرقابية القائمة منها القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري. - <u>لأول مرة يتم وضع تعريف محدد للمنظمات متناهية الصغر وهي التي تتوافر فيها الشروط التالية:</u> - بالنسبة للشركات القائمة بالفعل هي الشركات التي لديها حجم اعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية) اقل من مليون جنيه وحجم عمالة اقل من 10 افراد - بالنسبة للشركات الجديدة هي تلك الشركات التي راس مالها المدفوع اقل من 50 ألف جنيه وحجم عمالة اقل من 10 افراد. - تعديل مبادرة البنك المركزي الصدارة في 16 ديسمبر 2008 بشأن اعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي مقابل ما يتم منحه من قروض مباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أيضا على الشركات متناهية الصغر. - ضرورة تطوير البنوك التجارية دور الإدارات المتخصصة في تمويل الشركات متناهية الصغر من خلال وضع سياسات ونظم داخلية والبدء في تجميع البيانات اللازمة لوضع نظام تصنيف ملائم لتلك الفئة من العملاء على - يمكن للبنوك من تمويل المشروعات متناهية الصغر خلال العام الأول دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات[16]
11 يناير 2016	- زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) للشركات والمنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة – وفقا للتعريف الصادر بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ديسمبر ٢٠١٥ - لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٠ %من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وذلك خلال أربع سنوات من تاريخ صدور التعليمات. - التأكيد على أهمية دور المعهد المصرفي المصري والمؤسسات التابعة لوزارة التجارة والصناعة وكافة قدرات الدولة التدريبية في هذا المجال بالإضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع في إعداد برامج متخصصة للقائمين على الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتأهيلهم لإدارة مشروعاتهم بكفاءة والتعامل مع البنوك إلى جانب تنظيم المزيد من البرامج المتخصصة للعاملين في هذا القطاع بالبنوك[17].
23 مايو 2017	- استحداث سياسة داخلية للبنوك التجارية للتعامل مع التمويل متناهي الصغر وفقا لطبيعته والمخاطر المرتبطة به - في ضوء صدور قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر يمكن للبنوك تقديم تسهيلات ائتمانية للشركات والجمعيات والمؤسسات الاهلية الحاصلة على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة هذا النشاط، مع مراعاة استحداث نظام داخلي للتصنيف الائتماني لتلك الجهات - يتم إضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت، أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الاهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى نسبة الـ٢٠ %الواردة بالكتاب الدوري الصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ والتي من شأنها إلزام البنوك بتخصيص هذه النسبة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات من تاريخ صدور تلك التعليمات[18]

[16] البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 7 ديسمبر 2015، مبادرة التمويل متناهي الصغر.
[17] البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 11 يناير 2016، تابع مبادرة التمويل متناهي الصغر.
[18] البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 23 مايو 2017، تابع مبادرة التمويل متناهي الصغر.

13 أكتوبر 2019	تم ضافة بعض الضوابط لإحكام الرقابة على التمويل الممنوح من البنوك إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر أهمها: - إقرار البنوك بصفة شهرية عن الحدود الائتمانية الممنوحة للشركات/ الجمعيات بغرض التمويل متناهي الصغر إلى الشركة المصرية لاستعلام الائتماني - حصول البنوك على تعهد من تلك الشركات / الجمعيات بالاستعلام عن العملاء قبل المنح من خلال الشركة المصرية للاستعلام الائتماني للتحقق من عدم تجاوز عدد القروض الممنوحة للعميل الواحد عن ثالثة قروض من ثلاثة مؤسسات. - عدم إدراج البنوك المحافظ الائتمانية المشتراه من شركات / جمعيات التمويل متناهي الصغر ضمن نسبة الـ 20 %الإلزامية السابق الإشارة إليها. حصول البنوك علي خطاب من الهيئة العامة للرقابة المالية يفيد بما يلي: - سلامة أداء الشركات / جمعيات التمويل متناهي الصغر وكذلك التزامها بمعايير وقواعد ممارسة النشاط المحددة من قبل الهيئة وعدم وجود مخالفات قائمة لها حتى تاريخه - قيام شركات / جمعيات التمويل متناهي الصغر بالإقرار للشركة المصرية لاستعلام الائتماني-Score) بكافة عملائها وكذا السلوك الائتماني لهم وفقا للتعاقد المبرم بين تلك المؤسسات والشركة المصرية للاستعلام الائتماني، بالإضافة إلى الاطلاع على البيانات الائتمانية الواردة بتقرير الشركة المصرية للاستعلام الائتماني لتحليل سلوك سداد العميل وتقييمه. - التزام شركات / جمعيات التمويل متناهي الصغر بالحد الأقصى الممنوح للتمويل متناهي الصغر وذلك بموجب قانون 141 لسنة 2014 الخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر وما يطرأ عليه من تعديلات[19].

- قام البنك المركزي بالمساهمة بنسبة 20% في راسمال شركة ضمان مخاطر الائتمان
- قامت الشركه المصريه للاستعلام الائتماني بتطبيق نموذج متجانس لتصنيف المشروعات من خلال تصميم نظام التقييم الائتماني للعميل
- تبني مبادرة رواد النيل ويقدم خدمات تطوير الاعمال للشركات في مراحلها المختلفه وتشجيع والمساعده في نجاح تلك المشروعات
- سد فجوات سوق العمل من خلال دعم مراكز الكفائه الانتاجيه وبرامج التدريب المهني[20]

الفصل الثاني

دور قطاع البنوك التجارية وأثر مبادرة البنك المركزي على تطور مؤشرات قطاع المشروعات متناهية الصغر

في ظل الاهتمام المتزايد بقطاع التمويل متناهي الصغر بشكل عام ومساله التمويل بشكل خاص ياتي الدور المطلوب من البنوك في تقليص الفجوه ومواجهه التحديات التي تؤدي الى نقص التمويل حيث تمتلك البنوك التجاريه على مقومات عديده مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير البنكيه والمؤسسات غير الحكوميه وشبكه علاقات تجعل من قطاع البنوك مؤهلا للعب دور اكبر في تمويل المشروعات متناهيه الصغر

❖ **مقومات القطاع المصرفي المصري لاثراء تمويل المشروعات متناهية الصغر**

1. كفاءة الاداره في البنوك التجاريه المصريه وملائتها الماليه وكفاءه رؤوس الاموال وشفافيتها
2. توفر البنية التحتيه المناسبه والانتشار الواسع لفروعها
3. استقرار مصادرها الماليه
4. قدرتها العاليه على تلبيه الاحتياجات التمويلية للمشروعات متناهيه الصغر نظرا لتنوع الخدمات الماليه التي تقدمها ولقدرتها على ابتكار منتجات تمويلية مناسبه لهذه المشروعات
5. النظم الخاصة بالرقابه الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكنها من القيام بتنفيذ عدد كبير من المعاملات
6. الحوافز والتسهيلات التي يقدمها البنك المركزي وتوفر الفوائض النقديه والسعي المستمر لتنويع مصادر الدخل

---

[19] البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 13 أكتوبر 2019، تابع مبادرة التمويل متناهي الصغر.

[20] وفقا للمنشور الصادر في 5-3-2018

❖ **تطور المحفظة الائتمانية للبنوك المصريه لصناعة التمويل متناهي الصغر منذ ديسمبر 2016 حتى ديسمبر 2019**

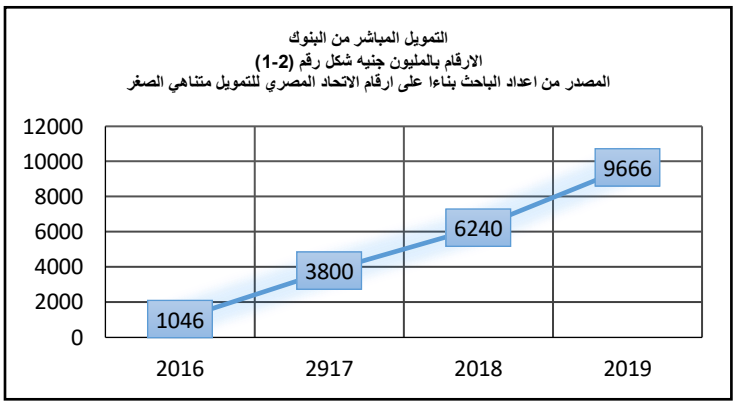

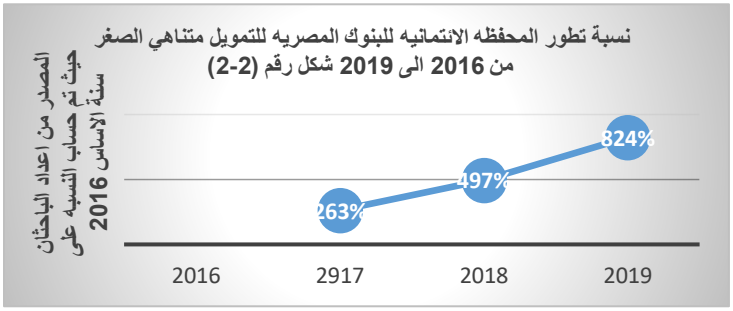

قد تطورت المحفظه الائتمانيه للبنوك في تمويل المشروعات متناهيه الصغر في مصر خلال الاربع اعوام الاخيره فقد تضاعفت قيمه التمويل بعد ان كانت 1.04 مليار جنيه في عام 2016 فقد ذادت بنسبه 263% في عام 2017 بقيمة 3.8 مليار جنيه وذلك بعد مبادرة البنك المركزي ثم اصبحت قيمة التمويل في عام 2018 قيمه 6.2 مليار جنيه وفي ديسمبر 2019 اصبحت قيمه المحفظه الائتمانيه للبنوك للتمويل متناهي الصغر حوالي 9.6 مليار جنيه مصري وقد استحوذت البنوك على نسبه حوالي 37% من اجمالي محفظة التمويل متناهي الصغر في مصر عام 2019 بعد ان كانت لاتتعدى الـ 14% في عام 2016

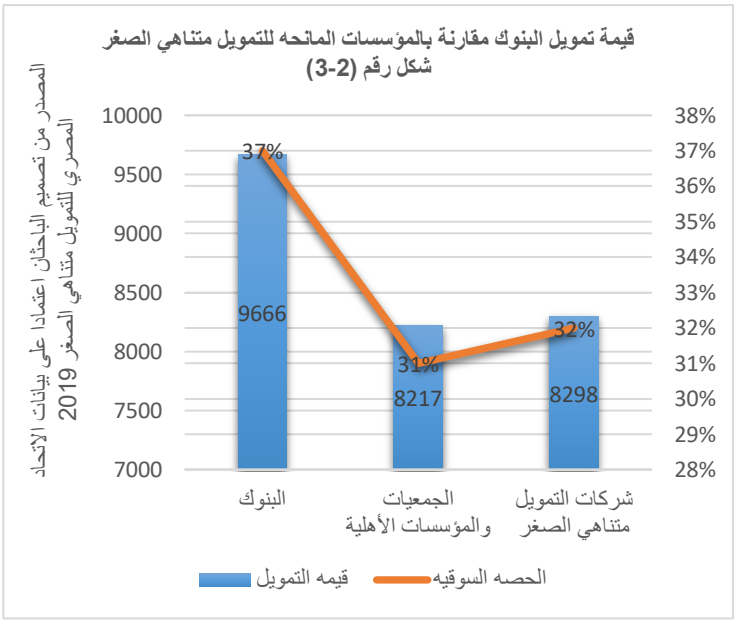

❖ **أثر مبادرة البنك المركزي على تطور مؤشرات قطاع المشروعات متناهية الصغر**

كيف يمكن قياس الاثر التمويلي للبنوك على قطاع المشروعات متناهية الصغر؟ وهل لتمويل البنوك الاثر الحقيقي في سد الفجوة التمويلية؟ وللإجابة عن ذلك السؤال سوف يتم قياس مدي تأثير مبادرة البنك المركزي في قيام البنوك التجارية بتمويل المشروعات متناهية الصغر على عدد من المؤشرات وهي (عدد المستفيدين & عدد المشروعات & حجم التمويل المعروض & عدد العملاء او المستفيدين &قيمة التمويل المتاح & اجمالي ومتوسط الاجور & قيمة الانتاج التام & القيمه المضافه & التكوين الراسمالي)، وسيتم قياس أثر المبادرة مستخدمين المؤشرات السابق تحديدها ، علما بأن استخدام المؤشرات السابقه ليس الهدف منها في البحث هو دراسة اثر المبادرة فقط ولكن المقصود أيضا هو دراسة تطور قطاع المشروعات متناهية الصغر بكافة ابعاده واهميته للاقتصاد رقميا.

اولا: - تأثير مبادرة البنك المركزي على تمويل المشروعات متناهية الصغير من حيث.....

✚ عدد المشروعات متناهية الصغر	✚ اجمالي ومتوسط الأجور للعاملين بالمشروعات متناهية
✚ فرص العمل التي تم توفيرها	✚ قيمة الإنتاج التام
✚ عدد المستفيدين من التمويل	✚ القيمة المضافة من قطاع المشروعات متناهية الصغر
✚ قيمة التمويل المتاح	✚ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

(اجراء مقارنة رقمية عن تأثير مبادرة المركزي التمويلية لقطاع المشروعات وأثرها)

ولإجراء مقارنة رقمية صحيحة عن تأثير حجم المبادرة بدء من عام 2016 سوف يتم إجراء مقارنة بين الفترتين قبل المبادرة وبعدها كإجماليات وتفصيلي قدر الإمكان طبقا للمتاح من بيانات التعداد الاقتصادي عن تلك الفترة والتي تليها.

جدول رقم (2-1) يوضح مقارنة بين عدد من اهم المؤشرات قبل وبعد مبادرة البنك المركزي								
عناصر المقارنة	2009	2015	الإجمالي قبل المبادرة الفترة من 2015-2009	2016	2017	2018	2019	الاثر بعد المبادرة الفترة من 2016-2019
عدد المشروعات			2.4 مليون					3.4 مليون
فرص العمل او عدد المشتغلين			6.3 مليون عامل					7.7 مليون عامل
عدد المستفيدين من التمويل	266.6 الف	227.7 الف	1.323 مليون مستفيد	1.828 مليون	2.263 مليون	2.781 مليون	3.5مليون	3.5 مليون مستفيد
الاجمالي			**1.323 مليون**					**3.5 مليون**
التمويل شركات وجمعيات	609.8 مليون	1.47 مليار	5.709 مليار	4.486 مليار	7.120 مليار	11.549 مليار	16.515 مليار	39.671 مليار
البنوك				1.046	3.800	6.240	9.666	
اجمالي قيمة				**6.132**	**10.919**	**17.789**	**26.181**	**26.181**
اجمالي الأجور			36.4 مليار					67.7 مليار
متوسط اجر العامل			5.8 الف					8.79 الف
قيمة الإنتاج التام			403.8 مليار					534.9 مليار
القيمة المضافة			282.3 مليار					411.5 مليار
التكوين الرأسمالي الثابت الاجمال			1.9 مليار					9.7 مليار

- *الجدول من اعداد وتجميع وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات بالجداول الخاصة (عدد المشورعات + فرص العمل +اجمالي الأجور + متوسط اجر العامل + قيمة الإنتاج التام + القيمة المضافة) عن الفترة من عام 2009 حتي عام 2015 هو التعداد الاقتصادي لمصر الرابع*
- *مصدر البيانات بالجدول الخاصة الخاصة (عدد المشورعات + فرص العمل +اجمالي الأجور + متوسط اجر العامل + قيمة الإنتاج التام + القيمة المضافة) عن الفترة من عام 2016 حتي عام 2020 هو التعداد الاقتصادي الخامس لمصر*
- *مصدر البيانات الخاصة (بعدد المستفيدين من التمويل + اجمالي قيمة التمويل) عن الأعوام 2009 حتي 2015 هو دراسة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة من 2009 حتي 2015 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، اصدار أغسطس 2016.*
- *مصدر البيانات الخاصة (بعدد المستفيدين من التمويل + اجمالي قيمة التمويل) عن الأعوام من 2016 حتي 2019 هو تقارير هيئة الرقابة المالية عن كل عام (2016 – 2019) وتقرير الاتحاد المصري للمشروعات متناهية الصغر 2019*
- *القيم في الجدول بالجنيه المصري ،تم تقريب جميع القيم لاقرب واحد*

فيما يلي سوف نقوم بتحليل الجدول السابق تحليلا احصائيا لاختبار فروض البحث الأساسية وسوف يتم استخدام عدد من المتغيرات الاقتصادية والعلاقات كالتالي:

1- عدد المشروعات متناهية الصغر

خلال الفترة من 2009 حتى 2015 وهي الفترة التي شملها تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر 2.4 مليون، وخلال أربعة سنوات تالية فقط زاد عدد المشروعات بواقع حوالي مليون مشروع جديد، أي بمتوسط 250 ألف مشروع جديد كل عام، وبمقارنة عدد المشروعات متناهية الصغر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال التعداد الاقتصادي الرابع والخامس تبين التالي:

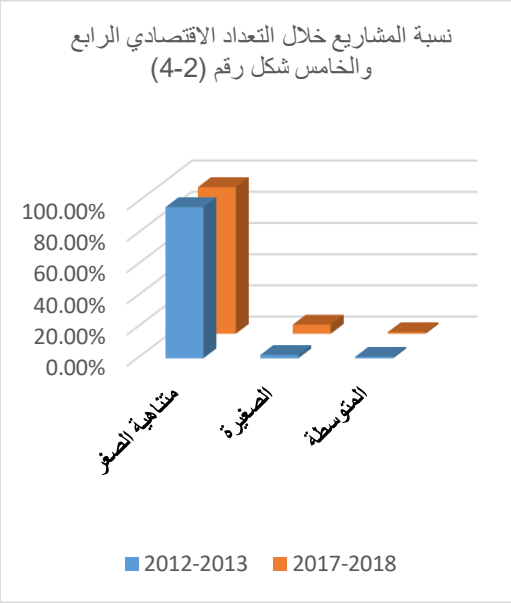

جدول رقم (2-2) يوضح مقارنة بين اعداد المشروعات متناهية الصغر مع المشاريع الأخرى					
المقارنة	التعداد الاقتصادي الرابع 2012-2013		التعداد الاقتصادي الخامس 2017-2018		معدل الزيادة
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
متناهية الصغر	2.336 مليون	%96.9	3.4 مليون	%94	1.064 مليون (2.336-3.4)
الصغيرة	64.399 الف	%2.7	216.9 الف	%5.9	152.501 ألف (64.399-216.9)
المتوسطة	9727	%0.4	2181	%0.1	7546- (9727-2181)
الإجمالي	**2.410 مليون**	**%100**	**3.653 مليون**	**%100**	

- *الجدول من اعداد وتجميع وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات هو التعداد الاقتصادي الرابع والخامس*

ويتضح من بيانات الجدول ان قطاع المشروعات متناهية الصغر يسيطر بشكل شبه كامل على نسبة عدد المشروعات بين القطاعات الثلاثة (متناهية الصغر & الصغيرة & المتوسطة)، وعلى الرغم من انخفاض عدد المشروعات المتوسطة، الا ان ذلك الانخفاض تم تعويضه بزيادة مطردة في عدد المشروعات متناهية الصغر.

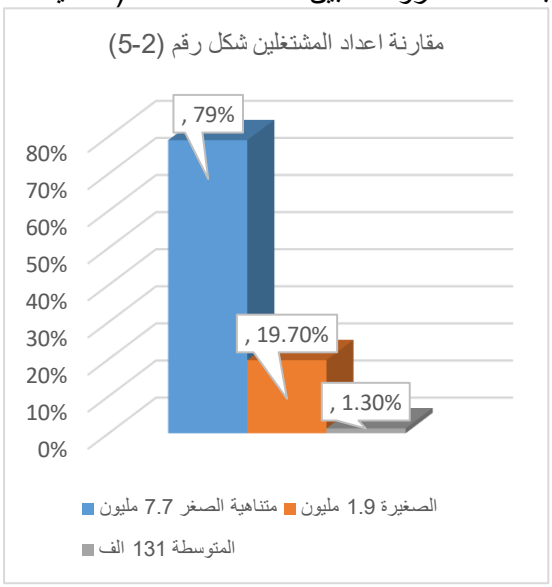

2- فرص العمل التي توفرها المشروعات متناهية الصغر والحد من مشكلة البطالة.

تستخدم المشروعات متناهية الصغر فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمالة ، مما **يجعلها كالإسفنجة** لامتصاص مشكلة البطالة ، اذ تعمل على خلق فرص عمل والحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية مما يساعد دولة مثل مصر (كدولة نامية) لديها وفرة في العمالة وندرة في رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية ، وتوفر هذه المشروعات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات وبصفة خاصة الاناث والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام الى المشروعات الكبيرة ، هذا وقد فطنت معظم الدول المتقدمة الى أهمية مثل تلك المشروعات ، ففي اليابان نجد ان 84% من العمالة اليابانية داخل المشروعات متناهية الصغر والتي تساهم بحوالي 52% من اجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في اليابان ، وفي الولايات المتحدة الامريكية نجد ان نسبة ما تمتصه تلك المشروعات حوالي 70% من اجمالي حجم العمالة

جدول رقم (2-3) يوضح اعداد المشتغلين بقطاع المشروعات متناهية الصغر مقارنة مع المشاريع الأخرى

المقارنة	التعداد الاقتصادي الخامس 2017-2018	
	عدد	نسبة
متناهية الصغر	7.7 مليون	%79
الصغيرة	1.9 مليون	%19.7
المتوسطة	131 الف	%1.3
الإجمالي	**9.7 مليون**	**%100**

- *الجدول من اعداد وتجميع وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات هو التعداد الاقتصادي الرابع والخامس ،احصائيات قطاع المشروعات.*

- ببساطة حققت المشروعات متناهية الصغر قفزة خلال اخر أربعة سنوات فقط وذلك من بعد مبادرة البنك المركزي خاصة في مجال توفير فرص العمل، ففي عام 2015 كان عدد العاملين بقطاع المشروعات متناهية الصغر طبقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بلغ حينها 6.3 مليون عامل، بينما في عام 2019 بلغ عدد العاملين بالقطاع 7.7 مليون عامل طبقا لتقديرات التعداد الاقتصادي الخامس ، أي انه في خلال أربعة أعوام فقط استطاع هذا القطاع من امتصاص عمالة تقدر 1.4 مليون عامل ، أي بمتوسط 350 الف عامل سنويا ، فهل يوجد مشروع واحد مهما كان حجمه ان يقوم بتشغيل 350 الف عامل سنويا؟؟؟؟ بالطبع لا، ولا يوجد شك ان تشغيل الايدي العاملة يمثل هدفا مهما من اهداف التنمية كما ذكرنا، وعليه فلابد من احتساب عدد العاملين التي تقوم هذه المشروعات بتشغيلهم (7.7 مليون عامل)، كذلك نسبة العمالة بالقطاع الى اجمالي المشتغلين مرة والي اجمالي قوة العمل بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرة ثانية، ويمكن تقدير ذلك باستخدام المعادلات التالية:

- **نسبة المساهمة لأجمالي قوة المشتغلين** = $\frac{Micro\ enterprises\ labors}{Labor\ Force}$ * 100 =$\frac{7.7\ million}{26.021\ miilion}$ *100 = **%29.6**
- **نسبة مساهمة القطاع بالنسبة لبقية المشروعات** (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) = $\frac{7.7\ million}{9.7\ million}$ = $\frac{\text{Micro enterprises labors}}{\text{SMEs Labors}}$ = **79.3%**

اذن يمثل عدد المشتغلين بقطاع المشروعات متناهية الصغر حوالي 30% من اجمالي عدد المشتغلين في مصر ، بينما يمثل نفس القطاع حوالي 80% من اجمالي قوة العمل بإجمالي عدد العاملين بالمشروعات (متناهية الصغر + صغيرة + متوسطة) وهي نسب تعكس حجم ما يمتصه هذا القطاع من قوة العمل والتي يمكن ان تتزايد بمعدلات اكبر لاستيعاب الجزء المتبقي من قوة العمل 2.8 مليون ، (اجمالي قوة العمل = المشتغلون + المتعطلون) = 26.021 مليون + 2.844= 28.865 مليون فرد هي قوة العمل في مصر طبقا لإحصائيات عام 2018[21].

[21] المصدر الخاص بتقديرات قوة المشتغلين هو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لتقديرات اعداد المشتغلين عن عام 2018،
المصدر الخاص بتقدير عدد العمالة في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن الفترة 2016-2019 هو التعداد الاقتصادي المصري الخامس.
المصدر الخاص ببيانات الفترة 2009-2015 من واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

3- عدد المستفيدين من التمويل

ولتوضيح العلاقه بين تطور التمويل من البنوك وتطور اعداد المستفيدين من التمويل خلال الفترة من 2016 حتى 2019 (من بعد المبادرة التمويلية) ولحساب معامل الارتباط بين تطورقيمة التمويل من البنوك وتطور اعداد المستفيدين من التمويل سوف نستخدم معامل الارتباط (بيرسون) بطريقة البيانات الأصلية ليوضح لنا رقميا (الارتباط من عدمه) واتجاه الارتباط (عكسيا او طرديا) وقوة الارتباط (قويا او ضعيف).

المعطيات هي- :نقوم بافتراض ان تمويل البنوك هو X واعداد المستفيدين هوY ، سنوات الدراسة محل العلاقة هي N وتساوي 4 (من 2016 حتى 2019)، معادلة الارتباط الاصلية هي R

$$R = \frac{N \sum XY - \sum X * \sum Y}{\sqrt{N \sum X^2 - (\sum X)^2 * (N \sum Y^2 - (\sum Y)^2}}$$

وبتفريغ الجدول للحصول على نتائج المعادلة فأننا نحتاج الى جدول من 6 أعمدة كالاتي

جدول رقم (2-4) لتوضيح العاقة بين التمويل من البنوك و عدد المستفيدين خلال الفترة من 2016 - 2019

N سنوات الدراسة	X التمويل من البنوك	Y عدد المستفيدين	X2	Y2	X*Y
1	1.046	1.828	1.09412	3.34158	1.91209
2	3.8	2.263	14.44	5.12117	8.5994
3	6.24	2.781	38.9376	7.73396	17.3534
4	9.666	3.5	93.4316	12.25	33.831
$\sum$	20.752	10.372	147.90327	28.446714	61.695928

- الجدول من اعداد وتجميع وتصميم الباحثانان ، اعتمادا على نفس بيانات الجدول السابق

علما بأن أنواع الارتباط (R=1 هي طردي تام ، R=-1 عكسي تام ، R=0 لا يوجد ارتباط)

$$R = \frac{N \sum XY - \sum X * \sum Y}{\sqrt{N \sum X^2 - (\sum X)^2 * (N \sum Y^2 - (\sum Y)^2}} = R = \frac{4 \sum 61.69 - \sum 20.752 * \sum 10.372}{\sqrt{4 \sum 147.9 - (\sum 20.75)^2 * (4 \sum 28.44 - (\sum 10.372)^2}} = \frac{246.76 - 215.23}{\sqrt{591.6 - 430.56 * 113.76 - 107.57}}$$

$$= \frac{31.53}{\sqrt{161.04 * 6.19}} = \frac{31.53}{\sqrt{161.04 * 6.19}} = \frac{31.53}{\sqrt{996.83}} = \frac{31.53}{31.57} = 99.8\%$$

ناتج المعادلة السابقة كما اظهرتها معادلة ارتباط بيرسون هو 99.8% وهي علاقة طردية ايجابية قوية تكاد تكون تامة بين الزيادة في معدلات التمويل الواردة من البنوك سنويا مع زيادة اعداد المستفيدين من التمويل سنويا بقطاع المشروعات متناهية الصغر، مما يدل على أهمية التمويل الوارد من البنوك لزيادة عدد المستفيدين.[22]

وبمقارنة الزيادة في الاعداد – في عام 2015 بلغ اجمالي عدد المستفيدين من تمويل المشروعات متناهية الصغر حوالي 1.323 مليون عميل، بينما نجد ان هذا العدد قد تضاعف حوالي ثلاثة مرات بعد مبادرة البنك المركزي بإلزام البنوك باستثمار نسبة 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية وبلغت حوالي 3.5 مليون مستفيد، بزيادة قدرها حوالي 2 مليون مستفيد من التمويل خلال أربعة سنوات فقط.

تطور اعداد المستفيدين من التمويل شكل رقم (2-6)

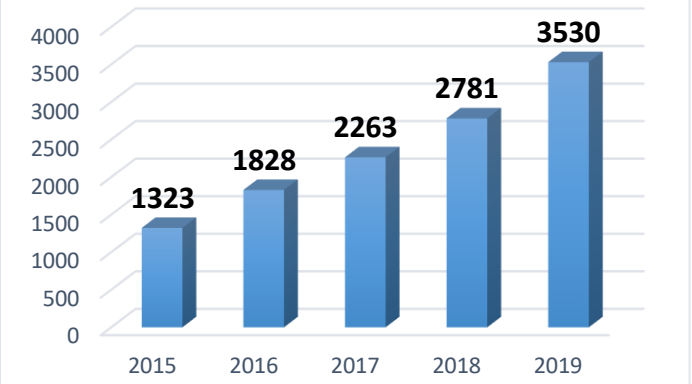

[22] المعادلة والناتج من تنفيذ الباحثان اعتمادا على بيانات الاتحاد المصري للمشروعات متناهية الصغر

4- اجمالى قيمة التمويل

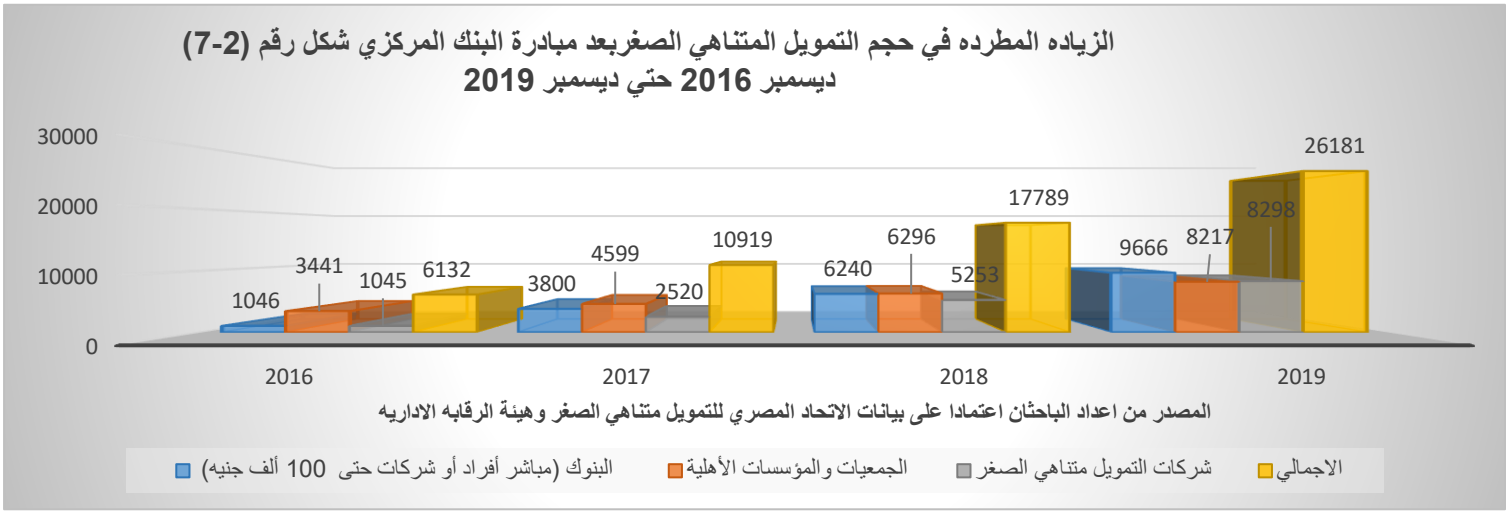

بمقارنة قيم الزيادة في حجم التمويل- سنجد ان اجمالي قيمة التمويل المقدم الى المشروعات متناهية الصغر خلال الفترة من 2009 حتى 2016 قد بلغ 6.1 مليار جنيه بينما نجد ان مجموع اجمالي حجم التمويل المقدم خلال الفترة من 2016-2019 قد بلغ 26.18 مليار جنيه أي بزيادة مطردة قيمتها حوالي 20 مليار جنيه خلال أربعة سنوات فقط، وبمتابعة معدلات الزيادة في حجم التمويل المقدم من بعد المبادرة فسوف نكتشف ان معدلات الزيادة كانت بمتوالية هندسية وليست عددية وبشكل واضح وجلي كما يظهر في الشكل رقم (2-7)

وللقياس الفعلي لمدي تأثير مبادرة المركزي على حجم التمويل واتجاه العلاقة يتم استخدام المعادلة التالية (اجمالي التمويل حتى 2019-اجمالي التمويل حتى 2016/اجمالي التمويل حتى 2016 *100) = (26181-5132/ 5132 *100 = 410 % هي علاقة طرية إيجابية قوية بين مبادرة المركزي وحجم التمويل المتاح)

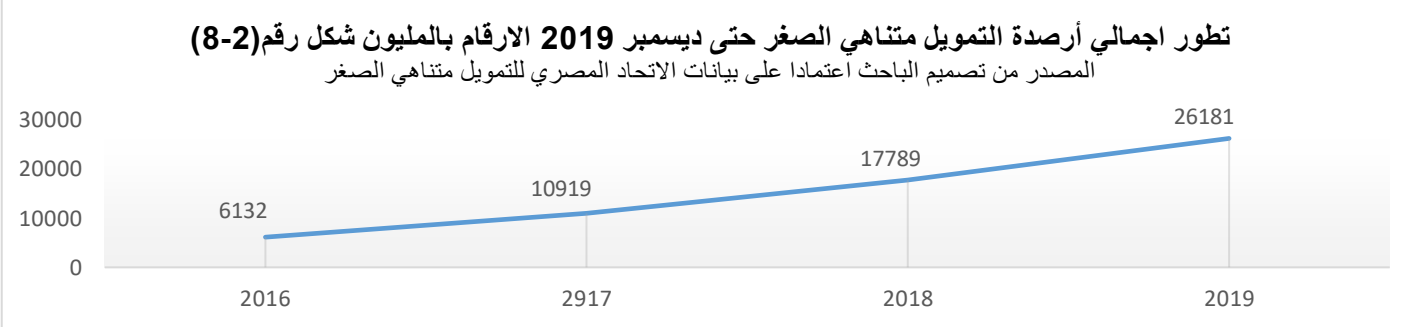

5- اجمالي ومتوسط الاجر

من المعروف ان زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع يكون مصحوبا بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في التوزيع، وبالنسبة لقطاع المشروعات متناهية الصغر ففي عام 2015 حقق القطاع 36.4 مليار عبارة عن مجموع الأجور للقطاع بمتوسط دخل 5.8 الف جم للعامل [23]، بينما في عام 2019 حقق القطاع اجمالي أجور حوالي 67.7 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها حوالي 86% (67.7-36.4/36.4=86%) وبمتوسط دخل قيمته 8.79 الف جم بنسبة زيادة قدرها حوالي 51.5% (8.79-5.8/5.8=51.5%)

جدول رقم (2-5) يوضح اجمالي اجور المشتغلين بقطاع المشروعات متناهية الصغر مقارنة مع المشاريع الأخرى

المقارنة	التعداد الاقتصادي الخامس 2017-2018	
	اجمالي الدخل	نسبة
متناهية الصغر	67.7 مليار	%56.8
الصغيرة	45.4 مليار	%38.1
المتوسطة	6.1 مليار	%5.1
الاجمالي	**119.2 مليار**	**%100**

- *الجدول من اعداد وتجميع وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات هو التعداد الاقتصادي الخامس ،احصائيات قطاع المشروعات. القيم بالجنيه المصري*

أيضا فأن نسبة زيادة في متوسط دخل الفرد بأكثر من 50% خلال أربعة سنوات هي نسبة ممتازة إذا تم مقارنتها بمتوسط زيادة أجور العاملين بالقطاع العام التي لن تزيد باي حال من الأحوال خلال أربعة سنوات عن 40%، ويمكن اجراء مقارنة بين كتلة مرتبات قطاع المشروعات متناهية الصغر والقطاعات الاخر (صغيرة ومتوسطة) كما يتضح من الجدول ان حجم الأجور بقطاع المشروعات متناهية الصغر بالنسبة لإجمالي قطاع المشروعات يستحوذ على نصيب الأسد بقيمة 67.7 مليار جنيه بنسبة 56.8% من اجمالي الأجور مما يعني أهمية هذا القطاع وأهمية الاستثمار في هذا القطاع عن طريق توفير التمويل من البنوك.

ومن المعروف ان زيادة متوسط الدخل يؤدي الى (تحسين المستوي المعيشي للأفراد - التقليل من نسب ومعدلات الفقر في المجتمع)

6- قيمة الإنتاج التام

الإنتاج التام هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عن طريق أحد القطاعات، مع مراعاة اختلاف طريقه حساب تلك القيمة باختلاف نوع النشاط الذي يزاوله القطاع، وبمراجعة بيانات التعداد الاقتصادي الخامس (2017-2018) تم تجميع واعداد الجدول رقم (2-6) ، ومن بيانات الجدول يتضح أهمية قطاع المشروعات متناهية الصغر قياسا بالنسبة لبقية القطاعات، اذ ان قيمة الإنتاج التام (قيمة السلع والخدمات المنتجة) خلال عام 2017 – 2018 بلغت 534.9 مليار جنيه نسبة 43.2% من اجمالي الإنتاج التام على مستوي قطاع المشروعات (متناهية الصغر +الصغيرة +المتوسطة) في حين انه عند مقارنة نفس النسبة عن عام 2012-2013 تبين ان مساهمة المشروعات متناهية الصغر في الإنتاج التام قبل مبادرة المركزي حوالي 12.8% فقط أي ان نسبة المساهمة ارتفعت من بعد مبادرة البنك المركزي بنسبة حوالي 30.4% (43.2-12.8) خلال أربعة سنوات فقط من المبادرة ،علما بأن ما تساهم به المشروعات متناهية الصغر في قيمة الإنتاج التام على الرغم من بساطة أدوات الإنتاج وانخفاض حجم رأس المال وعدد العمال الا انه يعادل تقريبا الناتج من القطاع العام بأكمله بفارق بسيط حوالي 67.2 مليار جنيه لصالح القطاع العام ، ولقياس مدي تأثير مبادرة المركزي واتجاه وقوة العلاقة بين المبادرة وتطور نسبة مساهمة المشروعات متناهية الصغر بالنسبة لبقية قطاع المشروعات ، يمكن عن طريق المعادلة التالية (نسبة مساهمة الإنتاج العام للمشروعات متناهية الصغر عام 2018 – نسبة المساهمة عام 2013 / مساهمة 2013 * 100) = (43.2 -12.8 / 12.8 * 100 = 237.5 % وهي علاقة إيجابية طردية قوية)

جدول رقم (2-6) يوضح العلاقة بين اجمالي قيمة الإنتاج التام من قطاع المشروعات متناهية الصغر مقارنة بين باقي القطاعات (2017-2018)

	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة	اجمالي قطاع المشروعات	اجمالي القطاع الخاص	اجمالي القطاع العام	الإجمالي العام
قيمة الإنتاج	534.9 مليار	527.5 مليار	175.1 مليار	1.237 تريليون	3.275 تريليون	602.1 مليار	3.877 تريليون

[23] مرجع سابق، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2009-2015)

النسبة من انتاج المشروعات	%43.2 (123/5349) (70	%42.6 (123/5275) (70	%14.1 (123/1751) (70	%100	%264 (12/32750) (37	%48.6 (123/6021) (70	%313 (123/3877) (7
النسبة من الإجمالي العام	%13.7 (387/5349) (70	%13.6 (387/5275) (70	%4 (387/1751) (70	%31.9 (387/1237) (7	%84.5 (387/3275) (7	%15.5 (387/6021) (70	%100

- *الجدول من اعداد وتجميع وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات هو التعداد الاقتصادي الخامس ،احصائيات قطاع المشروعات. القيم بالجنيه المصري.*

7- القيمة المضافة

تسهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تعظيم قيمة الناتج الإجمالي من خلال مقدار القيمة المضافة التي تولدها هذه الصناعات من عملياتها الإنتاجية وتضيفها الى الناتج المحلي، وكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهميتها في توليد الدخل القومي، ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل الذي تولده) بطريقتين:

1- جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربع (الأجور + الأرباح + الفوائد + الايجار)

2- استبعاد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الاجمالية

جدول رقم (2-7)

يوضح تطور نسبة مساهمة المشروعات متناهية الصغر من بعد مبادرة تمويل المركزي

	نسبة المساهمة في القيمة المضافة 2015	نسبة المساهمة في القيمة المضافة 2018	قيمة المساهمة بالمليار جنيه 2018
متناهية الصغر	%13.6	%51.2	411.5
الصغيرة	%11.2	%36.8	296.3
المتوسطة	%75.1	%12	96.3
الاجمالي	%100	%100	804 مليار

- *الجدول من اعداد وتجميع وتصميم الباحثانة*
- مصدر بيانات 2015 هو واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 2009-2015
- مصدر بيانات 2018 هو التعداد الاقتصادي الخامس 2017- ، 2018، القيم *بالجنيه المصري*

وعن طريق العلاقة بين ناتج القيمة المضافة وقيمة الإنتاج الاجمالية نحصل على نسبة القيمة المضافة الى قيمة الإنتاج الاجمالية، وهذه تمثل ما يعرف بدرجة التصنيع وكلما زادت تلك النسبة دل ذلك على تطور عملية التصنيع المحلية وارتفاع مساهمة المشروع او القطاع في توليد الدخل[24]

ويوجد تعريف اخر للقيمة المضافة هي ما يضيفه أى نشاط اقتصادي على إنتاج معين وذلك من خلال مراحل التصنيع او التسويق، وبمعني اخر هي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات.[25]

وبعد تلك المقدمة يمكن الان اجراء مقارنة بين القيمة المضافة للمشروعات متناهية الصغر في 2012-2013 وبين قيم 2017-2018 للوقوف على مدي تأثير مبادرة المركزي التمويلية مقارنة بين قيم اجمالي المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يتبين من بيانات الجدول رقم (2-7) الارتفاع الواضح في نسبة مساهمة المشروعات متناهية الصغر في خلق القيمة المضافة، ففي عام 2015 كانت نسبة مساهمة القطاع لا تتجاوز 14% من اجمالي مساهمة المشروعات، بينما في عام 2018 تخطت حاجز الـ 51% كإجمالي نسبة مساهمة في خلق القيمة المضافة وبقيمة 411.5 مليار جنيه نسبة زيادة قدرها 37.6% (51.2-13.6)، والنتيجة هي وجود علاقة طردية قوية بين مبادرة تمويل المركزي والقيمة المضافة بقوة حوالي 276% خلال الفترة (100*13.6/13.6-51.2)

[24] مرجع سابق، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 2009-2015

[25] مرجع سابق، التعداد الاقتصادي 2012-2013

8- التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

عبارة عن الإضافات الي الأصول الثابتة مطروحا منها الاستبعادات ، ويعتبر هو المكون الرئيسي للاستثمار في أي كيان اقتصادي ويمثل هذا العنصر من الاستثمار تدفقا يضاف الى رصيد رأس المال في المجتمع ، ويشمل الانفاق على السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات اخري ، إضافة الى الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية ، وتعريف اخر هو عبارة عن (الانفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة + الإضافات او التحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة + اعمال البناء تحت الانشاء)[26]، وبالنسبة لقطاع المشروعات متناهية الصغر فأن النسبة العظمي من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي تتركز في الصناعات التحويلية ، علما بانه ومن الطبيعي جدا من التعريف السابق ان تكون محصلة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بالنسبة لقطاع المشروعات متناهية الشغر محدود جدا نتيجة اعتماد ذلك القطاع على العنصر البشري اكثر من راس المال ، كما تتركز ، لكن ما يهمنا هو تطور هذه النسبة قبل وبعد المبادرة كالاتي:

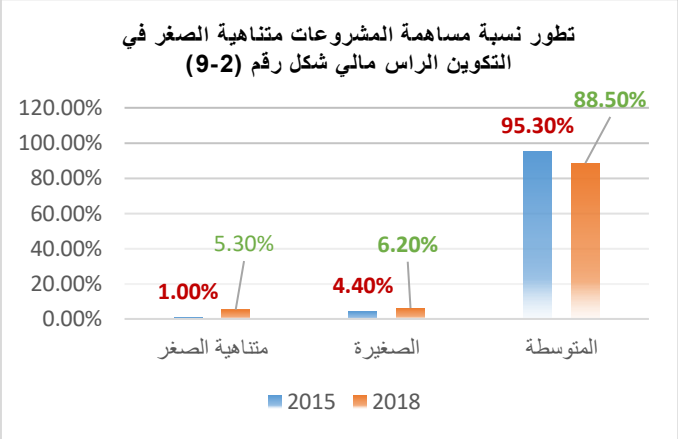

جدول رقم (2-8) يوضح تطور نسبة مساهمة المشروعات في التكوين الرأسمالي

المشروع/العام	2015	2018	معدل الزيادة
متناهية الصغر	%0.3	%5.3	%5 (0.3-5.3)
الصغيرة	%4.4	%6.2	%1.8 (4.4-6.2)
المتوسطة	%95.3	%88.5	%6.8- (95.3-88.5)
الإجمالي	**%100**	**%100**	

- مصدر بيانات 2015 هو واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 2009-2015
- مصدر بيانات 2018 هو التعداد الاقتصادي الخامس 2017- ، 2018
- *القيم نسب مئوية تم تقريبها لاقرب واحد.*

نسبة 5.3% لعام 2018 هي ما تشارك به المشروعات متناهية الصغر من اجمالي التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت بعد ان كانت في عام 2015 تعادل اقل من 1% بنسبة 0.3% فقط تكاد تكون معدومة، ولقياس تأثير المبادرة في المعادلة التالية (03./5.3 = 17.66 مرة هي عدد مرات الزيادة في مشاركة قطاع المشروعات متناهية الصغر بعد مبادرة التمويل، وكحسابها كنسبة في الزيادة عن طرق المعادلة التالي (5.3-0.3/.03*100 = 1666%) اكتر من 1666 هي نسبة الزيادة خلال السنوات التي تلت المبادرة التمويلية هي تمثل علاقة طرية إيجابية قوية جدا بين مباردة المركزي و زيادة حجم التكوين الرأسمالي الثابت.

[26] تعريف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، قسم الدراسات الاقتصادية، إدارة الدراسات والتعاون التجاري، غرفة التجارة والصناعة.

رسم توضيحي رقم (2-10) لأهمية قطاع المشروعات متناهية الصغر مقارنة بإجمالي قطاع المشروعات

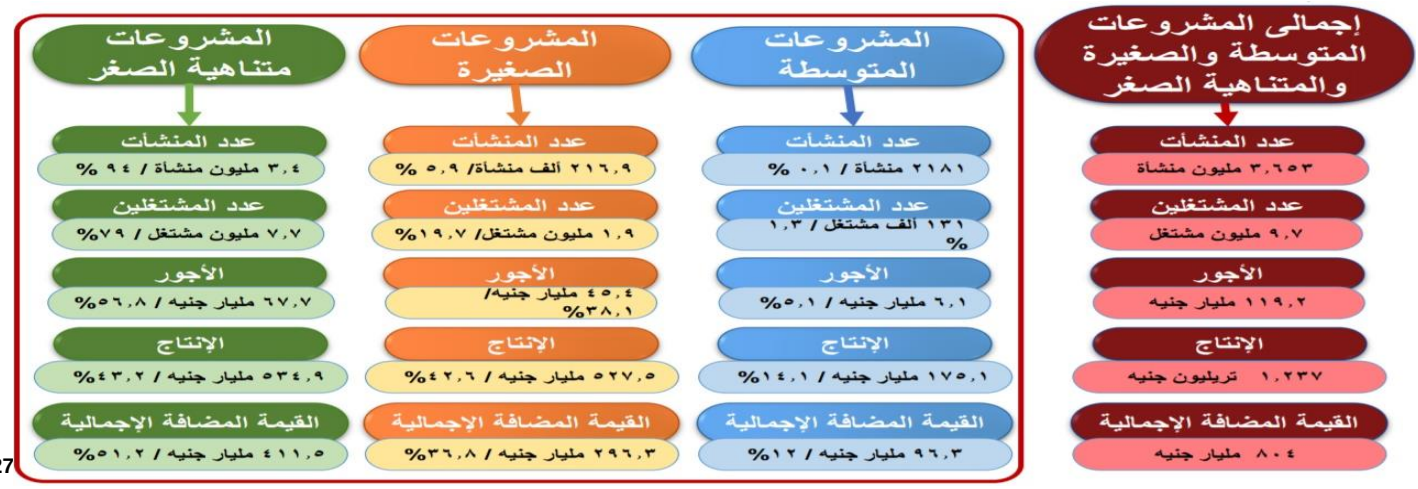

[27]

الفصل الثالث

دراسة أثر الفجوة التمويلية للمشروعات متناهية الصغر على الاقتصاد المصرى بالمقارنة مع دولة الصين

كم هم عدد الافراد الذين لديهم الرغبة في تأسيس مشروع ؟، وكم من مرة يقف التمويل كالحجر العاثر في وجه هؤلاء؟ ،وذلك على الرغم من الدور التنموي السابق ذكره والذي تلعبه البنوك في اثراء قطاع المشروعات متناهية الصغر، كذلك تأثير مبادرة البنك المركزي السابق ذكرها في تطور المؤشرات الحيوية بقطاع المشروعات ككل والمشروعات متناهية الصغر بشكل خاص واثر ذلك على مؤشرات الاقتصاد الوطني، **الا انه يوجد عدد من الفجوات التي يعاني منها قطاع المشروعات متناهية الصغر في مصر**، ومن اجل وضع التوصيات اللازمة لمواجهة تلك الفجوات (وهو واحد من اهم اهداف البحث)، فيجب أولا تحليل وقياس تلك الفجوات للوصول الي أسبابها تمهيدا لإيجاد الحلول المناسبة، ولكي يتم إيضاح مدي حجم او نسب تلك الفجوات كان يجب ان يتم مقارنتها مع دولة اخري وبناء عليه تم اختيار دولة الصين الشعبية لعدة أسباب أهمها انها دولة لا زالت تعتبر من الدولة النامية وليست من الدول ذات الدخل المرتفع ،أيضا تعاني هذه الدولة من عدد سكان ضخم جدا (حوالي خمس سكان العالم)

لم يتم اختيار دولة متقدمة كالولايات المتحدة الامريكية او الدول الأوروبية او حتى دول النفط او الدول ذات عدد السكان المنخفض حتى لا تكون المقارنة في غير محلها مع مصر،

خطة هذا الفصل تنقسم الي تحليل رقمي وبياني للفرق بين مؤشرات مصر والصين في قطاع المشروعات متناهية الصغر والوقوف على تحليل الفجوات **مع تفسير مبسط لكل مشكلة واثارها اثناء عرضها، وقد تم** وضع مجموعة من المحددات التي تم اختيارها بعناية من ضمن الاف المعايير والبيانات التي يمكن ان توضح المشاكل التي تتعلق بقطاع المشروعات متناهية الصغر في مصر ومدي مساهمته في الاقتصاد، ومن ضمن اهم تلك الفجوات والنسب كالتالي: -

1- الفجوة **التمويلية بين جانبي المعادلة** وهما: الطلب المحتمل Potential Demand والذي تمثله المشروعات متناهية الصغر، والعرض الحالي المقدم من البنوك التجارية ويمثل ذلك جانب العرض

2- **فجوة نسبة المشروعات المتناهية الصغر داخل الاقتصاد** الرسمي الى نسبة المشروعات متناهية الصغر خارج الاقتصاد الرسمي، مع تحليل الاثار المترتبة على ذلك في مصر.

3- **فجوة نسبة المستثمرين من الذكور الى الاناث في قطاع المشروعات متناهية الصغر**. مع تحليل الاثار المترتبة على ذلك في مصر.

---

[27] مرجع سابق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الخامس، 2017-2018.

4- **فجوة نسبة الشركات التي لديها معوقات مالية بشكل تام** تمنعها من الوصول الى التمويل مع الشركات التي لديها معوقات تمويلية بشكل جزئي والشركات التي ليس لديها أي عائق للحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية، مع تحليل الأسباب العامة لذلك.

5- **نسبة المشروعات التي لديها حساب مصرفي لدي أحد البنوك التجارية من عدمه**، مع مقارنتها بالصين بالإضافة الى الحد الأدنى المقبول وهو متوسط نفس المؤشر بالنسبة لبقية العالم

6- **نسبة المشروعات التي لديها ائتمان مصرفي بالفعل من عدمه**، مع مقارنتها بالصين بالإضافة الى الحد الأدنى المقبول وهو متوسط نفس المؤشر بالنسبة لبقية العالم

أولا: - الفجوة التمويلية بين جانبي الطلب المتوقع على التمويل والعرض الحالي المتاح

جدول رقم (3-1) يوضح فجوة بين الطلب المتوقع والمعروض الحالي من التمويل بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر مقارنة بين دولتي مصر والصين

مصر			الصين		
المعروض الحالي	الطلب المتوقع	الفجوة التمويلية	المعروض الحالي	الطلب المتوقع	الفجوة التمويلية
155,950,519	7,879,558,431	7,723,607,912	26,869,860,211	112,234,528,621	85,364,668,409

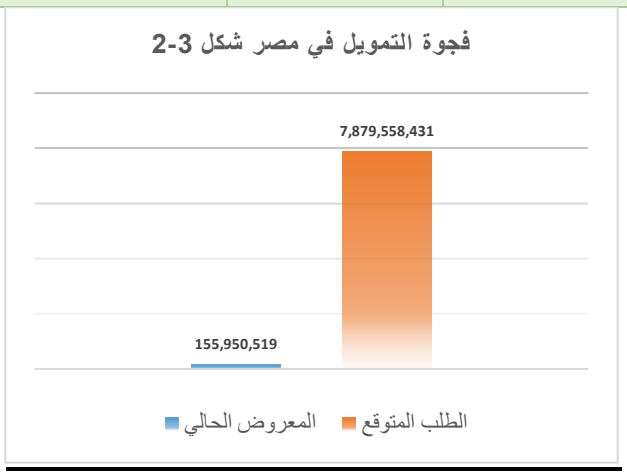

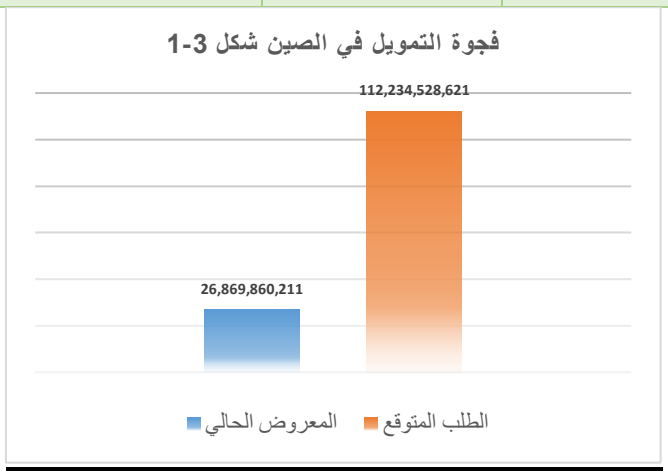

ولان الأرقام المجردة لن تكون معبرة باي حال من الأحوال عن الفرق بين المعروض المالي الحالي (بالنسبة لمصر حوالي 155 مليون دولار امريكي) والطلب المتوقع (بالنسبة لمصر حوالي 7.8 مليار دولار امريكي) على تمويل المشروعات متناهية الصغر في الدولتين ، فقد قام الباحثان باستخدام (عدد مرات الفرق بين حجم التمويل المتاح والمطلوب) للتعبيرعن حجم واختلاف الفجوة في البلدين محل المقارنة ، وقد تم احتساب ذلك عن طريق إيجاد الناتج من خارج قسمة حجم الطلب المتوقع على التمويل / المعروض الحالي والمتاح من التمويل، لتكون النتيجة كالتالي

نسبة فجوة التمويل بين المعروض والمطلوب	مصر	نسبة فجوة التمويل بين المعروض والمطلوب	الصين
155,950,519 / 7,879,558,431 =	**50.5 مرة**	26,869,860,211 / 112,234,528,621=	**4.17 مرة**

يلاحظ من الشكل (3-3) ان مصر لديها فجوة تمويل ضخمة جدا بين حجم المعروض من التمويل الحالي وبين حجم الطلب المتوقع من التمويل خلال الفترة ، وقد بلغ حجم التمويل المطلوب المتوقع اكثر من 50 مرة من حجم المعروض المالي ، بينما بلغت تلك النسبة حوالي 4 مرات فقط في الصين وهو فرق ضخم جدا بين البلدين لغير صالح مصر بالتأكيد ، فمما لا شك فيه انه يوجد العديد من الاثار السلبية في حالة عدم توفير التمويل المطلوب على عدة مستويات و اهم تلك الاثار السلبية التالي:-

نسب فجوة التمويل مقارنة مصر مع الصين
شكل 3-3

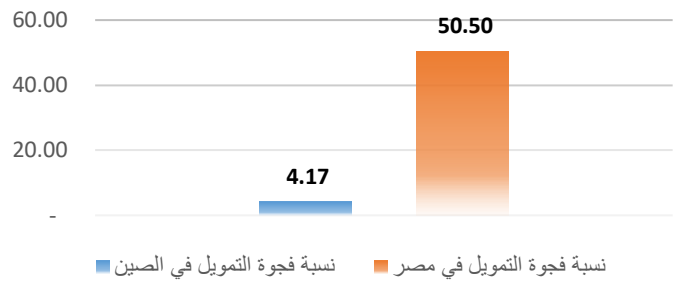

صاحب المشروع والعاملين	المجتمع المحلي والاقتصاد	المستوي الاجتماعي
1- خفض حجم الاستثمارات	1- انخفاض مستوي التدريب	1- انخفاض مستويات الامن الاجتماعي والاسري
2- خفض مستوي الدخل	2- انخفاض المستوي التشجيعي لاقامة مشروعات اخري	2- انخفاض مستويات التنمية الاجتماعية
3- خفض مستويات الادخار	3- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب انخفاض المعروض	3- عدم تمكين الشباب والمراءة
4- خفض مستوي الاستهلاك	4- زيادة حجم الواردات نتيجة عدم كفاية المنتج المحلي	4- عدم توفير السلع المخصصة للطبقة الفقيرة من المجتمع
5- انخفاض المستويات المهارية للعاملين نتيجة انخفاض حجم التشغيل الحالي او التوسع في التشغيل بالمستقبل	5- انخفاض متحصلات الرسوم والضرائب وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة	5- انخفاض حجم المساهمة الاجتماعية بين قطبي الاسرة
6- تدني مستويات المعيشة	6- زيادة الوقت والجهد للحصول على السلعة	6- تدني مستويات التعليم والصحة
7- زيادة معدلات الفقر	7- انخفاض حجم الإنتاج الوطني	7- زيادة معدلات الامراض الاجتماعية
8- زيادة معدلات البطالة	8- انخفاض مستوي التنويع الاقتصادي نتيجة انخفاض الخيارات امام المستهلك	8- تجني مستوي الثقة بالنفس واحترام الذات[28]
		9- انخفاض مستويات الابتكار

- *الجدول والرسومات التوضيحية من اعداد وتصميم الباحثان*
- *المعادلة السابق استخدامها والناتج منها حصريا للباحث*
- *مصدر البيانات بالجدول هو بيانات البنك الدولي Microenterprises Finance Gap 2018*
- *سنة الأساس المستخدمة في الجدول هي عام 2016 وقد تم استخدامها على البلدين لتفادي التأثير الزمني على اجراء المقارنة ، علما بانها احدث بيانات متاحة طرف البنك الدولي، جميع القيم في الجدول بالمليون دولار امريكي*

ثانيا: - فجوة نسبة المشاريع متناهية الصغر بالاقتصاد غير الرسمي مقارنة مع نسبة المشاريع بالاقتصاد الرسمي.

جدول رقم (3-2) يوضح نسبة المشاريع متناهية الصغر بالاقتصاد الرسمي في مقابل نسبة المشاريع في الاقتصاد غير الرسمي

مصر	الصين
شكل 3-4 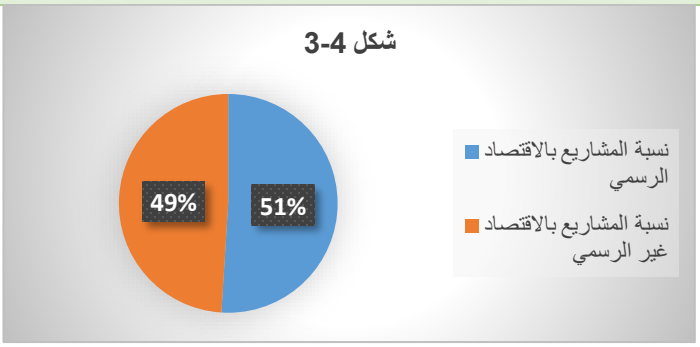	شكل 3-5 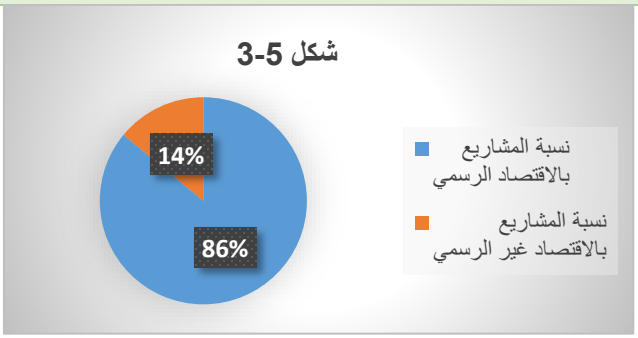

ويتصف القطاع غير الرسمي بعدد من السمات لعل أهمها: -

[28] إيهاب مقابلة، **الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 136، عام 2017

1- غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها (سجل تجاري، سجل صناعي، تراخيص عمل).
2- صغر حجم التشغيل
3- محدودية رأس المال

ويلاحظ ان حوالي نصف المشروعات متناهية الصغر في مصر خارج الاقتصاد غير الرسمي، بينما نجد ان حوالي 14% فقط من نسبة المشاريع متناهية الصغر في الصين خارج نطاق الاقتصاد الرسمي الدولة، ومن المعروف ان الأنشطة خارج الاقتصاد الرسمي تؤدي الى حلقة من المشاكل على عدة مستويات نذكر منها السلبيات على مستوي الاقتصاد ككل وبالنسبة للمشروعات في القطاع الرسمي كالتالي:

بالنسبة للاقتصاد ككل	بالنسبة لقطاع المشروعات الرسمية
1- يعتبر القطاع غير الرسمي عائق امام جهود الدولة للتنمية 2- العاملين في القطاع غير الرسمي هم أكثر عرضة للمعاناة من الفقر والاستغلال 3- زيادة فجوة الشمول المالي، 4- خفض حصيلة الضرائب، 5- زيادة الحاجة الى استخدام النقود، 6- عدم وجود تراخيص للأنشطة مما يؤدي الى عشوائية تنفيذ تلك المشروعات ومخالفتها لكافة قواعد السلامة المدنية وتعرض العاملين بها للإصابات بدون تعويض 7- لا تمنح تلك المشروعات للعمال التأمين الصحي لضمان حياة كريمة **8- بضائع غير قانونية** ونخص بالذكر السلع الغذائية خاصة وانه قد وصلت نسبة الغير القانونية منها حوالي 80% نتيجة السلع المهربة، مصانع بئر السلم. 9- ترويجه لسلع وبضائع بعضها مهرب وبعضها الأخر من منتجات "بئر السلم" غالبا تضر بصحة المستهلك ولا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية.	1- في مجال الأدوات المنزلية نجد عدد من المشروعات فى القطاع غير الرسمي تقوم **بتقليد عدد من المنتجات** التي تنتجها المشروعات الرسمية ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية وسمعة أي تاجر يتعرض لمثل هذا الغش كذلك الحال بالنسبة لبعض الصناعات الكيماوية وخاصة البويات والصناعات الجلدية فإنها تتعرض لمثل هذه الممارسات. 2- القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة على **ربحية المشروعات في القطاع الرسمي** حيث يقوم بترويج منتجات **تقل أسعارها** كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية. 3- في ظل **الصعوبات التسويقية** التي تواجهها المشروعات الصغيرة بصفة عامة فان هذه الممارسات قد تهدد بإغلاق المصانع الرسمية. 4- أيضا قد يلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة مما قد يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية. 5- قد يؤدى تصدير صفقة ما الى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي الى الاضرار بصادرات القطاع الرسمي وقد يضر بسمعة القطاع الصناعي المصري ككل.[29]

- *الجدول والرسومات التوضيحية من اعداد وتصميم الباحثانان*
- *مصدر البيانات بالجدول هو بيانات البنك الدولي* Microenterprises Finance Gap 2018
- *سنة الأساس المستخدمة في الجدول هي عام 2016 وقد تم استخدامها على البلدين لتفادي التأثير الزمني على اجراء المقارنة ، علما بانها احدث بيانات متاحة طرف البنك الدولي ، القيم بالرسم عبارة عن نسبة مئوية. تم تقريب النسب السابقة الى اقرب واحد صحيح*

رسم توضيحي رقم (3-6) يوضح الحجم النسبي واهم مؤشرات القطاع غير الرسمي في مصر طبقا لأخر احصائيات

[29] حسين عبد المطلب الاسرج، **انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المصري**، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، 2010
[30] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد الاقتصادي الخامس، 2017-2018

ثالثا: - فجوة نسبة المستثمرين من الذكور الى الاناث في قطاع المشروعات متناهية الصغر.

جدول رقم (3-4) يوضح نسبة أصحاب المشروعات متناهية الصغر من الذكور الى الاناث في مصر والصين	
مصر	الصين
شكل 3-7 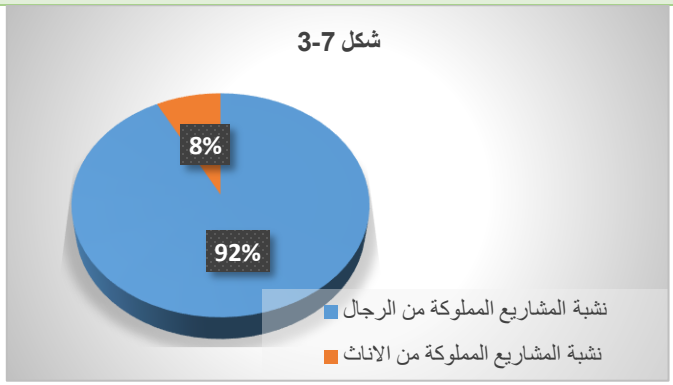 	شكل 3-8 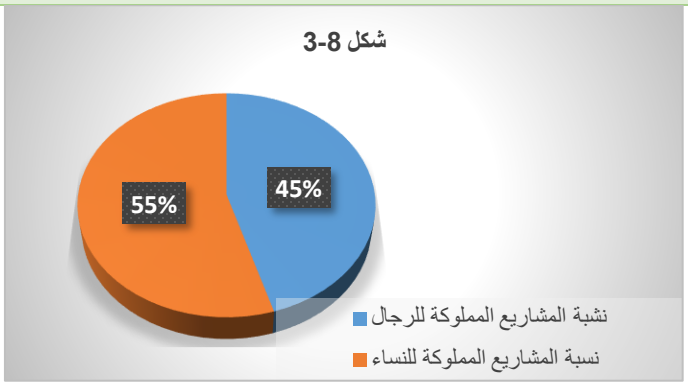

ان مؤشرات المشروعات متناهية الصغر قد قامت بقصد او بدون قصد بإظهار عدة مشاكل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، ان نسبة مشاركة الاناث في ملكية المشروعات متناهية الصغر 7.7% مما يدق جرس انذار مشكلة عدم تمكين المراءة المصرية ماليا وخلل في هيكل الاستثمار من حيث نوع مالك الاستثمار (ذكر او انثي) ، على النقيض نجد ان المراءة الصينية تتمتع بقدر عالي جدا من التمكين الاقتصادي اذ نجد نسبة مالكي المشاريع متناهية الصغر في الصين يصل الى 54.7% أي اكثر حتي من نسبة مالكي نفس النوعية من المشروعات من الرجال ، وقد يرجع سبب عدم تمكن المراء المصرية ماليا الى عدد من الأسباب وهو النظرة الدنيوية لخروج المراءة للعمل في المشروعات متناهية الصغر خاصة الحرفية منها ، غياب الحافز للتدريب والتعلم لدي المراءة المصرية ،وغيرها من الأسباب.

بتاريخ 2020/3/4 اكدت وزيرة التخطيط الدكتورة / هالة السعيد ، اثناء القاء كلمتها في افتتاح المنتدي الاقتصادي العالمي السنوي للمراءة على الدور المهم الذي تقوم به المراءة في النشاط الاقتصادي ، لافتة الى ان القضاء على عدم المساواة الاقتصادية بين الرجل والمراءة يمكن ان يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح بين 12-28 تريليون دولار بحلول عام 2025 ، وان مشاركة المراءة وتمكينها اقتصاديا يعزز فرص النمو الاقتصادي ، وقد اضافت الدكتورة هالة السعيد ان الاهتمام بالتدريب وبناء القدرات الموجه للمراءة من خلال الاهتمام بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغير والمتوسطة والذي يعد احد القطاعات الرئيسية التي تستوعب فرص العمل اللائق والمنتج للسيدات في مختلف الأقاليم والمحافظات المصرية

أوضحت الوزيرة أيضا ان هناك إدراك تام للتحديات التي تسعي الدولة للتغلب عليها في مجال تمكن المراءة اقتصاديا أهمها خلق المزيد من فرص العمل للمراءة والسعي نحو زيادة نسبة مشاركة المراءة في قوة العمل الى 35% عام 2030 ويرتبط ذلك بخفض نسبة البطالة بين الاناث.[31]

- *الجدول والرسومات التوضيحية من اعداد وتصميم الباحثانان*
- *مصدر البيانات بالجدول هو بيانات البنك الدولي Microenterprises Finance Gap 2018*
- *سنة الأساس المستخدمة في الجدول هي عام 2016 وقد تم استخدامها على البلدين لتفادي التأثير الزمني على اجراء المقارنة ، علما بانها احدث بيانات متاحة طرف البنك الدولي ،القيم بالرسم عبارة عن نسبة مئوية. تم تقريب النسب السابقة الى اقرب واحد صحيح*

رابعا: - فجوة نسبة الشركات التي لديها معوقات مالية بشكل تام تمنعها من الوصول الى التمويل عن طريق البنوك مع الشركات التي لديها معوقات تمويلية بشكل جزئي والشركات التي ليس لديها أي عائق للحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية، مع تحليل الأسباب العامة لذلك، وقبل البدء في اجراء المقارنة الرقمية بين مصر والصين يري الباحثان انه يجب إيضاح الفروق الجوهرية بين الحالات الثلاثة لعدم الخلط بينهم وهو كالتالي:

1- شركات لديها عوائق او تحديات تمويلية بشكل كلي Fully credit-constrained (FCC)

يتم تعريفها على انها مجموعة الشركات التي لا تستطيع النفاذ الى مصادر التمويل، بالإضافة الى انها ليس لها أي مصادر تمويل خارجية، وتنقسم أسباب عدم إمكانية النفاذ الى التمويل الى سببين وهما،

- اما ان تلك الشركات قد تقدمت بطلب للحصول على ائتمان (قروض مصرفية) ولكن تم رفضه،

[31] الخبر من جريدة المال، كتبه احمد عاشور بتاريخ 2020/3/4.

- السبب الاخر هو ان تلك الشركات تم تثبيطها او منعها من التحرك نحو الحصول على ائتمان من البنوك لاحد الأسباب التالي:
  - الشروط والاحكام الغير مواتية
  - الإجراءات المعقدة للحصول على التمويل
  - أسعار الفائدة المدينة الغير مواتية
  - متطلبات ضمان عالية في عدم قدرة المشروع
  - عدم كفاية حجم القرض لمقابلة متطلبات وتطلعات الاستثمار في المشروع.

2- شركات لديها عوائق او تحديات تمويلية بشكل جزئي Partially credit-constrained (PCC)

- تتضمن تلك النوعية الشركات التي لديها تمويل خارجي، لكن تم تثبيطها من الحصول على ائتمان من البنوك
- الشركات التي تقدمت للحصول على قرض او ائتمان من أحد البنوك ولكن تم رفضه او قبوله بشكل جزئي.

3- شركات ليس لديها أي عوائق او تحديات تمويلية Non-credit-constrained (NCC)

- هي تلك الشركات التي لا يبدو انها تعاني من أي نوع من أنواع الصعوبات في الحصول على ائتمان او قرض في ظل الظروف السائدة في السوق
- او هي تلك الشركات التي لا تحتاج الى ائتمان
- الشركات التي لم تتقدم بطلب للحصول على ائتمان او تمويل مصرفي لأنها تمتلك رأس المال الكافي
- الشركات التي تقدمت بطلب للحصول على قرض وتم الموافقة عليه بالكامل[32]

وفيما يلي تم اجراء المقارنة الرقمية بين مصر والصين في مجال المشروعات متناهية الصغر من حيث معوقات التمويل التي تقابلها تلك الشركات

جدول رقم (3-5) يوضح نسبة الشركات التي تعاني من صعوبات في الحصول على تمويل مقارنة بين مصر والصين

مصر			الصين		
بدون معوقات تمويلية	معوقات جزئية	معوقات كلية	بدون معوقات تمويلية	معوقات جزئية	معوقات كلية
%21	%12	%67	%35	%6	%59

ولسهولة المقارنة بيانيا تم تجميع تلك البيانات في شكل توضيحي واحد كالتالي:

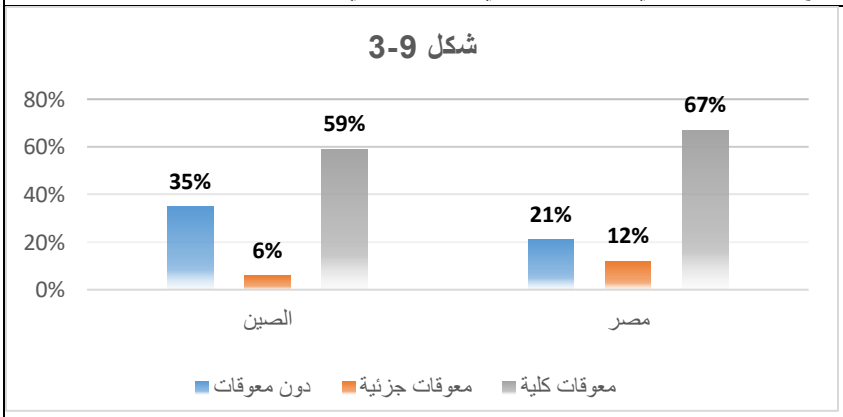

%21 هي نسبة المشاريع متناهية الصغر في مصر التي لا تقابل معوقات تمويلية عند انشائها او تشغيلها ، بينما 79% من عدد الشركات متناهية الصغر في مصر تقابل أنواع مختلفة من الصعوبات التمويلية السابق ذكرها ، بينما نجد في دولة الصين ان 35% من الشركات منتاهية الصغر لا تجد أي نوع من أنواع الصعوبة في الحصول على التمويل من البنوك وهو ما يعادل اكثر من 60% من نسبة المشروعات المصرية التي لا تجد صعوبة في الحصول على التمويل

- *الجدول والرسومات التوضيحية من اعداد وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات بالجدول هو بيانات البنك الدولي Microenterprises Finance Gap 2018*

[32] World Bank, Definitions of Fully credit-constrained (FCC), Partially credit-constrained (PCC) and Non-credit-constrained (NCC).

- *سنة الأساس المستخدمة في الجدول هي عام 2016 وقد تم استخدامها على البلدين لتفادي التأثير الزمني على اجراء المقارنة ، علما بانها احدث بيانات متاحة طرف البنك الدولي*
- *القيم بالرسم عبارة عن نسبة مئوية. تم تقريب النسب السابقة الى اقرب واحد صحيح*

خامسا: - نسبة المشروعات التي لديها حساب مصرفي لدي أحد البنوك التجارية في مصر من عدمه، مع مقارنتها بالصين بالإضافة الى الحد الأدنى المقبول (متوسط نفس المؤشر بالنسبة لبقية العالم)

جدول رقم (3-6) نسبة المشروعات متناهية الصغر التي لديها حساب مصرفي لدي احد البنوك التجارية مقارنة بين مصر والصين ومتوسط دول العالم.

مصر	الصين	متوسط دول العالم
%68.9	%96	%88

حوالي 68% المشروعات متناهية الصغر في مصر لديها حساب مصرفي في احد البنوك التجارية ، بالمقارنة مع دولة الصين نجد انه تقريبا جميع المشاريع متناهية الصغر لديها حساب مصرفي بنسبة 96% من اجمالي عدد المشاريع ،وبالطبع فأن هذه النسبة ضخمة جدا بالنسبة لمصر والتي تتخلف لنسبة حوالي 28% عن الصين ، بينما الحد الأدنى المقبول الوصول اليه هو ناتج متوسط دول العالم والذي بلغ حوالي 88% ، وحتي هذا تخلفت عنه مصر حوالي 20% ، ومما لا شك فيه ان عدم قيام الشركات بفتح حسابات مصرفية لدي احد البنوك التجارية يزيد من اثر مشكلة الاستبعاد المالي.

شكل 3-10

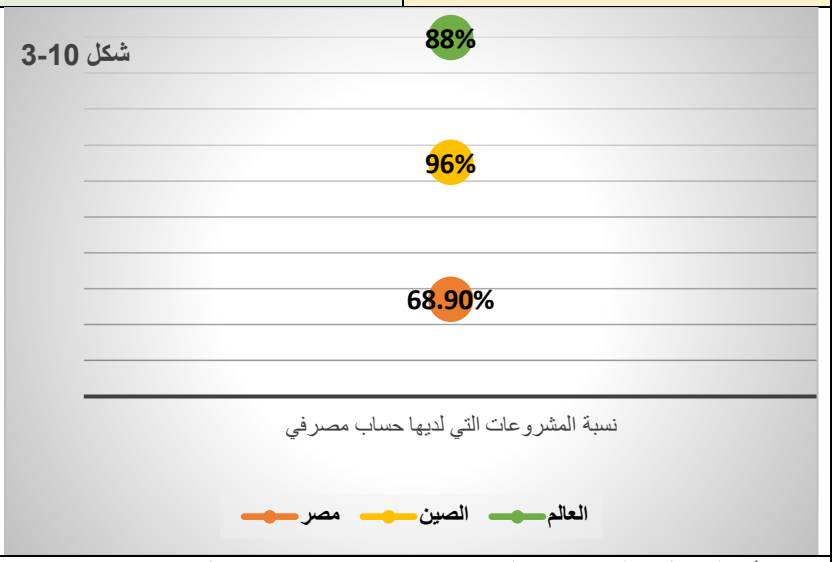

- *الجدول والرسومات التوضيحية من اعداد وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات بالجدول هو بيانات البنك الدولي* Custom Querry , Finance Section
- *سنة الأساس المستخدمة في الجدول هي عام 2016 وقد تم استخدامها على البلدين لتفادي التأثير الزمني على اجراء المقارنة ، علما بانها احدث بيانات متاحة طرف البنك الدولي ، القيم بالرسم عبارة عن نسبة مئوية.*

سادسا: -

نسبة المشروعات التي لديها ائتمان مصرفي بالفعل من عدمه، مع مقارنتها بالصين بالإضافة الى الحد الأدنى المقبول (متوسط نفس المؤشر بالنسبة لبقية العالم)

جدول رقم (3-7)نسبة المشروعات التي لديها ائتمان مصرفي بالفعل من عدمه، مع مقارنتها بالصين ومتوسط دول العالم

مصر	الصين	متوسط دول العالم
%6.6	%25.3	%33.2

تعتبر كلا الدولتان لم تحققا درجة النجاح او الحد الأدنى المقبول في نسبة الشركات التي لديها خط ائتماني مع احد البنوك التجارية ، لكن شتان بين طالب واخر ، بينما حققت مصر نسبة 6.6% ، أي حوالي خمس درجة النجاح المطلوبة ، حققت الصحيح 25.3% أي حوالي 1.3 مرة اقل من المطلوب تحقيقه ، مشكلة عدم وجود خط ائتماني لدي احد البنوك التجارية يؤدي الى عدد من المشاكل ابسطها تزايد حجم الفائض المالي غير المستغل في البنوك – انخفاض أرباح البنوك ، انخفاض حجم الاستثمارات

شكل 3-11

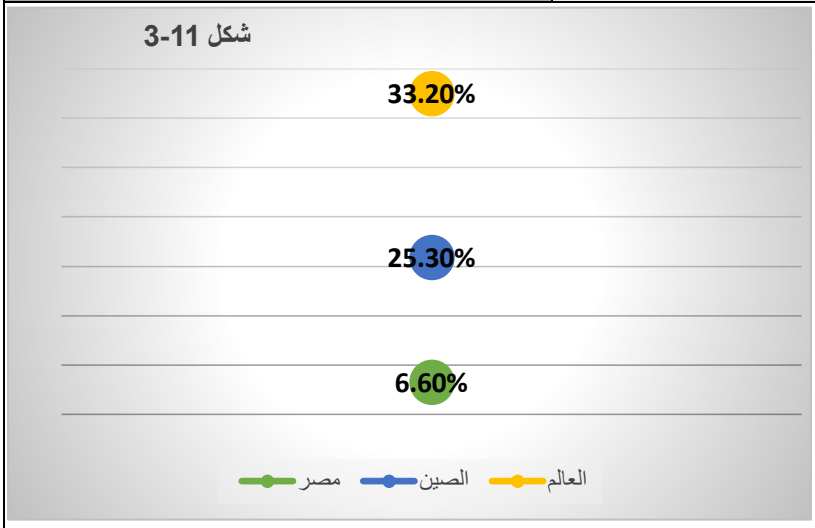

- *الجدول والرسومات التوضيحية من اعداد وتصميم الباحثان*
- *مصدر البيانات بالجدول هو بيانات البنك الدولي Custom Querry , Finance Section*
- *سنة الأساس المستخدمة في الجدول هي عام 2016 وقد تم استخدامها على البلدين لتفادي التأثير الزمني على اجراء المقارنة ، علما بانها احدث بيانات متاحة طرف البنك الدولي ، القيم بالرسم عبارة عن نسبة مئوية*

الفصل الرابع

الممارسات السليمة للبنوك لزيادة فاعلية التمويل متناهي الصغر

اوضحنا اثر مبادرة البنك المركزي التمويلية على تطور قطاع المشروعات متناهية الصغر (عدد المستفيدين من التمويل & حجم التمويل .....الخ) وان للبنوك التجارية اثر كبير على تحريك ونقل القطاع ككل وتحقيق قفزات تنموية ، ثم اوضحنا انه على الرغم من الأثر البالغ للمبادرة الا ان البيانات الإحصائية أظهرت حجم الفجوة التمويلية بين جانب الطلب والعرض الضخمة التي بلغت في مصر عام 2016 أكثر من 7 مليار دولار طبقا لبيانات البنك الدولي بالإضافة الى عدد من لمؤشرات الأخرى يتبقى لنا سؤالين ، **ما هي أسباب الفجوة التمويلية بين جانب الطلب والعرض تحليلا ؟ ما هي الممارسات السليمة Best practice التي يجب ان تتبعها البنوك التجارية لسد الفجوة التمويلية وإعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن؟** عن طريق تمويل المشروعات متناهية الصغر كواحدة من اهم المجالات التنموية الهامة في تشغيل العمالة وخفض معدلات البطالة، تمكين المراءة، تحقيق الشمول المالي، دمج القطاع غير الرسمي داخل الاقتصاد، زيادة الإنتاج، زيادة نسبة مشاركة قطاع المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي، كفاية السوق المحلي وتنوع المنتجات ثم الاتجاه الي التصدير فيما بعد وبالتالي زيادة الحصيلة من العملة الصعبة ثم التأثير الإيجابي على الميزان التجاري، (هي دائرة تبدأ من التمويل وتنتهي بمجموعة متنوعة من المخرجات الإيجابية).

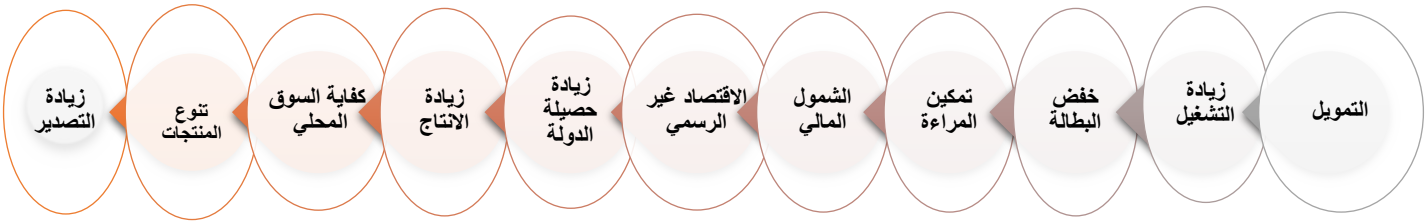

أولا: -معوقات وتحديات توفير التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر في مصر (جانبي الطلب والعرض)

على الرغم من تطور انشطة التمويل متناهي الصغر من بعد مبادرة البنك المركزي وارتفاع كافة المؤشرات المالية من (عدد المشروعات متناهية الصغر- فرص العمل التي تم توفيرها -عدد المستفيدين من التمويل -قيمة التمويل المتاح - اجمالي ومتوسط الأجور للعاملين بالمشروعات متناهية - قيمة الإنتاج التام - القيمة المضافة من قطاع المشروعات متناهية الصغر -التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) و قد اصبحت الكثير من البنوك ترى في المشروعات متناهيه الصغر فرصا استثماريه جديده ووسيله لجذب عملاء جدد في مختلف مجالات النشاط المالي و المصرفي وتستفيد البنوك في مجال تمويل هذه المشروعات حيث يؤدي ذلك الى توسيع قاعده العملاء وبالتالي تنويع اوجه مجالات الاستثمار وهذا بدوره ينعكس ايجابيا على حجم المحافظ الماليه للبنوك وعلى الرغم من المقومات التي تمتلكه البنوك الا ان لا يزال هناك العديد من المشاكل والمعوقالت التي تحول دون تعظيم الاستفادة من وفورات قطاع المشروعات متناهية الصغر على جانبي الطلبي والعرض على حد سواء

فنجد ان نسبه التسهيلات التي تقدمها البنوك للمشروعات متناهيه الصغر من مجموع التسهيلات متدنيه وعليه فان البنوك ليست هي الممول الاساسي لهذه المشروعات وذلك لاسباب عده فعلى الرغم من من ان البنوك تعتبر افضل الجهات المرشحه لتقديم الخدمات الماليه للمشروعات متناهيه الصغر الى ان الواقع يشير الى عدم رغبة الكثير من البنوك في التوسع في اقراض تلك المشروعات من جهه (جانب العرض) وعدم اقبال المشروعات متناهيه الصغر على الاقتراض من البنوك من جهه اخرى (جانب الطلب) وفي الحالتين يوجد فجوى حقيقيه قد يكون سببه جانب العرض او جانب الطلب او كلاهما ويمكن توضيح اهم التحديات من وجهه نظر الجانبين من خلال الجدول التالي

تحديات تتعلق بجانب العرض (البنوك المصريه)[33]	تحديات تتعلق بجانب الطلب (المشروعات متناهيه الصغر)
1. **ارتفاع مخاطر الاقراض** لتلك المشروعات وتتمثل بعدم استرداد القروض المقدمه لها بسبب ضعف قدره هذه المشروعات على النجاح والاستمرار 2. **عدم قدرة هذة المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبه** حيث توفر الضمانات بالحجم والنوع المطلوبين من اهم عناصر ومرتكزات قرار منح الائتمان في البنوك ويتفق الجميع على ان المشروعات متناهيه الصغر غير قادره في كثير من الاحيان على توفير الضمانات اللازمه للحصول على التمويل ولكن هل تبالغ البنوك في الضمانات المطلوبه؟! 3. **صعوبة تقييم الوضع المالي للمشروعات متناهية الصغر** وعدم وجود سجلات محاسبيه منتظمه حيث تعتمد البنوك في منح الائتمان على دراسة السجلات الماليه والحسابات	1. **ارتفاع التكاليف** المباشره وغير المباشره للحصول على التمويل من البنوك التجاريه مثل الفوائد وتصديق الوثائق وتكاليف النقل وتكاليف اعداد الملف الائتماني ودراسات الجدوى وارتفاع التكاليف الاداريه المرفقه لاقراض تلك المشروعات 2. **صعوبة شروط الاقراض** حيث يكون من الصعب تحقيقها لا سيما عندما تتعلق بالتقارير المالية والسجل الائتماني والضمانات

[33] د ايهاب مقابله (البنوك التجاريه وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطه) 2017

الختاميه وهو ما لايتوافر في تلك المشروعات لعدم توافر الامكانيات الماليه او البشريه او بهدف التهرب الضريبي 4. **غياب ثقافة المشروعات متناهية الصغر في البنوك المصريه** حيث لا تبدي البنوك اي اهتمام بتلك المشروعات نتيجة لاعتقاد خاطىء لدى البنوك بان هذة المشروعات للفقراء [34] 5. **نقص الخبره المصرفيه والثقافه الائتمانيه لاصحاب تلك المشاريع** الامر الذي يجعلهم غير قادرين على اعداد ملف ائتماني دقيق ومقنع يمكن تقديمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم. 6. **تدني مستوى الثقه بدراسات الجدوى وخطط العمل** المقدمه من تلك المشروعات وارتفاع التكاليف التي تترتب تقييم هذه الدراسات ومراجعتها قبل قرار منح الائتمان. 7. **المخاطر الناجمه عن بعض خصائص اصحاب المشروعات متناهية الصغر** الذين قد يفتقدو الى الخبره العمليه لاداره تلك المشروعات مما قد يعرض تلك المشروعات وقروض الممولين للمخاطر 8. **ارتفاع التكاليف الاداريه للقروض** الممنوحه الامر الذي ينعكس على ربحيه البنوك 9. **عدم ملائمة المعايير المتبعة** في البنوك لطبيعة هذة المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل[35] 10. **ضعف قدرات البنوك** في مجالات التسويق والتقويم والاشراف على اقراض المشروعات متناهية الصغر 11. **غياب ثقافة المشروعات متناهية الصغر في البنوك المصريه** حيث لا تبدي البنوك اي اهتمام بتلك المشروعات نتيجة لاعتقاد خاطىء لدى البنوك بان هذة المشروعات للفقراء 12. **نقص الخبره المصرفيه والثقافه الائتمانيه لاصحاب تلك المشاريع** الامر الذي يجعلهم غير قادرين على اعداد ملف ائتماني دقيق ومقنع يمكن تقديمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم. 13. **تدني مستوى الثقه بدراسات الجدوى وخطط العمل** المقدمه من تلك المشروعات وارتفاع التكاليف التي تترتب تقييم هذه الدراسات ومراجعتها قبل قرار منح الائتمان. 14. **ارتفاع التكاليف الاداريه للقروض** الممنوحه للمشروعات متناهيه الصغر الامر الذي ينعكس على ربحيه البنوك[36]	3. **عدم مراعاة** البنوك للاحتياجات التمويلية لهذة المشروعات 4. **عدم ملائمة صيغ التمويل البنكيه التقليديه** حيث تحتاج غالبية المشروعات الى قروض متوسطه وطويله الاجل وهو ما لايتوافق مع معايير المنح لدى البنوك والتي تفضل منح قروض قصيرة الاجل[37] 5. **العامل الديني** حيث يحجم الكثير من اصحاب تلك المشاريع بسبب عدم تقديم البنوك منتجات تمويليه تناسب احتياجاتهم وتتوافق مع احكام الشريعه الاسلاميه 6. **عدم منح البنوك لهم فترة سداد** تتلائم مع التدفقات النقديه وفي ظل حقيقه ان الدوره التشغيليه لبعض منه طويل نسبيا 7. **تحيز البنوك للمشروعات الكبيره** حيث يوجد روابط ومصالح مشتركه 8. **عدم وجود فروع للبنوك** في المناطق النائيه البعيده 9. **غالبية تلك المشروعات تعمل في إطار اقتصاد غير رسمي** ومن ثم ليس لديها اوراق او سجلات رسمية 10. **عدم وجود فصل بين الذمه المالية لصاحب المشروع والذمه المالية للمشروع مما يؤدي الى محدودية الارباح المحتجزه وحدوث ارباك مالي للمشروع** الاعتماد بشكل اساسي **على المدخرات الفرديه والعائليه** عند التاسيس وفي تمويل عملية التشغيل[38]
وبالنظر للاسباب السابقه بحياديه يرى الباحثانان انها منطقيه وموضوعيه وانه يجب على البنوك توخي الحذر والوصول الى اعلى درجات التاكد عند تقييم تلك المشروعات ولكن	وبالنظر لتلك المبررات يرى الباحثانان انه منطقيه وأنها عوامل حقيقيه تعيق المشروعات متناهية الصغر للبنوك كاحد مصادر التمويل وخصوصا عند الحديث

[34] هبه نصار الإطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر 2006
[35] عمر خلف فزع مشروعات الاعمال الصغيره في العراق التوطن والتمويل 2013
[36] هبه نصار الإطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر 2006
[37] محمد البلتاجي صيغ مقترحه لتمويل المنشات الصغيرة والمعالجه المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك 2005
[38] ياسمين عمرو سليمان دور البنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الازمات الاقتصادية ادارة البحوث والتوعية المعهد المصرفي المصري 2014

يمكن تجاوز بعض الصعوبات من الخلال التعاون مع مجموعه من المؤسسات ذات العلاقه مثل مؤسسات ضمان القروض ومؤسسات الدعم الفني ومؤسسات تطوير الاعمال	عن شروط التمويل والضمانات المطلوبه والعامل الديني

السؤال الثاني : -ما هي الممارسات السليمة Best practice التي يجب ان تتبعها البنوك التجارية لسد الفجوة التمويلية وإعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن ، وللاجابة عن هذا السؤال يوجد عدد من الطرق ابسطها هو تجميع لعدد من التوصيات السابقة الخاصة بسد الفجوة التمويلية، او دراسة تجارب لبنوك تجارية ناجحة في سد الفجوة التمويلية مع اشتراط ان تكون في دول نامية لتحقيق مبدأ تشابه الظروف، وهذا ما سنقوم بعرضه بالإضافة الى أفكار الباحثان الحصرية التي تم استنباطها من خلال دراسة السبب والاثر والتجارب، وفيما يلي تجربة (بنك اوف زيمبابوي & بنك التعاون الكيني & بنك جرامين بنجلاديش) في إطار تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر كما يلي:

وجه المقارنة	البنك التجاري الزيمبابوي	بنك التعاون الكيني	بنك جرامين بنجلاديش
نظرة عامة	بدء نشاطه باسم بنك الاعتماد والتجارة عام 1983 ومنذ حداثته قد عرف باتجاهه العام نحو دعم المشروعات متناهية الصغر والذي شكل الهدف الأساسي للبنك من التمويل، وفي عام 1991 بعد افلاس بنك الاعتماد والتجارة تولت حكومة زيمبابوي إدارة البنك كاملة وقامت من فورها بإعادة هيكلة البنك والعمل على تنويع السوق المستهدف بجذب عدد من كبار رجال الاعمال مع الاحتفاظ بالاتجاه العام نحو المشروعات متناهية الصغر ، في عام 1997 قامت الحكومة بخصخصة البنك مع الاحتفاظ بنسبة 20% من الأسهم ، في عام 2000 اصبح ثالث اكبر بنك كما فاز بجائزة Euro money لأفضل بنك في زيمبابوي في نفس العام	تم انشاء البنك عام 1965 لغرض محدد وهو تقديم الخدمات المالية للجمعيات التعاونية التي كانت تواجه صعوبة في النفاذ الى التمويل، خاصة وان الجمعيات التعاونية تمثل اللاعب الأساسي داخل الاقتصاد الكيني والتي تساهم بنسبة من 40% الى 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر البنك خامس أكبر بنك في كينيا، قام البنك فيما بعد بتنويع خدماته لتشمل الافراد والشركات والخدمات الأخرى الاستشارية لكبري الشركات ويعتبر البنك الأكبر من ناحية الملكية المحلية، اذ لا توجد في البنك اية ملكية حكومية.	هو ذلك المصرف الذي أسسه البروفيسور "محمد يونس" في سبتمبر من عام ١٩٨٣م تحت اسم مصرف جرامين : (Bank Grameenوتعني بالبنغالية مصرف القرية)، ليكون بذلك أول مصرف في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط، في صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، وذلك تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد، ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات بنك جرامين الذي ولد في قرية جوبرا 1976 وتحول الي بنك رسمي عام 1983 ، يمتلك الفقراء المقترضون نسبة 94% من أسهمه وتمتلك الحكومة نسبة الـ 6% الباقية ،وكما بدأ بنك مصر بفكرة على يد الاقتصادي محمد طلعت حرب ، بدأ بنك جرامين او بنك الفقراء على يد الاقتصادي محمد يونس وفي عام 1979 اقتنع البنك المركزي ببنجلاديش بأفكاره وتبني مشروع بنك جرامين (مشروع القرية)
الانتقال الى التمويل متناهي الصغر	في أوائل التسعينات وكجزء من استراتيجية البنك في تنويع المنتجات ، اتجه البنك نحو تطوير منتج خاص للمشروعات متناهية الصغر للقطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، خاصة وان القطاع الغير رسمي في تلك الفترة كان في تنامي متزايد نتيجة زيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم الناتج عن سياسات التحرير ، في تلك الاثناء ظهر دورة منظمة CARE (منظمة دولية غير حكومية) في جلب فكرة التمويل متناهي الصغر الى البنوك التجارية في زيمباوي واستغل البنك	على الرغم من ان هدف انشاء البنك في الأساس هو تمويل الجمعيات التعاونية ، الا انه قد تم اتخاذ القرار لإقراض الافراد بشكل مباشر ،وفي عام 1998 اعد البنك خطة جديدة للتعامل مع مقترضي قطاع المشروعات متناهية الصغر عن طرق انشاء وحدة متخصصة في البنك للتعامل مع مثل هذه المنشآت ، وبينما كان البنك التجاري في استعداد لإطلاق البرنامج الجديد فقد تعرض لضربة شديدة اثر تفجيرات السفارة الامريكية في نيروبي أغسطس 1998 ، لكن ولضمان استمرار	تأتي رؤية البروفيسور يونس على مجموعة من المحاور الفكرية الأساسية منها: - الائتمان حق أساسي من حقوق الانسان - التوظيف الذاتي للفقراء أي مساعدة الفقراء لكي يساعدوا أنفسهم - اتخذ البنك منهجية معاكسة للبنوك التجارية وهي ان الشخص الذي لا يملك شيئا له الأولوية في الحصول على التمويل - يهدف بنك جرامين لتوفير الخدمات المالية للفقراء خاصة من النساء مع تحقيق الأرباح والتماسك المالي والاستدامة. - تتواجد فروع البنك في المناطق الريفية الأكثر احتياجا - يطبق البنك فكرة ان على البنك الذهاب الى المقترضين وليس العكس، لذا يقوم حوالي 18 ألف موظف بالبنك بمقابلة المقترضين والذي يبلغ عددهم أكثر من 6 مليون

	التجاري الزيمبابوي الفرصة عن بقية البنوك، واستدعي ذلك من القائمين على البنك القيام بالتالي: - الاقتناع بربحية المشروعات متناهية الصغر بالنظر الى المخاطر الكبيرة لتلك النوعية من المشروعات - التعديل على الهيكل التنظيمي للبنك ونظم الإدارة والمنهجيات المالية بما بتناسب مع النشاط ،و في عام 1995 تم إطلاق مشروع الائتمان للقطاع الغير رسمي بالتعاون مع هيئة التمويل والتنمية البريطانية DFID والتي غطت تكاليف بدء المشروع، كما قدمت الضمانات الكافية لمخاطر عدم السداد بالإضافة الى المساعدة الفنية والاستشارية اللازمة للبنك والقطاع.	نجاح البرنامج قامت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID بدفع تكاليف الدراسات الخاصة بالبرنامج كذلك بعض النفقات الرأسمالية ، وفي عام 1999 تم اطلاق البرنامج بشكل تجريبي في فرعين فقط ثم تم تعميم التجربة على اغلب الفروع فيما بعد.	مقترض على أبواب ديارهم كل أسبوع ليقدموا لهم خدمات البنك - نظام البنك يجعل من سداد القروض امرا يسيرا اذ يفتت كتلة القروض الى قيم صغيرة تسدد أسبوعيا - لا يوجد تعاقد على ان يساق المقترض الى المحكمة في حالة عدم القدرة على السداد، لكن في حالة عدم القدرة على السداد يعمل البنك أكثر على تجاوز المقترض للضائقة المالية طالما توافرت الجدية. - الفوائد في بنك جرامين بسيطة وليست مركبة - في حالة وفاة أحد المقترضين، يوجد نظام تأميني داخلي يسدد منه مبلغ القرض والفائدة ولا تتحمل اسرة المتوفي شيء من ذلك. - دمج القطاع المهمش من المجتمع في طيات نموذج مؤسسي، يستطيعون استيعابه والتعامل معه
الهيكل التنظيمي والموارد البشرية	تم تفعيل برنامج التمويل الأصغر من اخلال انشاء وحدة للتمويل متناهي الصغر تعرف باسم وحدة الخدمات المصرفية المجتمعية والتي كانت متواجدة داخل البنك بوحدة الاتمان الرئيسية ، ولكن تم تدريبهم بشكل خاص على منح الائتمان لمثل هذه الفئة من العملاء ، بالإضافة الى اشراك تلك الوحدة في نظم المعلومات الإدارية ، كما تم استحداث مخطط عام للبنك ليشمل على أربعة فروع لتقوم بتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر تتبع المركز الرئيسي للبنك ، في بادئ الامر كانت هناك مقاومة كبيرة ضد المشروع من موظفي البنك خاصة وانهم لم يحملوا المشروع محمل الجد مما ادي الى نقص التعاون والتأخر في البدء ،لكن ومع مرور الوقت اصبح موظفو البنك اكثر قابلية للتعاون ، ومن هنا يتم استخلاص أهمية تهيئة العاملين على الثقافة التنظيمية الجديدة وعلى قبول رياح التغيير بصدر رحب وبدون مقاومة. تم تعيين كافة الباحثاين الائتمانيين من العاملين السابقين بمؤسسات التمويل متناهي الصغر من خارج البنك ويتم تدريبهم لمدة 3 شهور على اعمال الائتمان المصرفي	منذ البداية قرر بنك التعاون الكيني دمج برنامج التمويل الأصغر الخاص به في عملياته من اجل تحسين بنيته المادية، تم انشاء البرنامج باسم وحدة القروض الصغيرة، كما تم انشاء وحدة منفصلة للمشروعات للقروض متناهية الصغر بشكل حصري، وقد قام البنك بتقديم خدماته عن طريق وكالات التمويل متناهي الصغر وهي عبارة عن منافذ بيع صغيرة جدا تقع في أماكن المشاريع متناهية الصغر عالية الكثافة، ومن هنا تأتي أهمية وجود البنك بالقرب من المشروعات بالإضافة الى الاعتماد على وكالات التمويل Outsourcing لما لها من خبرة بدات قصة نجاح البرنامج عن طريق تجربته في فرع واحد رئيسي، وبعد نجاح البرنامج في هذا الفرع تم تحديد الفروع الأخرى التي يمكن نقل التجربة إليهم وقد تم نقل التجربة فيما بعد لعدد أكبر من الفروع ومن هنا تأتي أهمية البدء التجريبي في تطبيق الأفكار على ارض الواقع قام البنك أيضا بالانتباه مبكرا لأهمية التدريب على كافة المستويات سواء في المركز الرئيسي او في الفروع،	**المجموعة:** هي أصغر وحدة بنائية في تنظيم الأعضاء في مصرف جرامين، وتتكون المجموعة من خمسة أفراد، ويقوم الأعضاء باختيار بعضهم البعض على أساس الثقة والضمان المتبادل، وعندما يتجمع هؤلاء الخمسة يتقدمون بطلب لفرع المصرف التابعين له لاعتماد المجموعة، وعليهم قبل ذلك أن يجتازوا برنامجاً تدريبياً يستغرق سبعة أيام كحد أدنى، يتضمن شرحاً وافياً لقواعد ونظم المصرف وتظل المجموعة الجديدة تحت الملاحظة اللصيقة مدة شهر أو شهرين **المركز**: يتكون المركز من ٦-٨ مجموعات. وهو خط التماس بين موظفي المصرف وتنظيمات الأعضاء. يتقدم العضو الراغب في الحصول على قرض بطلبه إلى زملائه في المجموعة والذين يناقشونه في طلبه، وإذا وافقوا له على طلبه يتقدم رئيس المجموعة بالطلب شفهياً إلى رئيس المركز الذي يعرض الطلب على أعضاء المركز، فإذا وافقوا قام بكتابة طلب قرض باسم العضو ووقعه ثم يقدمه لموظف المصرف في الاجتماع الأسبوعي للمركز، فيقوم الموظف بتحرير نموذج رسمي لطلب القرض، ويقدمه رئيس المركز إلى مدير الفرع، والذي يقوم بزيارة للمراكز التي أتت منها الطلبات للتأكد من ملاءمة المبالغ المطلوبة للأغراض المرغوبة للقروض، ثم يوصي بالموافقة على الطلبات، ويرسلها إلي مكتب المنطقة لتعرض على مسئول البرامج هناك، ولا تستغرق هذه الإجراءات أكثر من أسبوع. ويتم سداد القرض على ٥٢ قسطاً أسبوعياً،

المنتجات والمنهجية	يقوم البنك بالإقراض عن طريق مجموعات وتتراوح حجم القروض من 85 دولار الى 1290 دولار امريكي ويمكن ان تتراوح مدة القرض من 6 شهور الى 18 شهر وذلك للمقترضين لأول مرة، ويتاح أيضا قروض فردية لهؤلاء العملاء الذين حصلوا على قروض جماعية ونجحوا في سدادها بالكامل بقيم أكبر تبدأ من 520 دولار الى 1720 دولار امريكي لمدرة تتراوح من 12 شهر حتى 18 شهر، كما يطالب من المقترض وجود تعهد بوجود معاملات تجارية ملموسة، يتم تسعير فائدة القرض بنسبة 5% ، كما يجب على كافة المقترضين فتح حساب مصرفي ليكون مؤهلا للحصول على التمويل	يتألف برنامج التمويل الأصغر من منتج قرض فردي Biashara والذي يعني العمل باللغة السواحلية ومنتج توفير Haba Na Haba او Little by little او شيئا فشيئا ، تتراوح قروض كلا منهما من 75 دولار امريكي حتي 800 دولار في حين انه لا يوجد حد ادني للقرض ، المدة اللازمة لسداد القروض هي 6 شهور ، يتعهد المقترضون بتقديم أصول لتأمين تلك القروض ، كما يحتفظ البنك بحقه في الحصول على الضمانات الكافية تجاه القروض ، بالنسبة لقروض Haba na haba فانها تستهدف الاسر ذات الدخول المنخفضة بالأساس وقد تم تصميم المنتج خصيصا لهولاء الفئة من عدم الحاجة الى حد ادني من الرصيد ، وليس هناك مصاريف على عمليات السحب مثل منتج Biashara ،واجه البنك عدة تحديات في إيجاد التوزان الصحيح بين السياسات والإجراءات لتناسب السوق المحلي ، لكن وبسبب بعض المرونة الزائدة في المطلوبة من بعض الموظفين ومن بعض المقترضين ادي ذلك الى ارتفاع معدلات عدم السداد ، مما ادي الى رجوع البنك مرة اخري الى القواعد الصارمة للحفاظ على السياسات والإجراءات المصرفية الموحدة بكل دقة.	**أنواع القروض** **القرض العام**: Loan General وهو النوع الأساسي من القروض في المصرف ويحصل عليه كل أعضاء المصرف والحد الأقصى له ١٠ آلاف تكا، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي. ٢) القرض الموسمي: Loan Seasonal والغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية، وله نوعان: فردي والحد الأقصى له ٣ آلاف تكا ترد في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، وجماعي ويبلغ حده الأقصى١٠ آلاف تكا للمجموعة و١٣٥ ألف تكا للمركز ٣) قرض الأسرة: Loan Family وتحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة وهي المسئولة عنه قانوناً، ويسدد على أقساط أسبوعية خلال عام، والحد الأقصى له ٣٠ ألف تكا.[39] ثانيا: - صناديق الادخار المختلفة: وهي الصورة الثانية من صور التنمية الاقتصادية، وأهم هذه الصناديق: - صندوق ادخار المجوعة: Fund Group وهو صندوق ادخار إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك فيه، ويبدأ سداد الاشتراكات فيه من أسبوع التدريب الذي يسبق اعتماد المجموعة - صندوق الطوارئ :Fund Emergency وهو نوع من الغطاء لحالات التخلف عن السداد والوفاة والعجز وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد الصندوق من الرسم الإجباري الذي يدفعه المستفيد بنسبة ٥ في الألف من القروض التي تزيد عن ألف تكا. تعد فوائد القروض في بنك جرامين الأدنى في بنجلاديش حيث تصل الى 10% على قروض المشروعات المدرة للدخل، 8% على قروض الإسكان، 5% على قروض الطلاب، صفر% على قروض المكافحين (الادنب دخلا او بدون دخل)[40]
نجاح التجربة	بداية عمليات الإقراض كانت في يونيو 1996 وبحلول ديسمبر 2001 كان لدي البنك 4 فروع بثلاث مدن رئيسية للإقراض متناهي الصغر وخلال تلك الفترة البسيطة بلغت نسبة الاستدامة التشغيلية 102% والاستدامة المالية 95% (الحفاظ على المقدرات المالية	اعتبارا من ديسمبر 2001 كان بنك التعاون الكيني يقدم خدمة Biashara في 14 موقع في جميع انحاء البلاد ، وقد نما عدد العملاء بنسبة اكثر من 100% خلال عامين فقط من اطلاق البرنامج التنموي ، كما زادت المحفظة الائتمانية المخصصة	اجمالي القروض التي وزعها بنك جرامين من انشائه أكثر من 290 مليار تكا (5.72 مليار دولار امريكي) تم رد أكثر من 258 تكا (5.07 مليار دولار)، نسبة سداد القروض 98.85%، يتم تمويل نسبة 100% من اجمالي القروض من ايداعات البنوك، 63% منهم تأتي من المقترضين نفسهم

[39] يوسف الفكي عبد الكريم، **تجربة مصرف الفقراء**، لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ـ جدة ـ وبمشاركة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ـ الخرطوم ـ ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، يوليو 2006.

40 يوسف الفكي عبد الكريم، **تجربة مصرف الفقراء**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ـ جدة ـ وبمشاركة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية

	على مر الزمن في ضوء اللوائح الحكومية المنظمة والظروف الاقتصادية)، كما بلغ عدد القروض متناهية الصغر خلال تلك الأربعة سنوات 8205 قرض بقيمة 1.690 مليون دولار امريكي، عدد حسابات التوفير 9515 حساب وقيمة الودائع 983 ألف دولار امريكي.	لقطاع المشروعات متناهية الصغر لأكثر من 200% ، بلغ عدد القروض 3861 قرض بقيمة 4.170 مليون دولار.[41]	حقق البنك أرباحا منذ تأسيسه باستثناء عام 1983 .1991. 1992 .1992 ودأب البنك على نشر تقرير الميزانية من قبل اثنين من كبري الشركات الوطنية المعتمدة دوليا، بلغ اجمالي أرباح البنك خلال عام 2005 فقط حوالي 7.39 مليار تكا (112.4 مليون دولار امريكي) واجمال الاتفاق 6.39 مليار تكا (15.21 مليون دولار امريكي) وصافي ربح مليار تكا (15.21 مليون دولار) [42]

❖ **الدروس المستفادة من البنوك التجارية الثلاثة السابق ذكرها واليات اثراء التمويل المصرفي للمشروعات متناهية الصغر في مصر**

- **اولا - اليات واقترحات لتعزيز دور البنوك في تمويل المشروعات متناهية الصغر**

1. ضرورة قيام البنوك بإصدار منتج خاص للمشروعات متناهية الصغر للقطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء.
2. على الإدارة العليا الاقتناع بربحية المشروعات متناهية الصغر بغض النظر الى المخاطر الكبيرة لتلك النوعية من المشروعات.
3. يجب التعديل على الهيكل التنظيمي للبنك ونظم الإدارة والمنهجيات المالية بما يتناسب مع نشاط المشروعات متناهية الصغر.
4. التعاون مع الهيئات الدولية التمويلية هام جدا لنقل الخبرات ومشاركة الأفكار وفي بعض الأحيان للاستفادة من الدعم المادي وذلك مثل (هيئة التمويل والتنمية البريطانية DFID، الوكالة الامريكية للتنميو الدولية USAID)
5. أهمية تدريب العاملين على منح الائتمان لفئة العملاء للمشروعات متناهية الصغر.
6. في باديء الامر يجب ان يكون حجم المبالغ المقترضة بسيطة جدا، على ان تتراوح مدة الاقتراض من 6 شهور الى 18 شهر، وذلك بشكل خاص للمقترضن اول مرة، على ان يزيد القرض مع الوقت مع زيادة فترة السداد لضمان الجدية والاطمئنان،
7. يمكن للبنوك في حالة عدم التأكد في باديء الامر من توجيه التمويل الى الجمعيات التعاونية التي تواجه صعوبة في النفاذ الى التمويل بدلا من توجيهها مباشرة الى صغار المستثمرين، ثم الانتقال الى الافراد فيما بعد وذلك درءا لمخاطر عدم السداد
8. التدرج في إطلاق الخدمة على مستوي فروع البنوك ووحداته البنك في بادء الامر هام جدا ثم تم تعميم التجربة تدريجيا على اغلب الفروع فيما بعد، وذلك لإتاحة الفرصة لتكوين الخبرات من الكودر الفنية.
9. انشاء وحدة مركزية منفصلة للتمويل متناهي الصغر داخل البنوك هام حتى يمكنها من مراقبة ومتابعة الائتمان بما يتوافق مع طبيعة نشاط القطاع.
10. يمكن للبنوك تقديم خدمات التمويل عن طريق وكالات التمويل متناهي الصغر وهي عبارة عن منافذ بيع صغيرة جدا تقع في أماكن المشاريع متناهية الصغر عالية الكثافة، وهذا يضمن تواجد فروع البنك بالقرب من المشروعات بالإضافة الى الاعتماد على وكالات التمويل Outsourcing لما لها من خبرة، أيضا نقل خطورة عدم السداد لتلك الوكالات.
11. لتحقيق البنك النمو الاحتوائي والاستدامة المجتمعية فعلي البنك استهداف الاسر ذات الدخول المنخفضة بالأساس ويتم تصميم المنتج خصيصا لهولاء الفئة
12. إيجاد التوزان الصحيح بين السياسات والإجراءات والتمويل متناهي الصغر مع عدم الافراط في المرونة لعدم تعرض البنك لمشاكل ارتفاع معدلات عدم السداد.

---

[41] ROBIN BELL, ANNIE HARPER and DYSON MANDIVENGA, **can commercial banks do microfinance**? Lessons from the Commercial Bank of Zimbabwe and the Co-operative Bank of Kenya, Small Enterprise Development Journal (SED), vol.13

[42] مجدي سعيد، **تجربة بنك الفقراء**، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، 2007

13. الضمانات المالية على الرغم من أهميتها الا انه وبالنظر الى قطاع المشروعات متنهاية الصغر (الرسمي والغير رسمي) فنري ان الضمانات الشخصية قد تكون بديلا عنها في حالة عدم توافرها وذلك مثل تجربة بنك جرامين الذي يعتمد على فكرة المجموعات المكونة من خمسة أفراد، والمراكز المكونة من ست إلى ثماني مجموعات.
14. توليد الأفكار والعصف الذهني ليسا رفاهية فكما بدأ الاقتصادي / محمد يونس فكرته بقرض شخصي في محاولة لإثبات وجهة نظره بأن الفقراء جديرون بالإقراض، فلا يوجد ما يمنع من مشاركة صغار الموظفين بالبنوك وتشجيع أفكارهم وتجربتها على ارض الواقع مادامت الخطورة محدودة
15. توفير الخدمات المالية للفقراء (دمج الاقتصاد غير الرسمي) خاصة من النساء (التمكين الاقتصادي للمراءة) مع تحقيق الأرباح والتماسك المالي والاستدامة (مكونات الاهداف الاستراتيجية)
16. على البنك ان يفتت كتلة القروض الى قيم صغيرة تسدد أسبوعيا.
17. الا يوجد تعاقد على ان يساق المقترض الى المحكمة في حالة عدم القدرة على السداد، لكن في حالة عدم القدرة على السداد يعمل البنك أكثر على تجاوز المقترض للضائقة المالية طالما توافرت الجدية.
18. الفوائد يجب ان تكون بسيطة وليست مركبة
19. في حالة وفاة أحد المقترضين، يوجد نظام تأميني داخلي يسدد منه مبلغ القرض والفائدة ولا تتحمل اسرة المتوفي شيء من ذلك.
20. تطبيق نظام معلومات الائتمان او التقييم الائتماني للمساعده في اتخاذ القرارات بكفاءه وشفافيه
21. تعزيز مستوى المرونه في التعامل مع المشروعات لا سيما فيما يتعلق بنوع وحجم الضمانات المطلوبه
22. استخدام اجراءات مبسطه لمنح القروض والتقليل من الوقت اللازم للحصول على قرار الائتمان

- **ثانيا - دور قسم تمويل المشاريع متناهية الصغر في البنوك المصريه**

يهدف استحداث هذا القسم إلى توسيع دائرة المستفيدين من برامج الدعم والتمويل التي يقدمها البنك لخدمة المجتمع وتلبية احتياجات العملاء، والتوجه نحو شريحة أكبر من المستفيدين الجادين في تطوير ذاتهم والذين لديهم طموح في إقامة مشاريع صغيرة ويفتقرون في ذات الوقت إلى مصادر الدعم اللازمة للبدء فيها، ومساندتهم إداريا في إقامة هذه المشاريع.

ومن أهم وظائفه:

1. مساعدة الشباب المستثمرين في تأسيس أعمالهم، وتنمية وصقل المهارات الموجودة والتي تؤهله لأن يكون صاحب عمل ناجح.
2. توجيه المستثمرين نحو أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة لهم وتقييم حاجة السوق لذلك النشاط، وتعليمهم ادارة مواردهم المالية.
3. زيادة حجم التمويل وتنويع آلياته
4. إتاحة فرصة أكبر لنمو قاعدة جديدة من صغار رجال وسيدات الأعمال وتوسيع مساحة تواجدهم في أنشطة الاقتصاد الوطني.
5. تشجيع قيام مشاريع متناهية الصغر إنتاجية وخدمية، تكون دعامة ومغذية لما هو قائم من مشاريع كبيرة.
6. توفير فرص عمل متجددة للشباب والشابات.
7. توعية المستثمرين الناشئين بالتطورات المؤثرة في مجالات أعمالهم وتقديم الاستشارات الخاصة بذلك

- **ثالثا - مزايا استحداث قسم تمويل المشاريع في البنوك المصريه** [43]

إن تقديم هذه الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنوك عن طريق تقديم خدمات نافعة. لأنها تعود على البنك بمزايا وفوائد منها:

1. الدعاية والإعلان للبنك، حيث تعتمد البنوك في تقديمها لهذه الخدمات على قاعدة عريضة من المتعاملين معها، ولا شك في أن تداول اسم البنك بين عدد كبير من الناس سواء أكانوا من المتعاملين معه أو من غير المتعاملين معه يحمل إعلانا غير مباشر عن البنك خاصة إذا ما ارتبط هذا الاسم بتقديم خدمة نافعة. وكثيرا ما تكون النتيجة اجتذاب متعاملين جدد يرغبون في الانتفاع من هذه الخدمات.
2. أن زيادة أعداد المتعاملين مع البنك معناه ثقتهم فيه واعتمادهم عليه في تلبية حاجاتهم المالية عند نشوئها مما يؤدي إلى زيادة موارد البنك، لذا يجب ممارسة جميع الوسائل التي تشعر الأفراد بأن االبنك وجد ليخدمهم ومتى نجح االبنك في إبلاغ هذه الرسالة بشكل عملي تزداد موارده وبالتالي أرباحه عن طريق زيادة عدد المتعاملين معه المقتنعين بجدوى الخدمات التي يقدمها لهم.
3. يمكن لصاحب المشروع الناشئ الالتحاق ببرنامج تدريب روّاد الأعمال وتنمية الشركات، وبإمكان االبنك التعاون مع شركات متخصصة تقدم دورات تدريبية في مجالات الإدارة ورسم خطط العمل مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أو المشاركة مع جامعات مقابل رسوم يحصل عليها الطرفان. حيث يساعد صاحب المشروع على اكتساب المهارات الأساسية لإدارة مشروعه بنفسه والاعتماد الكلي على ذاته في اتخاذ القرارات المتعلقة بمشروعه والذي من شأنه أن يقلل نسبة المخاطرة لدى االبنك.
4. التأمين من المخاطر ونظام الشركات التعاونية، ويتم ذلك عن طريق مساهمة صاحب المشروع الناشئ بقسط تأميني يدفع شهريا يقوم بموجبه االبنك التجاري بالتنسيق مع شركة تأمين لتغطية أي مخاطر لتلك المنشأة ومن بينها مخاطر توقف الأعمال، وذلك بالحصول على أسعار خاصة وعروض تنافسية يحصل عليه الطرفان. كما يمكن أن يتضمن التأمين على حياة صاحب المشروع.
5. بإمكان البنوك تقديم برامج جديدة في خدمات الإدخار لهؤلاء المستثمرين.
6. بإمكان البنوك التجارية والمؤسسات المالية المشاركة بإنشاء شركة خاصة لتغطية مخاطر التمويل الذي تمنحه لروّاد الأعمال والموجه لتأسيس المشاريع الاقتصادية.
7. أن توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع من شأنه العمل على توفير عملات أجنبية والمساهمة في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف وإحداث تغيير نوعي في القرار الائتماني للبنوك.

- **رابعا - استدامة العلاقه بين البنوك والمؤسسات متناهية الصغر**

من اجل توثيق واستدامة العلاقه بين البنك والمشروعات متناهية الصغر فمن ناحية المؤسسة تحتاج الى الحصول على التمويل التي هي بحاجه اليه ومن ناحية البنك تحقيق الربح والابتعاد عن الخسائر لابد من توافر مايلي[44]

1. تحقيق علاقه قويه ودائمه بين البنك والمؤسسة والتي تركز على الشفافية والحوار والثقه كأحد اهم مبادئها
2. على المؤسسات تقديم كافة المعلومات الضروريه
3. على البنوك تقديم كل المعلومات المتعلقه بشروط المنح التي تلبي احتياجتها الماليه
4. على اصحاب المشاريع اعلام البنوك باي تغيير يطرا على الوضع العام للمشروع التي يكون لها اثار بعلاقاتها مع البنك
5. تجنب البنك لاي تعطيل وتقصير في اتخاذ قراراته في تمويل تلك المشاريع

---

[43] ايهاب مقابله مرجع سابق ذكره

[44] عمران عبد الحكيم استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطه 2007

- **خامسا - دور السلطه التنفيذيه ومؤسسات الدعم الفني**

مما لا شك فيه ان الدوله بمؤسساتها وأذرعها المختلفه تلعب دورا كبيرا بشكل مباشر او غير مباشر في تطوير المشروعات متناهيه الصغر مما له اثر ايجابي على التنميه الاقتصاديه للدوله ويمكن لهذا الدور ان يأخذ محاور متعدده منها التوجيه والتحفيز والرقابه والمتابعه وعليه يمكن للجهات المختصه القيام بما يلي

1. تحفيز المشروعات على دخول القطاع الرسمي بشتى الطرق حتى تزيد من فرصها بالحصول على التمويل من البنوك
2. الاهتمام بتطوير حاضنات الاعمال للمشروعات متناهية الصغر مع التركيز على الخدمات التي تزيد من فرص الحصول على التمويل
3. تخصيص نسبه من المشتريات الحكوميه للموردين من المشروعات
4. تشجيع التدريب والتعليم المهني بشكل يساهم في ثقافه العمل الحر
5. تطوير الإطار القانوني المتعلق بجميع جوانب تلك المشروعات
6. متابعة واصلاح وتحسين النظام المالي والبنية التحتيه

- **سادسا - دور البنك المركزي في دعم وتعزيز دور البنوك في تمويل المشروعات متناهية الصغر**

1. يجب ان يضع البنك المركزي اهداف سنويه لحجم التمويل المستهدف لتلك الصناعات مع تحديد معدلات نمو سنويه مستهدفه لكل بنك لنمو التسهيلات المصرفية الممنوحه منه لتلك المشروعات[45]
2. اصدار قواعد جديده لتدشين الفروع الصغيره وذلك لتسهيل المزيد من الانتشار الجغرافي
3. تحفيز البنوك على تمويل المشروعات متناهية الصغر بشتى الطرق
4. حث كافة البنوك على انشاء وحدات مستقله متخصصة بتمويل هذه المشروعات والتاكيد على ان يمتلك العاملين في هذه الوحدات على المهارات والمعارف الكافيه للتعامل مع هذه المشروعات والقائمين عليها
5. توفير قاعدة بيانات شامله عن تلك المشروعات بحيث تمكن البنوك من اتخاذ القرار الائتماني بكفاءه
6. زيادة المنافسة داخل الجهاز المصرفي في مجال تمويل هذة المشروعات
7. بذل مزيد من الجهود لتطوير القطاع غير المصرفي حيث يمكن ان يقلل ذلك من فجوة التمويل ويقلل من التحديات المتعلقه به
8. تسهيل حل النزاعات بين البنوك وعملائها
9. تشجيع منح التمويل للشركات حديثة الانشاء
10. العمل على تشجيع البنوك على تقديم الخدمات غير الماليه
11. ضرورة تشجيع مبادرات الشمول المالي

- **سابعا - آليات مواجهة القطاع غير الرسمي**

ان مساعدة القطاع الغير رسمي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي أصبح امرا ضروريا ويجب ان يحظى باهتمام جميع الجهات المعنيه ويجب وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج بشكل رسمي.

- قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والجهات المختصه بعمل حصر شامل وكامل لجميع الانشطه الاقتصادية غير الرسميه
- الاستماع الى اصحاب هذة المنشات لمعرفة ارائهم والتعرف على اسباب التي دفعتهم للعمل بعيدا عن القطاع المصرفي
- قيام الحكومه بمساعدة الجهات المختصه بتقديم المساعدات لهذا القطاع
- التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والادارية

---

[45] جمال نجم جريدة عالم المال 2014

- تشجيع الانضمام الى القطاع الرسمي من خلال الحوافز المالية كالمنح والائتمان المدعوم والتامين بمعدلات تفضيلية والحوافز الضريبية

العلاقه التبادليه بين اثراء دور البنوك في صناعة التمويل متناهي الصغر وأثر ذلك على التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه والنمو الاحتوائي ورؤية مصر 2030

مما لاشك فيه ان اثراء دور البنوك في صناعة التمويل متناهي الصغر وذيادة دورها واهتمامها بسياسة التوظيف الذاتي لقطاع المشروعات متناهية الصغرسيكون له دور بارز في تحقيق الاهداف التنمويه المستهدفه فقد ذاد التركيز والاعتماد على هذة المشروعات نتيجة لتنامي التحديات الاقتصاديه خصوصا تلك التي تتعلق باختلال سوق العمل وهيكل الانتاج وتدني مستوى الدخل وتراجع مستوى المعيشه ويتجلى دور المشروعات متناهية الصغر في المساهمه في دعم عملية التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه حيث لايمكن تجاهل العلاقه الايجابيه بين مؤشرات نمو هذة المشروعات ومؤشرات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه

شكل رقم (4-1) مستويات قياس الاثار الاقتصاديه والاجتماعيه

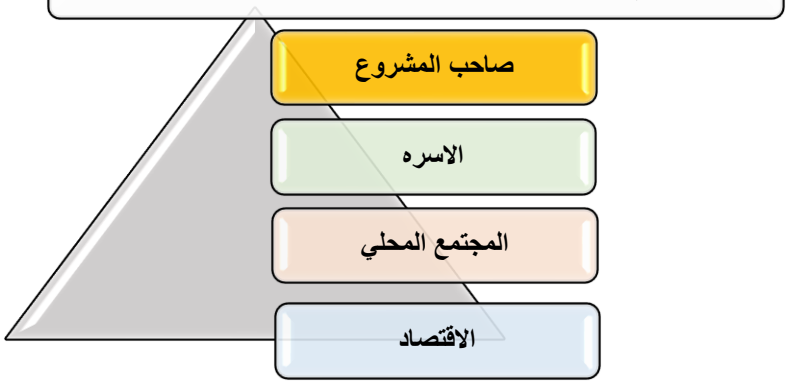

وبمراجعة (**رؤية مصر 2030) للبعد الاقتصادي** نجد ان اغلب البنود الواردة برؤية مصر 2030 وتحقيق اهداف التنمية المستدامة مفتاح وسر نجاحها يمكن ان تكون بوابته هو المشروعات متناهية الصغر وهي كالتالي:

جدول رقم (4-1) يوضح العلاقة بين اهداف التنمية المستدامة لمصر 2030 و المشروعات متناهية الصغر

الهدف	التعريف	دور المشروعات متناهية الصغر في تحقيق الهدف
استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي	خفض نسبة الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة العجز الكلي إلي الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار	ان زيادة المعروض من التمويل من القطاع المصرفي سوف يؤدي الى زيادة عدد المشروعات داخل الاقتصاد الرسمي واثراء ونمو المشروعات القائمة مما له اثر كبير في تحقيق التالي: - الحفاظ على استقرار الأسعار نتيجة زيادة المعروض من الإنتاج - مضاعفة معدلات الإنتاجية نتيجة زيادة المهارات والتعلم - خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي لسببين، الأول هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي والثاني بسبب خفض نسبة الدين العام نتيجة زيادة الإنتاج - زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهو الواضح جدا من تأثير مبادرة البنك المركزي خلال اخر أربعة سنوات فقط. - زيادة مشاركة المراءة والأشخاص ذوي الاعاقة الناتج عن سهولة اختراق مجال الاعمال - خفض معدلات الفقر - دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد نتيجة وفورات التمويل التي تحث أصحاب المشروعات غير الرسمية على زيادة الإنتاج والتوسع. - زيادة المكون المحلي في المحتوي الصناعي
تحقيق نمو احتوائي ومستدام	رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر	
تعظيم القيمة المضافة	زيادة امكون المحلي في المحتوى الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري	
توفر فرص عمل لائقة ومنتجة	خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية	

دمج القطاع غر الرسمي في الاقتصاد	العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفر الحوافز والقضاء على المعوقات[46]	- كفاية السوق المحلي نتيجة زيادة الانتاج - خفض عجز الميزان التجاري نتيجة تصدير الفائض المحلي

- **الاثر الاقتصادي للمشروع متناهي الصغر على صاحب المشروع**

تشمل مؤشرات قياس الاثر الاقتصادي للمشروع على مستوى صاحبه تلك التي تقيس مساهمة او دور المشروع في ذيادة دخله ورفع مستوى مهارته الانتاجيه والفنيه ورفع مستوى الاستهلاك لديه وتوثيق العلاقات التجاريه مع مختاف الاطرف وتحسين السجل الائتماني له لدى البنوك

- **الاثر الاقتصادي على مستوى الاسره**

ان اثر هذة المشروعات يتعدى اصحابها ليصل الى اسرهم سواء بشكل مباشر او غير مباشر حيث انها تساهم في تشغيل بعض افراد الاسره غير صاحب المشروع وتدريب بعضهم مما يؤدي الى زيادة دخولهم وقدراتهم ومهارتهم الفنيه والانتاجيه والى تحسن اوضاعهم الاقتصاديه والاجتماعيه

- **الاثر التنموي للمشروعات متناهية الصغر على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد**

ان وجود اثار ايجابيه للمشروعات متناهية الصغر على مستوى صاحب والمشروع واسرته يعني حتما وجود اثار ايجابيه على مستوى الاقتصاد ككل او على مستوى المجتمع المحلي حيث تعتبر المشروعات متناهية الصغر من ابرز العناصر المؤثره في مجال تنميه المجتمعات المحليه سواء بطريقه مباشره او غير مباشره فأن انتشار هذة المشروعات في منطقه جغرافيه معينه يساهم في تنميه هذة المنطقه ويعزز التوازن التنموي ويزيد من فرص العمل ويساعد في اعادة توزيع الدخل ويساعد في توفير سلع وخدمات باسعار مناسبه لابناء المجتمع

اما بخصوص الاثر التنموي للمشروعات متناهية الصغر على مستوى الاقتصاد ككل فان هناك الكثير من المؤشرات العامه التي يمكن النظر اليها ولكن بالتدقيق الى اثر المشروعات متناهيه الصغر على المجنمع المحلي والاقتصاد يتطلب المزيد من التدقيق والتحليل فان المشروعات تساهم بالدرجه الاولى في تعزيز الروح الرياديه والتوجه نحو العمل الحر لدى بعض ابناء المجتمع كما تعمل على تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على السلعه من قبل العملاء في المنطقه وتعمل على تعزيز مستوى التنويع الاقتصادي وذيادة الانتاج وتدريب العماله وتطوير المشروعات الاخرى القائمه المكمله وتعمل على خلق فرص العمل وتعزيز دور المراه وزيادة الايرادات العامه من خلال الرسوم والضرائب والعمل على توزيع الدخل وتقليل التباين في مستويات الدخل في المجتمع[47]

---

[46] روية مصر 2030، **محور التنمية الاقتصادية.**

[47] دراسة أعدها المعهد العربي للتخطيط على تحديد كافة المؤشرات التي تعكس الاثرالتنموي للمشروعات على المجتمع والاقتصاد الكلي 2017

- **الاثار الاجتماعية للمشروعات متناهية الصغر**

ان الدور الاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر لا يقل اهميه عن دورها الاقتصادي مما جعلها واحده من ابرز مرتكزات ادوات الخطط الاقتصاديه والاجتماعيه فان المشروعات متناهية الصغر تساهم في اعلاء قيمة الذات ورفع مستوى المعيشه ورفع مستوى الثقه بالنفس وتقليل اوقات الفراغ وتبعيتها السلبيه ورفع مستوى الامن وتساهم في الاندماج الاجتماعي وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين وتحسين المكانه الاجتماعية وتعزيز دور المراه في الاسره وفي التنميه وتعزيز الشعور بالاستقلال المالي لدى صاحب المشروع كما تساعد على تحسن مستوى التوجه الى التعليم وتحسن المستوى التعليمي وزيادة الاسرة على اتخاذ القرارات الاجتماعيه وتحسين مستوى وظروف سكن الاسره كما تساهم في تغطيه تكاليف الزواج وتكوين الاسرة وتعزيز مستوى التشارك في تحمل المسئوليه ومما لاشك فيه ان الاثار الاجتماعيه للمشروعات الممولة ستنعكس ايجابيا على المجتمع

جدول رقم (4-2) ابعاد ومؤشرات الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات متناهية الصغر

على صاحب المشروع واسرته	الاقتصاد ككل	الابعاد الاجتماعيه
زيادة مستوى دخل صاحب المشروع	اعادة توزيع وتقليل التباين في الدخل في المجتمع	الامن الاجتماعي والاسري
المساهمه في تنميه المهارات	توفير سلع وخدمات باسعار مناسبه	احترام الذات والثقه بالنفس
تحسين مستوى نوعيه السكن	خلق فرص عمل جديده	الاندماج الاجتماعي
رفع مستوى الانتاجيه	تقليل المستوردات	التنميه الاجتماعية
رفع مستوى الاستهلاك ظهور افكار استثماريه جديده	دعم الموازنه العامه للدوله من خلال الرسوم والضرائب	تمكين الشباب والمراه
المساعده في تسديد القروض والحمايه من التعثر	تقليل الوقت والجهد للحصول على السلعه	التعليم والصحه
ذيادة حجم الاصول لدى صاحب المشروع	ذيادة الانتاج الوطني	ظروف السكن ومستوى المعيشه
المساهمة في بناء علاقات تجاريه مختلفه	تعزيز مستوى التنويع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك	
تقليل مخاطر الفقر	الاستقرار الاقتصادي والسياسي	
رفع معدل الادخار وحجم الودائع لدى صاحب المشروع	الامن الغذائي	
تعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر	ريادة الاعمال والابتكار	
تغيير هيكل الانفاق وظهور بنود جديده		

أخيرا (المناظرة الميدانية)

أخيرا وبعيدا عن ارفف الكتب والمجلات والمراجع العلمية ومواقع الانترنت، كنا قد قررنا قبل ازمة فيروس كورونا المستجد ان نقوم بنفيذ استبيان وتوزيعه على عدد 100 من أصحاب المشروعات متناهية الصغر سواء على مستوي المشروعات بالاقتصاد الرسمي والغير ممولين بنكيا للاستفسار عن اهم أسباب عدم لجوء أصحاب تلك النوعية من المشاريع الى البنوك للتمويل او على الأقل لزيادة رأس المال المستثمر ، لكن وبسبب ظروف الازمة والتحوط ضد عدم توزيع أوراق لعدد مائة من أصحاب المشروعات والتعرض لمخاطر الفيروس سواء للباحثين او أصحاب المشروعات ،فقد قمنا بتجربة اخري وهي مناظرة عدد من أصحاب المشاريع متناهية الصغر لعدد اكثر من 50 مشروع ، وقد تمت المناظرة بالاجتماع السريع مع عدد من أصحاب المشروعات المحيطين بسكن وعمل الباحثان ، والمناظرة كلها عن سؤال واحد (لماذا لم تلجأ لتمويل المشروع من البنك او على الأقل زيادة رأس المال الحالي والتوسع والنمو في المشروع؟) وهذا السؤال هو ما كان يهمنا أولا وأخيرا خاصة وانه من الصعوبة اجراء استفسارات كثيرة مع أصحاب المشروعات مثل مصدر تمويل المشروع؟ هل له شركاء من عدمه؟ عدد العاملين بالمشروع؟ حصول المشروع على ترخيص مزاولة من عدمه؟ وغيرها من الأسئلة، والاجابات عن السؤال كانت **بالترتيب** كالاتي:

سبب عدم اللجوء الى التمويل عن طريق البنوك	التوصية من الباحثين
ارتفاع أسعار الفائدة	**عرض المشكلة -** بلغ متوسط سعر فائدة قروض المشورعات متناهية الصغر في بنك مصر (واحد من اهم البنوك الوطنية في مصر والشرق الأوسط وشمال افريقيا) حوالي 28% متناقصة، والتي تعادل 15.5% متناقصة، في حين ان فائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل مبادرة المركزي لتمويل تلك المشروعات هي 5% بسيطة متناقصة للانشطة الصناعية والمهنية والمهن الحرة **التوصية –** *يجب إعادة النظر في سعر الفائدة الحالي ليصبح اكثر تشجيعا.*
نظام واسلوب السداد	**عرض المشكلة-** يتم سداد الأقساط بالإضافة الى الفائدة بشكل شهري، فالنظام الحالي للسداد قد يتوافق مع موظف الحكومة او موظف القطاع الخاص بسبب توقيت الحافز او المرتب الشهري، بينما صغار المستثمرين ليس لديهم توقيت محدد شهريا لامكانية السداد. **التوصية –** *تعديل أنظمة السداد بما يتوافق مع متطلبات العملاء على ان يتم السداد في أقساط صغيرة أسبوعية او كل اسبوعين*
مشوار البنك لتقديم المستندات المطلوبة	**عرض المشكلة-** يتكاسل أصحاب الشروعات متناهية الصغر في اللجوء الى البنوك لتقديم الأوراق المطلوبة للقروض، خاصة وان مشوار البنك يمثل بالنسبة لهم اغلاق محل عملهم طوال النهار **التوصية –** *قيام مندوب وحدة التمويل متناهي الصغر سواء بفروع البنوك او بوحدة الاستعلام المركزي او بالوحدة المتخصصة بالبنك للتمويل متناهي الصغر او مندوب احد الشركات الخارجية Outsourcing بالذهاب الى المشروع مباشرة والاتفاق على كافة التفاصيل والأوراق والعقود الهامة واستيفائها*
مشوار البنك لسداد القسط	**عرض المشكلة –** عميل المشروعات متناهية الصغر هو عميل مختلف عن بقية العملاء من المشروعات الصغيرة او المتوسطة، فهو صاحب محل البقالة وهو الحرفي على ناصية الشارع او هو كشك الزهور، وبالتالي فأننا نتعامل مع فئة ترفض مشوار البنك حتى لسداد القسط المطلوب، وذلك لعدم اظطراره اغلاق محل عمله (اكل عيشه بلغة أصحاب المحلات). **التوصية-** *قيام البنوك بربط سداد أقساط القروض بالتطبيقات المالية الحديثة مثل محافظ الهاتف المحمول، او الخدمات المصرفية عبر الانترنت (الانترنت البنكي) ، خاصة وانها أصبحت متوفرة بكافة البنوك خلال الآونة الأخيرة سواء على مستوي بنوك القطاع العام او الخاص ، ويتم ذلك خصما من رصيد العميل مباشرة والاضافة لحساب عقد القرض ،كذلك يمكن اتاحة خدمة السداد بالات الصراف الالي المنتشرة في كافة انحاء الجمهورية مع استبدال رقم الحساب برقم عقد القرض.*
الامية المصرفية	**عرض المشكلة –** كثير من أصحاب المشروعات متناهية الصغر الذين تمت مقابلتهم لا يعرفون مطلقا ما هي شروط الحصول على قرض مشروع متناهي الصغر **التوصية –** *قيام البنوك باجراء الدعاية اللازمة لمثل هذا النشاط (التمويل متناهي الصغر) سواء في شكل اعلان تليفزيوني، على برامج السوشيال ميديا، الرسائل النصية SMS ، الدعاية التليفونية Telesales . وغيرها من الأساليب المتاحة لدي البنوك*
الأوراق المطلوبة	**عرض المشكلة –** من اهم المستندات المطلوبة من عميل التمويل متناهي الصغر هي: - صورة من عقد الايجار او التمليك - عقد ايجار محدد المدة مثبت التاريخ بالشهر العقاري - خطاب من الوحدة المحلية او الحي الكائن بنطاقها الجغرافي مقر نشاط العميل بمعاونة البنك في متابعة المشروعات الممولة وقطع المرافق عن مقر النشاط في حالة عدم التزام العميل بسداد 3 أقساط. **التوصية –** *يجب تفصيل شروط ومستندات ابسط تتوافق مع طبيعة عمل المشروعات متناهية الصغر ، فعقد الايجار او عقد التمليك ، او حتي قطع المرافق عن النشاط ليست هي الضمانات ابدا للسداد ، ولكن الضمان يجب ان يكون المشروع نفسه ، على ان يتم ربط حجم التمويل المطلوب بحجم المستندات المطلوبة ، كذلك يجب عدم معاملة العميل الجديد مثل العميل القديم في حجم المستندات وحجم التمويل.*

الخلاصة:

ان للمشروعات متناهية الصغر اثر تنموي كبير ويتخطي هذا الدور الجانب الاقتصادي الى اتجاهات اخري أهمها الجوانب الاجتماعية والتوظيف ويعتبر قطاع المشروعات شجرة تحتاج لتنميتها وغذائها الرئيسي التمويل كلما توفر كلما نضجت واذدادت افرعها انتشارا ، وقد قامت الدولة متمثلة في البنك المركزي بدعم المورد الرئيسي لنمو ذلك القطاع (التمويل) واظهرنا كيف ان مبادرة البنك المركزي اثرت إيجابيا على قطاع المشروعات متناهية الصغر ، الا انه يوجد عدد من المشاكل على المستويين او طرفي المعادلة ، جانب الطلب متمثلا في المشروعات متناهية الصغر نفسها ، وجانب العرض متمثلا في البنوك ، وانه وبسبب تلك المشاكل توجد فجوة تمويلية ضخمة بين جانب الطلب والعرض ولحل تلك المشكلة عرضنا تجربة تنموية تمويلية في مجال المشروعات متناهية الصغر لثلاثة من بنوك الدول النامية والدروس المستفادة من تلك التجارب التي على البنوك المصرية اتخاذها لاثراء قطاع المشروعات متناهية اصغر ، كما قمنا بتجربة عملية بعيدا عن ارفف المراجع العلمية وهي مناظرة عدد من أصحاب المشروعات متناهية الصغر (منها الرسمي والغير رسمي) لمعرفة اهم أسباب عدم اللجوء للبنوك لتمويل المشروع او للتوسع والنمو ووضع التصور العام لكيفية معالجة تلك الأسباب بشكل عملي دون مبالغة ، ولا يتبقي الا عرض اهم النتائج التي توصل اليها الباحثانان والتوصيات الملائمة

وأخيرا وليس اخرا بعد رحلة بحث وجهد تكللنا بانجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على فضله ونعمته كما لايسعنا الا ان نخص باسمى عبارات الشكر والتقدير المعهد المصرفي المصري والبنك المركزي على تلك الفرصة للبحث والتنقيب في اغوار قطاع المشروعات متناهية الصغر الذي فاجانا بارقامه خاصة معدلات التوظيف ومساهمته في القيمة الاقتصادية المضافة وكيف انه يعتبر قاطرة تنموية شاملة تحتاج الى المزيد من الطاقة، وطاقة هذا القطاع هو التمويل.

شكراً

اهم المصطلحات الواردة بالبحث

1- **الفجوة**، وتعني عدم تناسب طرفي المعادلة، على سبيل المثال الفجوة بين الطلب على القطاع العقاري وحجم المعروض منه.(الطلب > العرض) ، الفجوة بين الطلب على السيارات والمعروض منها في الوقت الحالي (الطلب < العرض)....وهكذا
2- **الطلب المحتمل** هو مقدار التمويل الذي ستحتاجه المؤسسات متناهية الصغر خلال فترة محددة.
3- **المعروض الحالي من التمويل** هو مقدار ما يمكن ان توفره المؤسسات المصرفية في ظروف تنظيمية واقتصادية مواتية.
4- **السلعة المطلوبة والمعروضة هنا** هي التمويل.
5- **الاقتصاد غير الرسمي هو** كل النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي .هذه النشاطات الاقتصادية لا تخضع للضرائب ولا يتم مراقبتها من قبل الحكومة حيث لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي على العكس من الاقتصادي النظامي أو الرسمي .

6- **فجوة تمويل المشروعات متناهية الصغر =** الطلب المحتمل – العرض الحالي

الافتراضات اللازمة لحساب فجوة التمويل كما وضحتها (مؤسسة التمويل الدولية IFC) بمجموعة البنك الدولي:

- ان الشركات في بلد نام مثل الشركات المتواجدة في الدول المتقدمة لديهم نفس الرغبة والقدرة على الاقتراض من البنوك التجارية (ثبات العوامل المؤثرة على جانب الطلب)
- ان المؤسسات المصرفية تقرض بكثافات مماثلة في كافة دول العالم (ثبات العوامل المؤثرة على جانب العرض)

7- يتم احتساب فجوة التمويل كما وضحتها مجموعة البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية IFC) في ثلاثة خطوات وهي:

- دراسة السلوك الائتماني الشركات العاملة في الدول العشر المعيارية Bench marketing وتلك الدول هي (الولايات المتحدة الامريكية – المملكة المتحدة – سويسرا – نيوزيلندا – ايرلندا – المانيا – الدانمارك – كندا – استراليا) وذلك على مستوي قطاعات الصناعة والخدمات والتجزئة.
- حساب الطلب المحتمل Potential Demand لتمويل المشروعات متناهية الصغر (احتياجات التمويل المتوقعة) للشركات التابعة للعشر دول المعيارية السابق ذكرها.
- حساب المعروض الحالي Present Supply لتمويل المشروعات متناهية الصغر من قبل المؤسسات المصرفية باستخدام البيانات المتاحة من صندوق النقد الدولي و بطاقة قياس الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .[48]

أهم النتائج:

- تم اختبار فرضية البحث الأساسية رقميا ووجدت مطابقة وهي وجود علاقة بين زيادة معدلات التمويل الواردة من القطاع المصرفي وبين زيادة اعداد المستفيدين من التمويل مما له أثر إيجابي على زيادة القيمة المضافة والتكوين الراسمالي ومساهمة قطاع المشروعات متناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات البطالة.
- توفر السيولة في البنوك التجارية وتعدد فروعها وسلامة نظام الرقابة والمتابعة فيها لا تشكل في مجموعها مبررا كافيا لدور أكبر في تمويل المشروعات متناهية الصغر
- يجب التأكيد على أن ممارسات القطاع غير الرسمي لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدى الى إغلاق المنشآت الرسمية والتى لم تعد تحتمل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، والسلع المقلدة والمجهولة المصدر من جانب آخر والتى يتم بيعها دون الالتزام بأي أعباء مالية، وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكل مسئوليتها تجاه الدولة.
- ما زالت مشكلة الحصول على التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر خلال مختلف مراحل دورة حياة المشروع
- ترى المشروعات متناهيه الصغر أن البنوك وما لديها ً من فوائض نقدية لا تشكل عرضا في سوق الإئتمان الخاص ً بهذه المشروعات وذلك بسبب العوائق التي تتحمل مسئوليتها هذه البنوك والتي تقلل من فرص حصول هذه المشروعات على التمويل
- ان يقوم البنك بالاستثمار في قطاع المشروعات متناهية الصغر فانه يحتاج الى اقتناع الإدارة العليا ومساندتها لمثل هذا النوع من الاستثمارات خاصة وان الهدف من هذا النوع من الاستثمار ليس الربحية فقط ولكن قد يكون ضروريا للاستدامة على المدي الطويل
- تحتاج البنوك لتنفيذ تعديلات كبيرة على نظام عملها ليتلاءم مع طبيعة التمويل متناهي الصغر، ليس فقط الشكل الهيكلي ولكن أيضا على مستوي الثقافة التنظيمية
- ان بناء كادر وظيفي يستطيع التعامل مع نظم التمويل متناهي الصغر وتطوير الإجراءات والنظم القابلة للتطبيق كلها أشياء تحتاج الى وقت ومجهود وصبر من الإدارة العليا بالبنك حتى يمكن تعظيم الاستفادة من قطاع المشروعات متناهية الصغر.
- ان المنظمات الدولية المختلفة للمساعدة والانماء تلعب دورا هاما في مجال التمويل متناهي الصغر لما يصاحبه ذلك من نقل خبرات ومساعدات فنية وتدريبية، طالما لا يصاحب ذلك تدخل كبير في السياسة الداخلية للبنوك المحلية
- البيئة الاقتصادية والحياة السياسية تؤثر بالتأكيد على سياسات أي بنك تجاري، وفي مصر التفت البنك المركزي الى أهمية قطاع المشروعات متناهية الصغر لما يمثله القطاع من أهمية ليست فقط لتحقيق الربح ولكن لتحقيق الأهداف الإنمائية ورؤية مصر 2030 بالقضاء على البطالة

[48] International Finance Corporation (IFC) , World Bank Group , affiliated with Global Partnership for Financial Inclusion(GPFI)

وخفض معدلات الفقر زيادة الصادرات، لكن لا يزال هناك بعض المشاكل على مستوي الجانبين (الطلب والعرض) والتي تمنع تعظيم الاستفادة من تلك المبادرة.

- تعد قضية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب، فقديما كان ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحلل من القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خارج القطاع الرسمي يحرمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي.

التوصيات:

1- على الإدارة العليا بالبنوك إدراك أهمية المشروعات متناهية الصغر وأدراك أهمية الفرص التمويلية المتاحة، وان الغاية من المشروعات متناهية الصغر تتخطي الربحية الى الاستدامة.

2- ضرورة إعادة النظر في الشروط والاحكام والعقود والمستندات المطلوبة من عملاء المشروعات متناهية الصغر.

3- ربط قروض المشروعات متناهية الصغر بتطبيقات التكنولوجيا المالية سواء محافظ الهاتف المحمول او الانترنت البنكي، وذلك لسهولة تقديم المستندات والتواصل مع البنك كذلك السداد.

4- نظام السداد يجب ان يتوافق مع طبيعة نشاط المشروعات متناهية الصغر (أسبوعيا او كل أسبوع) مع اتاحة السداد الكترونيا.

5- إعادة النظر في سعر الفائدة الحالي ليصبح أكثر تشجيعا

6- استخدام البنوك للشركات الخارجية Outsourcing بنظام التعهيد او الاسناد للقيام بالدراسة الميدانية على عملاء المشروعات متناهية الصغر كذلك القيام بدور قناة الاتصال والترويج للخدمة.

7- ربط المراكز البحثية بالبنوك بمراكز الإنتاج، لحل أي مشكلة يجب أدارك المشكلة أولا، ثم جمع المعلومات عنها، وضع الحلول والبدائل المتاحة، اختيار الحل او البديل المناسب، اختبار ذلك البديل، وأخيرا تطبيقه على ارض الواقع – لذا فأن الدور البحثي هام لوضع حلول لمشكلة تمويل المشروعات متناهية الصغر، وتجربة بنك جيرامين أكبر مثال على ذلك.

8- على البنوك القيام البنوك باجراء الدعاية اللازمة لمثل هذا النشاط (التمويل متناهي الصغر) سواء في شكل اعلان تليفزيوني، على برامج السوشيال ميديا، الرسائل النصية SMS ، الدعاية التليفونية Telesales . وغيرها من الأساليب المتاحة لدي البنوك

9- يجب ان تلعب مؤسسات الدعم الفني دورا كبيرا في تقليل الفجوه بين المشروعات متناهيه الصغر والبنوك من خلال تقديم خدمات الدعم الفني اللازمه لرفع مستوى الثقافه المصرفيه والماليه ولاعداد دراسة الجدوى وخطط العمل بالشكل المناسب

10- يجب أن يعلم أصحاب المشروعات بوجود مصادر التمويل ومنتجاتها وشروطها، ومن ثم تبدأ مسألة دخول سوق الإئتمان وعملية الحصول على التمويل إن تحققت جميع الشروط اللازمة لذا لا بد من التمييز وبدقة بين مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل ومشكلة الحصول على التمويل وأسباب كل منهما وتداعيتها والحلول المقترحة والجهات المعنية

11- يجب على البنوك توخي الحذر والوصول الى اعلى درجات التاكد عند تقييم تلك المشروعات ولكن يمكن تجاوز بعض الصعوبات من الخلال التعاون مع مجموعه من المؤسسات ذات العلاقه مثل مؤسسات ضمان القروض ومؤسسات الدعم الفني ومؤسسات تطوير الاعمال

12- ان مشاركة المراءة وتمكينها اقتصاديا يعزز فرص النمو الاقتصادي، فيجب الاهتمام بالتدريب وبناء القدرات الموجه للمراءة من خلال الاهتمام بقطاع المشروعات متناهية الصغر والذي يعد احد القطاعات الرئيسية التي تستوعب فرص العمل اللائق والمنتج للسيدات في مختلف الأقاليم والمحافظات المصرية

13- ضرورة قيام البنوك بإصدار منتج خاص للمشروعات متناهية الصغر للقطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء وعلى الإدارة العليا الاقتناع بربحية المشروعات متناهية الصغر بغض النظر الى المخاطر الكبيرة لتلك النوعية من المشروعات ويجب التعديل على الهيكل التنظيمي للبنك ونظم الإدارة والمنهجيات المالية بما يتناسب مع نشاط المشروعات متناهية الصغر والتعاون مع الهيئات الدولية

التمويلية هام جدا لنقل الخبرات ومشاركة الأفكار وفي بعض الأحيان للاستفادة من الدعم المادي وذلك مثل (هيئة التمويل والتنمية البريطانية DFID، الوكالة الامريكية للتنميو الدولية USAID) كما يجب تدريب العاملين على منح الائتمان لفئة العملاء للمشروعات متناهية الصغر.

14-مقاومة العاملين لرياح التغيير في الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية يجب ان يكون مفهوما لدي الإدارة العليا بانه طبيعي، وعلى الأدارة التعامل معه بكل شفافية وحيادية والتجهيز مسبقا للتغييرات حتى يستوعب العاملين رياح التغيير

15-ضرورة تخصيص نسبه من المشتريات الحكوميه للموردين من المشروعات وتشجيع التدريب والتعليم المهني بشكل خاص يساهم في ثقافه العمل الحر كما يجب تطوير الاطار القانوني المتعلق بجميع جوانب تلك المشروعات ومتابعة واصلاح وتحسين النظام المالي والبنيه التحتيه

16-تحفيز المشروعات على دخول القطاع الرسمي بشتى الطرق حتى تزيد من فرصها بالحصول على التمويل من البنوك وقيام الحكومه بمساعدة الجهات المختصه بتقديم المساعدات لهذا القطاع وضرورة تشجيع مبادرات الشمول المالي وتشجيع منح التمويل للشركات حديثة الانشاء

17-توفير قاعدة بيانات شامله عن تلك المشروعات بحيث تمكن البنوك من اتخاذ القرار الائتماني بكفاءه وزيادة المنافسة داخل الجهاز المصرفي في مجال تمويل هذة المشروعات وبذل مزيد من الجهود لتطوير القطاع غير المصرفي حيث يمكن ان يقلل ذلك من فجوة التمويل ويقلل من التحديات المتعلقه به كما يجب تسهيل حل النزاعات بين البنوك وعملائها

18-اتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من المميزات الاقتصاد الرسمي؛ مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول على خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية، والحصول على الائتمان، والقدرة على التوسع فى السوق وغير ذلك من المميزات الأخرى.

قائمة المراجع

أولا: -قائمة المراجع باللغة العربية

1- **"آثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة "** دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الاصغر، جامعة عين شمس 2010

2- **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، 2010

3- جمال نجم جريدة عالم المال 2014

4- حسين عبد المطلب الاسرج، **انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المصري**، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، 2010

5- د ايهاب مقابله **"المؤسسات التمويلية غير االبنكية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة "** المعهد العربي للتخطيط، 2018.

6- د ايهاب مقابله **"حاضنات الاعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة "** 2017

7- د ايهاب مقابله**" البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة "** 2017

8- د زكية مقري د نعيمه يحياوي**" المشروعات الصغيرة والمتوسطة كألية لمكافحة البطالة في الدول العربية "** بحث مقدم للملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011

9- د سعاد نائف برنوطي **ادارة الاعمال الصغيره ابعاد الرياده 2005** دار وائل عمان الاردن

10-د صابر احمد عبد الباقي **المشروعات الصغيره واثرها في القضاء على البطاله** جامعة المنيا كلية الاداب 2000

11-دراسة أعدها المعهد العربي للتخطيط على تحديد كافة المؤشرات التي تعكس الاثرالتنموي للمشروعات على المجتمع والاقتصاد الكلي 2017

12-دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي، بحث مقدم من كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

13-صندوق النقد العربي **نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، 2017

14-علي الخطاب، **استراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

15-عمر خلف فزع **مشروعات الاعمال الصغيره في العراق التوطن والتمويل** 2013

16-عمران عبد الحكيم **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطه** 2007

17-مجدي سعيد ، **تجربة بنك الفقراء** ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الثانية ، 2007

18-محمد البلتاجي **صيغ مقترحه لتمويل المنشات الصغيرة والمعالجه المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك** 2005

19-محمد رفعت **" الشركات الصغيرة والمتوسطة "** الحصول على الائتمان ودور المعلومات، ندوة تيسير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التنسيق بين اصحاب المصالح، المعهد البنكي المصري، 2010
20-محمود فرج عبد الواحد **"المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر "** تجربة بناء وتنميه القرية المصرية في محافظه الفيوم
21-المركزي المصري لدراسة السياسات العامة **مؤشر اداء المحافظات في تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،2016
22-نبيل عبد السلام شاكر-أستاذ التمويل والاستثمار والأسواق المالية، **الإدارة الفعالة للأموال والمشروعات**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
23-نبيل عبد السلام شاكر-أستاذ التمويل والاستثمار والأسواق المالية، **تقييم المشروعات**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
24-**النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2019
25-هالة محمد لبيب **"إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي "** دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2002
26-وليد عبد مولاه، **دور القطاع التمويلي في التنمية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009
27-ياسمين عمرو سليمان **دور البنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الازمات الاقتصادية** ادارة البحوث والتوعية المعهد المصرفي المصري 2014
28-يوسف الفكي عبد الكريم، **تجربة مصرف الفقراء**، لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ـ جدة ـ وبمشاركة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية

ثانيا: -مواقع وتقارير

1. Global microscope on the microfinance business environment, Annual Reports
2. Microfinance Enhancement Facility, Annual Report
3. الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر www.emff-eg.com
4. تقارير البنك الدولي. World Bank
5. تقارير صندوق النقد الدولي. IMF
6. تقارير صندوق النقد العربي www.amf.org.ae
7. جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة www.msme.eg
8. مركز معلومات وزارة التنمية المحلية – مصر
9. المعهد العربي للتخطيط www.arab.api.org
10. الهيئة العامة للرقابة الادارية www.fra.gov.eg
11. وزارة التضامن (الجمعيات والمؤسسات الأهلية) www.moss.gov.eg
12. الجهاز المركزي للتعبئه والاحصاء تقارير التعداد الاقتصادي الخامس
13. جريدة المال، 2020/3/4.

ثالثا: -قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1- Asian Development Bank ," **Access To Finance Microfinance"** Innovation In The People's Republic of China , 2014
2- Basel Committee on Banking Supervision," **Microfinance Activities and the core principal for effective banking supervision",** Bank for international settlements , 2010
3- CGAP & Symbiotic'," **Microfinance Funds 10 Years Of Research & Practice**" , A review and analysis of Microfinance Investment Vehicles Surveys , White Paper 2016
4- Chowdhury, Anis, **"Microfinance as a Poverty Reduction Tool"** -A Critical Assessment. United Nations/Department of Economic and Social Affairs(UN/DESA) Working,2009
5- Dahi Emine, (2012), "**Financial Challenges That Impede Increasing the Productivity of SMEs in Arab Region**", Journal of Contemporary Management,
6- Delfiner, Miguel and Peron, Silvana, "**Commercial Banks and Microfinance**", Munich Personal Repec Archive, Central Bank of Argentina, 2007.

7- European Commission , European Investment Bank ," **Financial instruments working with microfinance "**
8- -Hamda.Miki,2010,Financial services to the poor :An introduction to the special issue on Microfinance ,the Developing Economics
9- IFC (2012), "**Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance**
10- Joanna Lidgerwood, "**Microfinance Handbook**", An Institutional and Financial Perspective, Sustainable Banking with the Poor, The World Bank
11- Otero, M. (1999) Bringing Development Back into Microfinance.
12- Paul DiLeo and David Fitz Herbert, "**The Investment Opportunity in Microfinance"**, An overview of current trends and issues, Grassroots Capital Management , 2007
13- Rhyne E. (2009) **Microfinance for bankers and Investors** ,Mc Graw Hill , New York, USA
14- Robert Cull, World Bank, Jonathan Murdoch, New York University , "**Microfinance and Economic Development",**2017
15- ROBIN BELL, ANNIE HARPER and DYSON MANDIVENGA, **can commercial banks do microfinance**? Lessons from the Commercial Bank of Zimbabwe and the Co-operative Bank of Kenya, Small Enterprise Development Journal (SED), vol.13
16- Sahar Nasr, "**Access to Finance and Economic Growth in Egypt**" Middle East and North African Region, the World Bank.
17- Schreiner and Colombet,2001
18- Torre M. and Vento (2006) **Microfinance**, Palgrave Macmillan, London.
19- World Bank, Definitions of Fully credit-constrained (FCC), Partially credit-constrained (PCC) and Non-credit-constrained (NCC).

الفائز بالمركز الثاني

الأستاذ/ محمد أحمد محمود أبو موسي

بنك قطر الوطني الأهلي

الفصل الأول: المشروعات متناهية الصغر (تعريفها، وكيفية تمويلها، ودورها في النمو الاقتصادي)

تُعد المشروعات[1] متناهية الصغر[2] من الأعمدة الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في مكافحة البطالة؛ ودعم الصناعات الوطنية الكبيرة؛ وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي. ونظرًا لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات متناهية الصغر خاصةً بعد أنْ أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات المختلفة. وتتمثل أهمية هذه المنشآت في قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وكونها تمثل ميدانًا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، كما تفتح مجالًا واسعًا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. ولا توجد تنمية ولا نمو للمشروعات متناهية الصغر بدون استثمار ولا استثمار بدون تمويل، حيث يعتبر التمويل من أهم المكونات الرئيسية لأي مشروع سواء كان صناعيًا أو زراعيًا او تجاريًا أو خدميًا، فالتمويل هو الذي يساعد على إنشاء المشروعات وتوسيع القائم منها.

ويقوم البنك المركزي المصري منذ عام 2008 بتوجيه الدعم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال إصدار حزمة من القرارات لتشجيع البنوك على زيادة التمويل لها. فقد أعفي البنك المركزي المصري عام 2009 البنوك التي تمنح قروضًا وتسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لديه[3]. كما كان للبنك المركزي السبق والريادة في إطلاق مبادرة لدعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبدأ الإعداد لها منذ عام 2015 بوضع تعريف موحد لهذه المشروعات بعد سنوات من تباين واختلاف المفاهيم والتعريفات لها، قبل أنْ يطلق لها مبادرة خاصة لتمويل هذه النوعية من المشروعات في نهاية عام 2016.

---

[1] لقد تم استخدام مصطلح **منشآت ومشروعات** في هذا البحث بكثرة بديلًا عن صناعات المستخدمة أيضًا لأنها هي الأقرب إلي المصطلح الأجنبي الشائع **Enterprises** والتى نجدها عند الإشارة إلي **المنشآت الصغيرة والمتوسطة** باختصار **SMEs**.

[2] هذه المنشآت يقل عدد العمال فيها عن عشرة عمال تمثل غالبا ما يقارب من 85% من إجمالي المنشآت في البلدان العربية.

[3] اتحاد المصارف العربية، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة عماد التنمية الإقتصادية في مصر"**، ادارة الدراسات والبحوث، شوهد في 14 مايو 2020 من خلال الرابط: http://www.uabonline.org/en/research/economic

المبحث الأول: تعريف المشروعات متناهية الصغر وخصائصها

أصدر البنك المركزي المصري تعريفًا موحدًا للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال اجتماعه في ديسمبر 2015 بناءًا على الحاجة إلى وضع تعريف موحد لهذه الأنواع من الشركات والمنشآت وفقًا لما هو مُتبّع في معظم دول العالم بغرض توفير بيانات وافية ودقيقة عن هذا القطاع، وذلك في ضوء وجود تفاوت بين تعريفات البنوك لهذه الفئة من المنشآت. وفي مارس عام 2017، تم تعديل التعريف ليتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لعملية التعويم*، وتم رفع الحد الأقصى لحجم الأعمال السنوي للشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلي دمج المشروعات متناهية الصغر مع المشروعات الصغيرة[4].

تعريف البنك المركزي المصري للمشروعات متناهية الصغر:

أصدر البنك المركزي المصري كتابًا دوريًا للبنوك، وأشار فيه إلى إجراء تعديل لتعريف "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر"، ليصبح تعريف **المنشآت متناهية الصغر القائمة فعليًا** "هي التي يقل حجم أعمالها عن مليون جنيه،" **والمنشآت متناهية الصغر المؤسسة حديثًا** "وهي التي برأسمال أقل من 50 ألف جنيه، على أنْ يكون عدد العمالة في كلا النوعين أقل من 10 أفراد. وقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي خلال الكتاب الدوري في ديسمبر 2015 تعديل مبادرة البنك الصادرة في عام 2008 بشأن إعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي البالغة 14% مقابل ما يتم منحه من قروض مباشرة للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر[5]. ويُذكر أنّ من أبرز المشكلات التي كانت تحجم البنوك عن تمويل المشروعات متناهية الصغر هي عدم وجود تعريف واضح ومُحدّد لها.

وقد قام البنك المركزي المصري في 28 فبراير 2017 بإصدار نشرة بتعديل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتعديلات أخري حول نفس الموضوع. وذلك يعد تعديلًا للتعريف الذي أصدره في 7 ديسمبر 2015 وتَبِعها مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في 11 يناير 2016 بشأن منح تسهيلات ائتمانية بسعر عائد منخفض 5%، ثم مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة في 22 فبراير 2016. كما تمت إضافة قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة إلى مبادرتي تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة أنْ تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التي تتماشى مع تمويل هذه النوعية من المشروعات، بما يكفل التحقق من سلامة الموقف المالي للعملاء[6].

---

[4] **تقرير لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري**، شوهد في 27 مايو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/91bc8f78.pdf

***عملية التعويم** أو ما يُعرف **بتحرير سعر الصرف**، "هو أسلوب في إدارة السياسة النقدية، ويعني أن يترك البنك المركزي سعر صرف عملة ما ومعادلتها مع عملات أخرى، يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق النقدية،" مثل ما قام به البنك المركزي المصري بتعويم الجنيه في **نوفمبر 2016**، وتضم سياسة التعويم نوعين: التعويم الحر والتعويم المدار، وتختلف سياسات الحكومات في الدول تجاه تعويم عملاتها وفقًا لمستوى تحرر اقتصادها الوطنى وكفاءة أدائه ومرونة جهازها الإنتاجي.

[5] **تقرير لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري**، شوهد في 27 مايو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/91bc8f78.pdf

[6] **تقرير لجنة السياسة النقدية**، **البنك المركزي المصري، الصادر في 28 فبراير 2017**.

تعريف وزارة التجارة والصناعة للمشروعات متناهية الصغر:

أصدر المهندس طارق قابيل، وزير التجارة والصناعة السابق، قرارًا بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وفقًا للقانون رقم 15 لسنة 2017، ونص القرار علي أنّ المشروعات الصناعية متناهية الصغر هي كل شركة أو منشأة تباشر نشاطًا صناعيًا لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي مليون جنيه بالنسبة للمنشآت القائمة، وبالنسبة للمشروعات أو المنشآت حديثة التأسيس التي ليس لها حجم أعمال ألا يزيد رأسمالها المدفوع عن 50 الف جنيه[7].

وقد ظَلّ تعريف المشروعات متناهية الصغر مثار جدلًا دائمًا بين الجهات والمنظمات المختلفة، ويُعرّف قانون المنشآت الصغيرة رقم 141 لعام 2004 المشروعات متناهية الصغر على أنها الشركات أو الشراكات الفردية التي يقل رأسمالها المدفوع عن 50000 جنيهًا مصريًا، ويقر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هذا التعريف، ولكنه في الواقع يستخدم عدد الموظفين بحيث يُعرّف المشروعات متناهية الصغر بأنها التي تستخدم 5 موظفين بحد أقصى والمشروعات الصغيرة التي تستخدم حتى 50 موظفًا[8].

موافقة البرلمان المصري على قانون تنمية المشروعات متناهية الصغر (أبريل 2020):

وافق مجلس النواب، برئاسة الدكتور على عبد العال، في 22 أبريل 2020 على مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ويتكون مشروع القانون من 109 مادة مقسمة على تسعة أبواب، معرفًا المشروعات **" متناهية الصغر"**، بأنها كل شركة أو منشأة لا يزيد حجم أعمالها السنوي على مليون جنيه، أو كل شركة أو منشأة حديثة التأسيس* لا يزيد رأس مالها المدفوع على 50 ألف جنيه. ويستهدف مشروع القانون تحفيز المشروعات متناهية الصغر نظرًا لدورها الهام في الحد من البطالة وخلق فرص عمل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تفعيل دور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبالتالي يُلغي قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر بالقانون رقم 141 لسنة 2004. وأكدت دكتور نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمدير التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، أنّ إصدار هذا القانون سيتيح بيئة تشريعية داعمة لتنمية وتطوير هذه المشروعات حيث عانى قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لفترات طويلة من العديد من المشكلات التشريعية والتنظيمية أهمها عدم وجود قانون موحد يرعى هذه المشروعات ويضمن إقامتها والتوسع فيها بشكل سهل ومحفز، خاصةً أنّ هذه المشروعات تُمثّل ما يزيد عن 90% من إجمالي المشروعات المكونة للاقتصاد المصري.

---

[7] مؤتمر صحفي لوزير التجارة والصناعة **طارق قابيل** في 2 أغسطس 2017، الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التجارة والصناعة، شوهد في 5 يونيو 2020 من خلال الرابط: http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx.

***المشروع حديث التأسيس** هو المشروع الذي لم يمضي على تأسيسه أو تسجيله أو مزاولة نشاطه أكثر من سنتين.

[8] **وثيقة البنك الدولي، وثيقة تقويم مشروع قرض مقترح إلى جمهورية مصر العربية بغرض تحسين إمكانية الحصول على تمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة،** (فبراير 2010)، شوهد في 5 يونيو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/515290PAD0ARAB1Arabic0final0version.pdf

الخصائص الأساسية للمشروعات متناهية الصغر:

يتميز العاملون في المشروعات متناهية الصغر بأنهم ذو دخل محدود للغاية، بل قد يصل ذلك إلى حد الفقر وتظهر أهمية هذه المشروعات في أنها تحاول أنْ تغيث الفقراء ومحدودي الدخل، ولهذا يتم توجيه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تمويل المشروعات متناهية الصغر إلى أولئك المعدمين ومعاونتهم في تعلم مهنة تضيف قيمة اقتصادية واجتماعية للمجتمع[9]. وتتصف المشروعات متناهية الصغر بعدم قدرة مالكيها على تسجيلها وإشهارها رسميًا في أنظمة التسجيل التجارية والصناعية والزراعية بالدولة، إلا أنّ الزيادة الكبيرة في هذه المشروعات قد فرضت على كثير من الدول الاهتمام بها، كما أنّ كثير من الدول تحاول خلال عملية التمويل لمثل هذه المشروعات أنْ تحتفظ بسجلات عنها ليس لفرض ضرائب عليها بل لمتابعتها ومعرفة معلومات كاملة عنها.

ولا يوجد اتفاق على تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر فهو مفهوم ديناميكي متحرك يختلف من دولة لأخرى ومن زمن لآخر ومن جهة تمويلية لأخرى. وتشمل المشروعات متناهية الصغر: الصناعات المنزلية، والصناعات الحرفية، والصناعات البينية*.[10] ولا تعتمد المشروعات متناهية الصغر على الكثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامها، حيث أنها تتسم بمحدودية الأدوات والآلات المستخدمة. كما أنه لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة (فصاحب المشروع هو الذي يديره)، وتتميز منتجاتها بالبساطة والمحلية، ويكون هدفها تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها. وهناك عدة معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات متناهية الصغر مثل: نوع المشروع الصغير، والحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة به، والحد الأدنى والحد الأقصى للاستثمار، وتوزيع منتجات المشروع، بالإضافة إلى المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير[11].

وهناك إجماع واسع على المساهمة الهامة للمشروعات متناهية الصغر في خلق الوظائف وتخفيف الفقر والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والتنمية المحلية والإقليمية. وتفتقر هذه النوعية من المشروعات عادة إلى مصادر الائتمان الرسمية مما يعوقها عن التسجيل بشكل رسمي أو تطوير إمكانياتها. ويمكن أن يكون وجود نظام مالي فعال قادر على تقديم الخدمات الأساسية إسهامًا ضخمًا في التنمية الاقتصادية للدولة. وفي هذا السياق، فإن

---

[9] **وثيقة للبنك الدولي**، مرجع سابق، شوهد في 27 مايو 2020 من خلال الرابط: file:///E:/research/515290PAD0ARAB1Arabic0final0version.pdf

*** الصناعات البينية:** هي مجموعة من الحرف التي تقوم على الجهد البشري والمهارات الفردية المتوارثة ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوفرة في البيئة أو بقايا التصنيع والمخلفات الزراعية إلى سلع صالحة للإستعمال.

[10] **إيهاب طلعت الشايب، "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)،"** بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير بكلية التجارة جامعة عين شمس عام 2010، شوهد من خلال الرابط: file:///E:/research/mfg-ar-the-impact-of-microfinance-on-the-standards-of-living-of-the-targeted-group-43874_0.pdf

[11] **د. عقيلة عز الدين محمد طه** "رئيس وحدة اقتصاديات البحوث التنموية والملكية الفكرية، وأستاذ باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث، ومنسق مجال الإدارة الحديثة للمشروعات الصغيرة والتسويق الفعال بالمشروع القومي لتأهيل شباب الخريجين"، **كتاب الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال** (صادر عن المركز القومي للبحوث- مركز التدريب وتنمية القدرات) شوهد في 20 مارس 2020 من خلال الرابط: https://ayadina.kenanaonline.com/posts/6326

زيادة حجم التنمية المالية يرفع من النمو ويخفض التقلبات الاقتصادية ويؤدي إلى خلق الوظائف ويحسن من توزيع الدخل.

المبحث الثاني: التمويل متناهي الصغر (تعريفه، ومصادره، وأهدافه)

تُعتبر مصر منذ سنوات عديدة البلد الرائد بين الدول العربية في مجال التمويل متناهي الصغر بما لديها من محفظة قروض هي الأكبر من حيث عدد المقترضين النشطين، وكذلك من حيث حجم المحفظة النشطة*.[12] فالتمويل هو البحث عن الموارد المالية قصد إمداد نشاط معين بالأموال اللازمة لمزاولة عمله الذي أُسس من أجله، حيث أنّ التمويل يحمل في ذاته (المعنى الحقيقي) ويقصد به توفير الموارد الحقيقة لتلك السلع والخدمات والموارد اللازمة لإنشاء مشاريع استثمارية أو تكوين رؤوس أموال جديدة بغرض استخدامها في الطاقة الإنتاجية، و(المعنى المادي) ويقصد به توفير الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقة التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة.

وتتمثل أهمية التمويل في توفير مبالغ نقدية ورؤوس الأموال اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة إليها، كما تَكمُن أهمية عملية التمويل في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة إلى دوره في توفير فرص عمل جديدة مما يساعد في القضاء على البطالة، ومساهمته في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين المستوى المعيشي[13]. كما إنّ جميع المؤسسات الاقتصادية ترتكز على عنصر التمويل الذي يزيد من عمرها الإنتاجي ويساعد على تحقيق عوائد مستقبلية، وتحقيق الأرباح وبالتالي يزيد من الرفاهية الاقتصادية مما يحسن المستوى المعيشي الذي ينتج عنه الرفاهية الاجتماعية.

تعريف التمويل متناهي الصغر:

تعددت التعريفات حول مفهوم التمويل متناهي الصغر[14] إلا أنها جميعا تدور حول معنى واحد، حيث يُعرف التمويل متناهي الصغر على أنه تقديم الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المتدني والذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمي. ويُقصد بالتمويل متناهي الصغر كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية، ويُعتبر وسيلة رئيسية من وسائل مكافحة الفقر وتشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي[15]،

---

[12] **"الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر"** صادرة عن المعهد المصرفي المصري بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، شوهد من خلال الرابط: file:///E:/research/mfg-ar-national-strategy-for-microfinance-23007_0.pdf

*__المحفظة النشطة:__ هي المبلغ الكلي الذي تم إقراضه مخصوما منه إجمالي مبالغ القروض المسددة، أي كل المبالغ المستحقة أو المدينة للمؤسسة في شكل قروض في تاريخ اصدار تاريخ القوائم المالية.

[13] **إيهاب طلعت الشايب، "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)،"** بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير بكلية التجارة جامعة عين شمس عام 2010، شوهد من خلال الرابط: file:///E:/research/mfg-ar-the-impact-of-microfinance-on-the-standards-of-living-of-the-targeted-group-43874_0.pdf

[14] **سلوي محمود أبو ضيف أحمد، "دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية"** المجلد السابع (العدد الثاني والعشرون) 2016، أمارباك (مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا) شوهد من خلال الرابط: file:///E:/research/AMARABAC_7-22_105-124.pdf

[15] **التمويل متناهي الصغر في مصر**، الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، شوهد في 6 يونيو 2020 من خلال الرابط: https://www.fra.gov.eg/jtags/microfinance/index.html

فالوصول إلى وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر يساهم فى الحد من البطالة وتحسين دخل الأُسر الأكثر فقرًا، ويُحقق آثارًا إيجابية على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل فى الاقتصاد القومى.[16]

في 13 نوفمبر 2014 صدر القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر وفقًا لمعايير موحدة وضوابط محددة للترخيص بممارسة النشاط وللرقابة عليه، تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية، كما سمح القانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات القطاع الخاص بالحصول على الترخيص بممارسة النشاط من الهيئة التي حددت شروط إصداره وضوابط ممارسة النشاط. ويتسم التمويل متناهي الصغر وفقًا للتجارب السائدة في مختلف بلدان العالم بأنه يعتمد على الاتصال الشخصي والمباشر بين جهة التمويل والعملاء، وعلى إتاحة تمويل بمبالغ أو خدمات محدودة القيمة، بما يتطلب وجود كيانات مؤسسية منظمة قادرة على توفير عدد كبير من مسؤولي التمويل المدربين على العمل الميداني والتواصل الشخصي مع الأفراد والكيانات والمشروعات متناهية الصغر[17].

ولقد تطور مفهوم التمويل متناهي الصغر (Microfinance) كمنهج تنموي اقتصادي يهدف إلى دعم الفئات ذوي الدخل المحدود. ويشير التمويل متناهي الصغر إلى المخصص من الخدمات المالية لدعم الفقراء والمهمشين، كما أنه عبارة عن أداة تنموية ومالية واجتماعية، لما له من تأثير كبير على النمو الاقتصادي بالإضافة إلي تحسين مستوى المعيشة للفئات المعدمة[18].

أهداف التمويل متناهي الصغر:

يهدف توفير التمويل اللازم لدعم المشروعات متناهية الصغر إلي زيادة الدخل، والتخفيف من حدة الفقر، وخفض البطالة مما يساعد في عملية التنمية المستدامة، وبالتالي ينعكس كل ذلك على الاقتصاد. وتختلف المشروعات من حيث طبيعتها فقد تكون مشروعات تجارية، أو زراعية، أو خدمية، أو إنتاجية. كما يساعد التمويل متناهي الصغر الفئات المهمشة حيث تعتبر المرأة من أكثر الفئات المستفيدة من التمويل متناهي الصغر خاصة في الدول النامية[19].

كما أنّ هناك معايير لتمويل المشروعات والتي تتمثل في كونها لا تُسبّب الإضرار بالبيئة، وتتسم بالاستمرارية، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة وتنمية دخل الأسرة. وتستهدف المشروعات متناهية الصغر الفقراء، وشباب الخريجين من الجنسين، والمرأة المعيلة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وذوي الحرف والمهارات اليدوية، بالإضافة إلى محدودي الدخل. ويهتم البنك المركزي المصري بالتمويل متناهي الصغر بهدف خلق فرص عمل ودمج أكبر قدر من الأنشطة الصغيرة في القطاع المالي الرسمي، كما يُعد أحد أهم الركائز الرئيسية لتحقيق الشمول المالي.

---

[16] **Julia Kagan, Micro Finance**, Access Date: May,7 2020 through the link: https://www.investopedia.com/terms/m/microfinance.asp

[17] **الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية**، مرجع سابق.

[18] **Joanna Ledgerwood,"Micro Finance, Handbook, An Institutional and Financial** Perspective," The World Bank, Access Date: June 5, 2020 through the link: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12383/18771.pdf;World

[19] **Rachel Mourgan**, **"Why Microfinancing Is Important to Small Business"**, Access Date: 7 May 2020 through the link: https://www.thebalance.com/what-is-microfinance-and-how-does-it-work-4165939

ويساهم التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر، ورفع مستوى المعيشة، ودعم الشمول المالي، بالإضافة إلي دوره الهام في تنمية المشروعات متناهية الصغر.

مصادر التمويل متناهي الصغر:

لقد حَرِص البنك المركزي المصري علي التعاون مع كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للاستفادة من منظومة التمويل القائمة، وتيسير الحصول على التمويل من قِبل القطاع المصرفي من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية الحاصلة علي ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة هذا النشاط. وفي هذا الصدد فقد تم إضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت، أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى نسبة 20% التي تم إلزام البنوك بتخصيصها من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات قادمة حتى عام 2020.[20]

وتتعدد مصادر التمويل متناهي الصغر حيث يُعتبر القطاع المصرفي المصري، الذي يتكون من 38 بنكًا، من أهم مصادر التمويل المحلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك بالإضافة إلى عدد من مصادر التمويل الأخرى المتمثلة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التمويل العقاري، وصناديق الاستثمار المباشر، وشركات رأس مال المخاطر. وبجانب التمويل المحلي، يُعد التمويل الخارجي أحد مصادر التمويل الرئيسية التي يعتمد عليها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من أهم مصادر التمويل الخارجي[21].

وتقوم البنوك بتوفير التمويل والدعم اللازم في مجال التمويل متناهي الصغر أو الجهات الوسيطة المنفذة مع التأكد من وصول تلك التمويلات للفئات المستهدفة بكافة محافظات الجمهورية، وذلك من خلال تمويل العملاء النهائيين مباشرة من خلال شبكة فروع البنوك بالقرى والنجوع، أو من خلال تمويل الجهات الوسيطة متضمنة شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية. حيث تتناول هذه الدراسة المتواضعة بالتطبيق على الحالة المصرية التركيز على هذا الجزء، واستيضاح دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر وانعكاس ذلك على الاقتصاد المصري ككل[22].

---

[20] مرجع سابق.

[21] **"النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"**، كتاب صادر عن صندوق النقد العربي (2019)، شوهد في 8 يونيو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6%20%D8%A8%D8%(1).pdf

[22] **الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر**، مرجع سابق.

الأطراف المشاركة في تنمية المشروعات متناهية الصغر[23]:

إنّ تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر تستلزم تضافر جهود أطراف عديدة تحقق مثل هذه التنمية، وتتعدد هذه الاطراف ما بين مُلاّك المشروعات متناهية الصغر، والعاملين بها، وأفراد الأسرة المنتجة في المشروعات متناهية الصغر، ومنظمات التمويل التي تقدم القروض والخدمات التمويلية، والمنظمات التي تقدم خدمات في شكل تدريب أو استشارات، والأفراد المتخصصون في الدراسات والبحوث التي تُوثّق تجارب المشروعات متناهية الصغر، بالإضافة إلي أهمية التنسيق مع الحكومة والمحليات. وبالحديث عن الحالة المصرية فتجدر الإشارة إلي دور القطاع المصرفي، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الذي حلّ محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر[24].

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر:

تأسس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 2 لسنة 2015 تنفيذًا للقانون 141 لسنة 2014، وتتضمن اختصاصات الاتحاد تبنى مبادرات دعم صناعة التمويل متناهي الصغر بوجه عام. ويساهم الاتحاد في مكافحة الفقر من خلال دعم آليات الادماج المالي للفقراء وتنمية مشروعاتهم، ويدعم تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويضم الاتحاد عدد 964 من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وعدد 11 شركة مساهمة مرخص لها بمزاولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية، وعدد 9 بنوك خاضعة لرقابة البنك المركزي، بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركة ضمان مخاطر الائتمان[25].

قالت منى ذوالفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، إنّ صناعة التمويل متناهي الصغر في مصر شهدت نموًا مطردًا إذ ارتفعت قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر الإجمالية في الفترة ما بين 31 ديسمبر 2016 حتى 31 ديسمبر 2019 من 6.4 مليار جنيه إلى 26.2 مليار جنيه بمعدل نمو 400% محققة طفرة غير مسبوقة، كما زادت قاعدة المستفيدين من 2 مليون مستفيد إلى 3.5 مليون مستفيد بمعدل نمو يبلغ 170% بإضافة 1.5 مليون عميل جديد. وذكرت أن المرأة تواصل استحواذها على النصيب الأكبر من التمويل بحصة قاربت 50.2% من إجمالي التمويل و67.7% من عدد المستفيدين[26].

---

[23] يقصد **بتنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر** تلك الجهود والبرامج التي تقدم المساعدة من خلال تقديم المساعدة المالية من خلال تقديم قروض صغيرة الحجم، أو من خلال تقديم التدريب المناسب لمالكي المشروعات في كيفية إدارتها وكيفية مواجهة المخاطر التمويلية وكيفية دراسة الأسواق والمنتجات، أو من خلال تقديم المشورة والنصيحة للراغبين في معرفة معلومات أو نصائح حول إدارة المشروعات الصغيرة وتمويلها وتسويق منتجاتها.

[24] مرجع سابق.

[25] **الموقع الالكتروني الرسمي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر**، شوهد في 6 يونيو 2020 من خلال الرابط: http://www.emff-eg.com/

[26] **تقرير الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر عن قيمة المحفظة الائتمانية لصناعة التمويل متناهي الصغر غلى مدار أربع أعوام (ديسمبر 2016- ديسمبر 2020)** شوهد في 6 يونيو 2020 من خلال الرابط: http://emff-eg.com/wp-%D8%B1.pdf

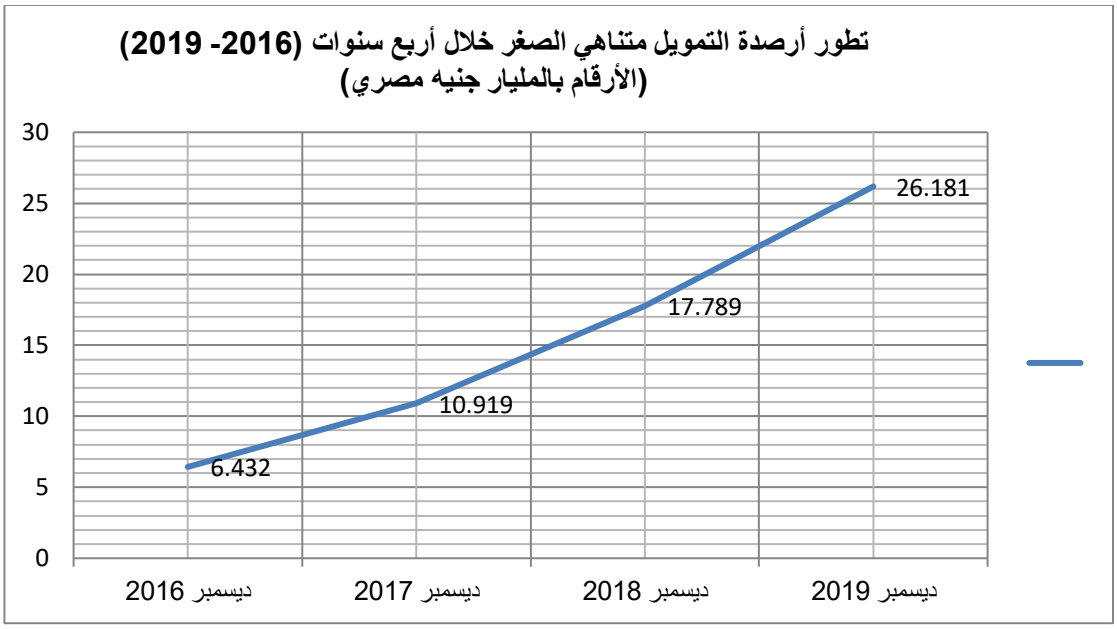

المصدر: تقرير الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر عن تطور قيمة المحفظة الائتمانية للتمويل متناهي الصغر على مدار أربع سنوات.

ومن حيث نوعية المشروعات متناهية الصغر الممولة، يمثل النشاط التجاري نسبة 64.25% من إجمالي المستفيدين، ثم يأتي بعده النشاط الزراعي بنسبة 14.87%، ثم النشاط الخدمي بنسبة 13.97% من إجمالي عدد المستفيدين، ثم النشاط الإنتاجي بنسبة 6.91%، وهو ما يشير لأهمية التركيز على الدعم الفني للمشروعات متناهية الصغر خاصةً في الأنشطة الإنتاجية والزراعية والخدمية[27].

ويأتي ذلك استمرارًا لتفعيل بروتوكول التعاون بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر الذي يهدف إلى رفع كفاءة الجمعيات الأهلية العاملة في تمويل المشروعات متناهية الصغر. وقد كان لتوفير التمويل من البنوك المصرية إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المرخص لها لإعادة ضخها للمستفيدين، نتيجة مبادرة البنك المركزي في مايو 2017 أكبر الأثر في تحقيق هذه المعدلات، وكذلك برامج بناء القدرات والتدريب التخصصي التي وفرها الاتحاد في جميع المحافظات بدعم من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية[28].

تواصل الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر منذ بداية أزمة **COVID19** مع الهيئة العامة للرقابة المالية، بهدف الإسراع بإصدار عدد من التدابير الاحترازية تهدف إلي التيسير والتخفيف على العملاء المتضررين، ومنحهم مزايا وتسهيلات تدعم استمرارية مشاريعهم، بما يتفق مع الطبيعة الخاصة للتمويل متناهي الصغر والتي لا تستند أساسا إلى ضمانات وإنما إلى الانتظام في السداد لأقساط تكون قليلة القيمة ومتقاربة زمنيا، بما يتناسب

[27] مرجع سابق.
[28] مرجع أسبق.

مع الدوران السريع لرأسمال المشروع متناهي الصغر الممول. كما تهدف إلي المحافظة على مصالح البنوك الممولة لهذه الجمعيات والمؤسسات والشركات بتسهيلات تقدر بحوالي عشرين مليار جنيه وفقا لما أعلنه محافظ البنك المركزي. والجدير بالذكر أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات التي تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر لا تتمتع بأي إعفاءات من السداد أو مميزات في تعاملها مع البنوك التي تمولها باعتبارها مؤسسات مالية مرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بتقديم خدمات مالية غير مصرفية وهي خدمات التمويل متناهي الصغر[29].

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

في إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 947 لعام 2017 والمعدل بقرار رقم 2370 لسنة 2018، بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في 24 أبريل 2017، تكون تبعيته لرئيس مجلس الوزراء مباشرة وقد حلّ الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ منذ عام 1991. ويعد الجهاز الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال سواء بصفة مباشرة أو من خلال تنسيق جهود كافة الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات، أو عن طريق ما يؤسسه أو يساهم فيه من شركات. ويمول جهاز تنمية المشروعات حتى الآن كافة أنواع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة الجديدة والقائمة (الإنتاجية، الصناعية، التجارية، الخدمية، والحرفية) وكذلك مشروعات الثروة الحيوانية، والسمكية[30].

وقد بلغ إجمالي القروض المقدمة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر منذ أول ابريل 2017 وحتى 30 يونيو 2019، حوالي 12 مليار جنية، تم توجيهها لتمويل اكثر من 847 ألف مشروع، وأدت إلي توفير حوالي 545 ألف فرصة عمل[31]. حيث قام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بتمويل 234 ألف مشروع متناهي الصغر بإجمالي تمويل 3.1 مليار جنيه خلال عام 2018، ووفرت حوالي 357 ألف فرصة عمل[32]. كما قام الجهاز بتمويل ما يزيد عن 195 ألف مشروع متناهي الصغر بإجمالي تمويل 2.8 مليار جنيه خلال عام 2019، حيث ساهم في توفير ما يقرب من 295 ألف فرصة عمل[33]. واستحوذت محافظات الوجه القبلي على نصف التمويل الموجه للمشروعات، تليها محافظات الوجه البحري بنسبة 33%، بينما بلغت نسبة محافظات الحضر 12%، والمحافظات الحدودية 5%. كما قام الجهاز بتمويل ما يقرب من 50 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر في الفترة (يناير – أبريل) 2020 بتمويل يصل إلي 1.19 مليار جنيه مصري .

---

[29] مرجع أسبق.

[30] **الموقع الالكتروني الرسمي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، شوهد من خلال الرابط: https://www.msme.eg/ar/msmeda/Pages/default.aspx

[31] **هايدى الشافعي**، **المشروعات الصغيرة (الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر)**، المرصد المصري، 22 أغسطس 2019، شوهد في 4 يونيو 2020 من خلال الرابط: https://marsad.ecsstudies.com/6099/

[32] **التقرير السنوي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، (ديسمبر 2018)، شوهد في 6 يونيو 2020 من خلال الرابط: file:///E:/research/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5%20%D8%A3%D8%AF%

[33] **التقرير السنوي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، (ديسمبر 2019)، شوهد في 6 يونيو 2020 من خلال الرابط: file:///E:/research/%D9%85%D9%84%D85%202019.pdf

وأصبح جهاز تنمية المشروعات وفقا لقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الذي وافق عليه البرلمان المصري في أبريل 2020 بالأغلبية هو الجهة المعنية والمسئولة عن تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأعطى القانون للجهاز قوة إصدار ترخيص مؤقت للمشروعات مدته خمس سنوات وذلك لتشجيع المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي للتحول إلى القطاع الرسمي.

وقد شهدت الأستاذة نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والأستاذ طارق فايد، رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، توقيع عقدين لدعم وتمويل المشروعات المتناهية في الصغر بقيمة 620 مليون جنيه، يقدمهم جهاز تنمية المشروعات لبنك القاهرة ليتم إعادة إقراضهم بشروط ميسرة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر. ويهدف ذلك إلى تمويل المشروعات متناهية الصغر سواء القائمة او الجديدة من خلال فروع بنك القاهرة المنتشرة بكافة محافظات الجمهورية بهدف مساعدة هذه المشروعات على التطور والتوسع وإتاحة قروض ميسرة تساعدها على الاستمرار وترفع معدلات التشغيل وتزيد من قدرة هذه المشروعات على استيعاب وتوفير المزيد من فرص العمل[34].

ومن الجدير بالذكر أن العقود المبرمة بين بنك القاهرة والجهاز بدأت منذ عام 2012 وحتى الآن تبلغ قيمتها الاجمالية نحو 2.7 مليار جنيه تم استخدامها كقروض دوارة وتم من خلالها تمويل حوالي 570 ألف مشروع متناهي الصغر بمبلغ 7.7 مليار جنيه وذلك من خلال فروع البنك المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية. ويمثل بنك القاهرة نموذجا للدور الهام الذي تمارسه البنوك من أجل دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر، خاصةً بحكم انتشارها الجغرافي في جميع محافظات الجمهورية[35].

[34] مرجع سابق.
[35] مرجع أسبق.

المبحث الثالث: دور المشروعات متناهية الصغر في الاقتصاد المصري

مما لا شك فيه أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تلعب دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتُشَكِّلُ ما يزيد على نسبة 90% من مجموع المشروعات في العالم. وتساهم المشروعات متناهية الصغر بشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية، فهي تُمثّل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة، وتساعد في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق النمو الاقتصادي. كما تُعتبر أحد أهم القطاعات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية، وهي القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي القومي، بالإضافة إلي أنها تساعد في التنمية البشرية وثقافة العمل الحر.

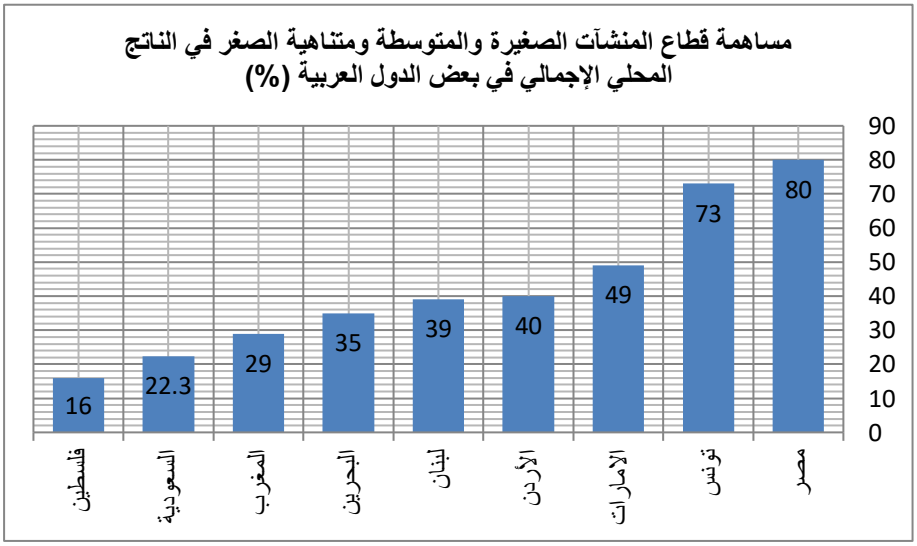

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

ويوضح الشكل السابق مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، حيث تسجل مصر أعلي مستوي لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 80%، وتليها تونس بنسبة 73%، ثم الإمارات بنسبة 49%.[36] ويتباين التوزيع القطاعي للمنشآت بالنسبة للدول العربية، حيث يستحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد من المؤسسات بنسبة 60% من

[36] **"النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"**، كتاب صادر عن صندوق النقد العربي (2019)، شوهد في 8 يونيو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6%20%D8%A8%D8%(1).pdf

إجمالي عدد المشروعات ككل، يليه القطاع الصناعي الذي يستحوذ على حوالي 28% من إجمالي المشروعات ككل.

ويبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بما فيها المشروعات متناهية الصغر أكثر من 3.5 مليون مشروع تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم في 80% من الناتج المحلى الإجمالي وتغطى نحو90% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي 75% من فرص العمل.

وقد بلغ عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة على مستوى الجمهورية خلال عام 2015 ما يقرب من 2.4 مليون منشأة، وبلغ عدد العاملين بها 6.3 ملايين عامل حيث توفر ما يقرب من 36.4 مليار جنيه من إجمالي أجور العاملين بهذه المنشآت. كما بلغ تعداد المشروعات في 2016 ما يقرب من 3.04 مليون مشروع[37]. ووفقًا للتقرير السنوي لصندوق النقد العربي لعام 2019 بشأن التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فقد وصل إجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 2.4 مليون منشأة تمثل من بينها المشروعات متناهية الصغر بحوالي 2.3 مليون منشأة بنسبة تقارب 97% من مجمل المشروعات العاملة في القطاع، بينما بلغ عدد المشروعات الصغيرة حوالي 64.4 ألف منشأة بنسبة 2.7%، في حين بلغ عدد المشروعات المتوسطة 7.8 ألف منشأة ما يعادل 0.32%[38].

لقد أظهرت بيانات التعداد الاقتصادي الخامس (2017 – 2018) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أنّ المشروعات متناهية الصغر تستحوذ وحدها على 94% من إجمالي المنشآت بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بعدد 3.4 مليون منشأة. وبلغ إجمالي حجم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نحو 3 مليون و653 ألف منشأة، ويعمل في هذا القطاع نحو 9.7 مليون مشتغل، كما يقدر إجمالي الأجور في هذا القطاع نحو 119.2 مليار جنيه وحجم الإنتاج نحو 1.237 تريليون جنيه، إلى جانب القيمة المضافة الإجمالية والبالغة نحو 804 مليار جنيه. وأشار التعداد الاقتصادي إلى أن إجمالي إنتاج المشروعات متناهية الصغر بلغت 534.9 مليار جنيه تمثل نسبة 43.2% من القيمة الإنتاجية للقطاع، وحققت قيمة مضافة بلغت 411.5 مليار حنيه بنسبة 51.2%[39].

---

[37] **أحمد عبدالوهاب، "دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مصر: المشكلات والأعمال اللازمة لبيئة عمل جيدة في مصر"**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، (2018) شوهد في 28 مايو 2020 من خلال الرابط: file:///E:/research/Dalel.pdf

[38] **"النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،"** التقرير السنوي لصندوق النقد العربي (2019)، شوهد في 28 مايو 2020 من خلال الرابط: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/%5Blanguage%5D/%D8%A7%D9%84%D9%86 .

[39] **"مؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر"**، التعداد الاقتصادي الخامس خلال (2017- 2018)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (22 أبريل 2020) شوهد في 8 يونيو 2020 من خلال الرابط: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Economicnew.aspx?page_id=2029

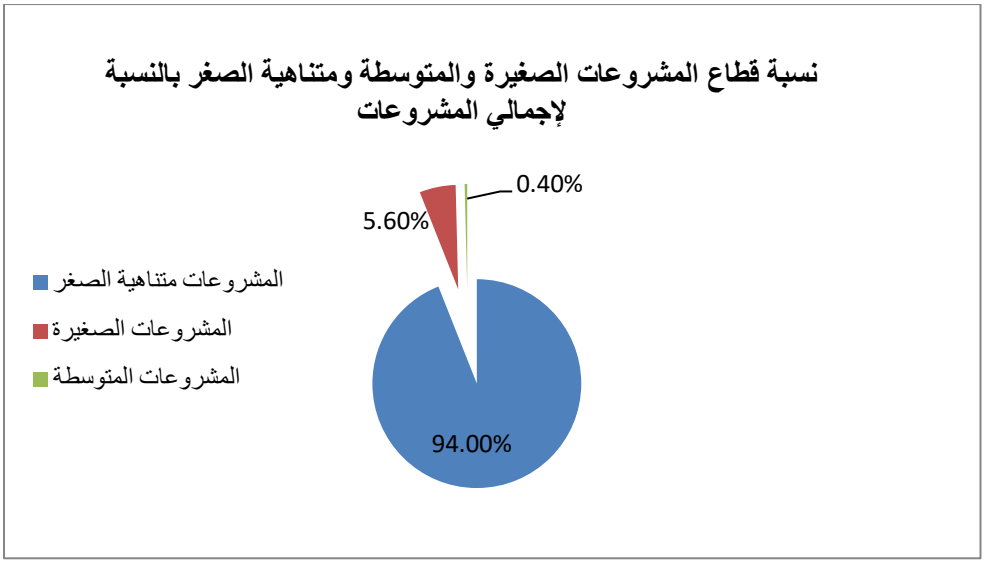

المصدر: التعداد الاقتصادي الخامس (2017- 2018) للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وأضاف الجهاز أنّ عدد المنشآت الصغيرة بلغ نحو 216.9 ألف منشأة بنسبة 5.6 % وعدد المشتغلين 1.9 مليون مشتغل بنسبة 19.7%، وإجمالي الأجور 45.1 مليار جنيه بنسبة 38.1%، وبإنتاج بلغ قيمته 527.5 مليار جنيه بنسبة 42.6 %. وأشار جهاز التعبئة العامة والإحصاء في مؤشرات التعداد الاقتصادي إلى أنّ إجمالي عدد المنشآت بالمشروعات المتوسطة بلغت 2181 منشأة بنسبة 1% من إجمالي المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وبلغ عدد المشتغلين 131 ألف مشتغل بنسبة 1.3%، بإجمالي أجور بلغ 6.1 مليار جنيه بنسبة 5.1%، وبلغ إجمالي الإنتاج 175.1 مليار جنيه بنسبة 14.1%[40].

وكشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنّ عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بلغت 3.653 مليون منشأة، بعدد مشتغلين 9.7 مليون مشتغل، بإجمالي أجور وصلت إلى 119.2 مليار جنيه[41]، وبإنتاج بلغت قيمته 1.237 تريليون جنيه. وأوضح أحدث تعداد اقتصادي أنّ المشروعات متناهية الصغر بلغت 3.4 مليون منشأة باستحواذ بلغ 94% من إجمالي المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فيما بلغ عدد المشتغلين بها 7.7 مليون مشتغل بنسبة 79%، ويحصلون على إجمالي أجور بلغ 67.7 مليار جنيه بنسبة 56.8%. وأشار إلى أن إجمالي إنتاج المشروعات متناهية الصغر بلغت 534.9 مليار جنيه تمثل 43.2 %[42].

---

[40] مرجع سابق.

[41] **"مؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر"**، التعداد الاقتصادي الخامس خلال (2017- 2018)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (22 أبريل 2020).
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Economicnew.aspx?page_id=2029

[42] مرجع سابق.

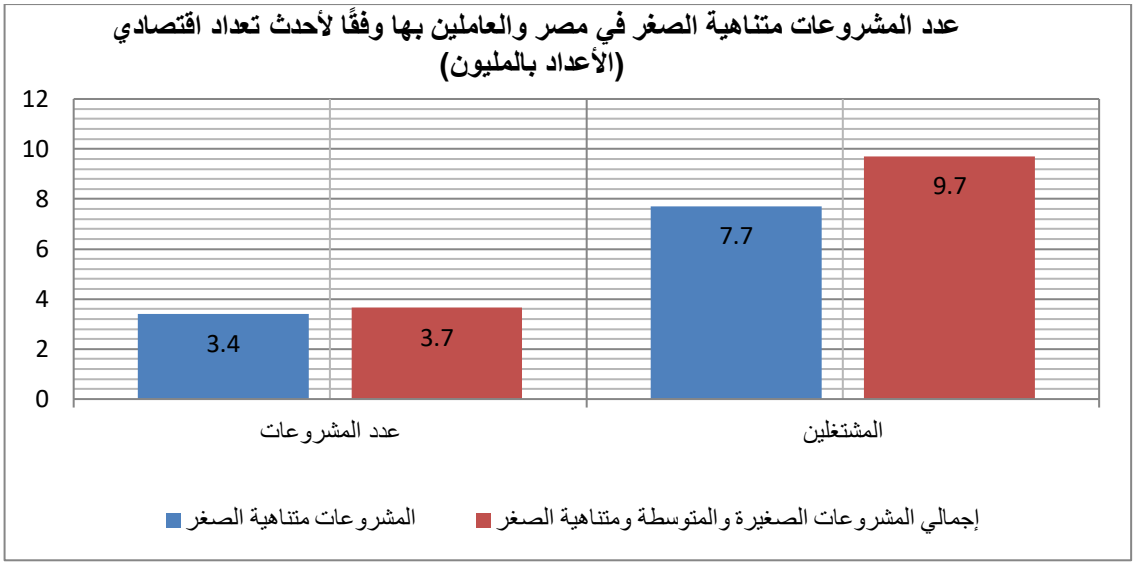

المصدر: التعداد الاقتصادي الخامس (2017-2018) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويمكن إيجاز أهمية المشروعات متناهية الصغر للاقتصاد الوطني في توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة، والمساهمة في تنمية الصادرات، ومساهمتها في محاربة الفقر بتوفير فرص عمل للجنسين، والمساعدة في استيعاب الموارد الإنتاجية المحلية على كافة مستويات الاقتصاد مما يعمل على تقليص الفروق الاقتصادية بين الحضر والريف. كما أنها تشارك في العملية التنموية من خلال تبنى أساليب إنتاجية، وتُعتبر عامل مساعد في نشر الصناعات جغرافيًا وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي[43].

تقدم المشروعات متناهية الصغر فرص للعمل لمواجهة الزيادة الطبيعية في السكان، وامتصاص جزء من البطالة، الأمر الذي لا تقدر عليه الدولة، وبالتالي تساهم في زيادة الإنتاج مما يساعد على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، وتوفر هذه المشروعات فرصًا عديدة للمرأة والشباب من المناطق الريفية والصعيد والأماكن النائية والمهمشة. وتساهم المشروعات متناهية الصغر في زيادة دخل الأسرة وبالتالي تحسين مستوى الاستهلاك كميًا ونوعيًا، كما قد يزيد من إنفاقها على الصحة والتعليم. ويؤدي إلي تحسين مستوى الادخار في الأسرة، وبالتالي في الاقتصاد القومي. وبذلك تتحسن الموارد المالية في المجتمع حيث يمكن توجيه بعض موارد الدولة إلى تمويل هذه المشروعات، وتنمية مهارات رواد المشروعات باستخدام فكرة التمويل المستدام[44].

تُشير الدراسات التحليلية أنّ لدي مصر ما يزيد عن 2.5 مليون منشأه ما بين صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر يعمل بها 75% من إجمالي القوي العاملة، وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها 17% من إجمالي

---

[43] **وثيقة للبنك الدولي، "وثيقة خاصة بمشروع قرض مقترح إلى جمهورية مصر العربية بغرض تحسين إمكانية الحصول على تمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة،"** شوهد في 27 مايو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/515290PAD0ARAB1Arabic0final0version.pdf

[44] * **التمويل المستدام** يعني ارتفاع قدرة المشروع متناهي الصغر على تمويل نفسه بنفسه.

تلك المشروعات[45]. وتُعتبر المشروعات متناهية الصغر مصدرًا للعمالة دون الاعتماد على الدولة، وذلك لأن القطاع الرسمي من الاقتصاد مغلق في وجه محدودي التعليم والمهارات ولا يتبقى أمامهم إلا الدخول في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. فدخول سوق العمل في هذه المشروعات لا تحتاج إلى مؤهلات تعليمية ولا يحتاج إلى رأس مال كبير، بالإضافة إلي أنّ العمل في المشروعات متناهية الصغر يؤدي إلى تنويع الاستثمارات، وتوزيع المخاطرة على عدة مجالات من الاستثمار.

العوائق التي تواجه المشروعات متناهية الصغر في مصر:

يوجد العديد من التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر في مصر، ولعل أهمها هي ضعف القدرات الفنية والإدارية لدى أصحاب المشروعات، وعدم القدرة على إعداد دراسات جدوى وخطط عمل ملائمة، وعدم وجود هيكل إداري وتنظيمي من أجل الحصول على التمويل اللازم، بجانب محدودية وارتفاع تكلفة الخدمات غير المالية المقدمة لهذه المشروعات[46]. ويُعد توفر المعلومات أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه كل العاملين، سواء كانوا رواد أعمال أو أكاديميين أو باحثين أو صانعي قرار بقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. فالبيانات الرسمية المتاحة لا تعطي صورة واضحة ودقيقة ومحدّثة، ومازالت تواجه مصر مشكلات في إعداد إحصائيات بنسب مساهمة المشروعات متناهية الصغر في الدخل القومي وعددهم. كما أنّ وجود عدد من هذه المشروعات خارج المنظومة الرسمية يضاعف من حجم التحديات التي تحول دون نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل في ظل عدم توفر تاريخ ائتماني أو تاريخ مالي موثق، إضافةً إلى ضعف قدرة المشروعات الناشئة على تدبير نسبة موارد ذاتية مقبولة لدى مؤسسات التمويل[47].

وتعاني البيئة القانونية والتنظيمية لقطاع التمويل متناهي الصغر في مصر من أوجه قصور مختلفة، كالإطار القانوني والتنظيمي المرهق والبيروقراطي، تحول دون مزيد من التوسع. ولعل موافقة البرلمان المصري علي قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في أبريل 2020 تكون لمزيد من التسهيلات وخطوة لتذليل العقبات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر في مصر، ويكون داعم قوي لعملية التمويل متناهي الصغر. وتواجه مصر مشكلة أنّ القطاع التجاري يستحوذ علي النصيب الأكبر في التمويل أكثر من القطاع الصناعي، ولذلك لابد من وجود ثقافة في المجتمع نفسه لزيادة الإقبال على العمل بالصناعة. كما إنّ الدلتا تعد الأكثر كثافة سكانية مقارنة بالصعيد بما يتطلب إقامة تلك النوعية من المشروعات بالقرب من مدنها سواء بالظهير الصحراوي أو على الساحل.

---

[45] **"استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية (2016 – 2020)"**، وزارة التجارة والصناعة، شوهد في 7 يونيو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%

[46] **"النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"**، كتاب صادر عن صندوق النقد العربي (2019)، شوهد في 8 يونيو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6%20%D8%A8%D8%(1).pdf

[47] **سلوي محمود أبوضيف أحمد، "دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية"** المجلد السابع (العدد الثاني والعشرون) 2016، أماراباك (مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا) شوهد من خلال الرابط:file:///E:/research/AMARABAC_7-22_105-124.pdf

الفصل الثاني:

دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر

دراسة حالة مصر

تُمثّل المشروعات متناهية الصغر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية[48] في مصر، وهدفًا استراتيجيًا تتبناه الدولة، لما لها من دور حيوي في عملية التنمية*، ودعم الاقتصاد المحلى والحد من البطالة ومؤشرات الفقر عبر تحفيز عمليات ضخ وإتاحة التمويلات للجمعيات الأهلية والشركات العاملة في مجال إقراض المشروعات متناهية الصغر. ويُعد القطاع المصرفي المصري، الذي يتكون من 38 بنكًا، من أهم مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتقوم البنوك بتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات متناهية مع التأكد من وصول تلك التمويلات للفئات المستهدفة بكافة محافظات الجمهورية، وذلك من خلال تمويل العملاء النهائيين مباشرة من خلال شبكة فروع البنوك المنتشرة علي مستوي الجمهورية، أو من خلال تمويل الجهات الوسيطة متضمنة شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وقد أطلق البنك المركزي المصري مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2016 ، ومنح البنوك مهلة 4 سنوات لضخ ما يقرب من 200 مليار جنيه، لتستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نسبة 20% من إجمالي المحافظ الائتمانية للبنوك، ومن المقرر أنْ تنتهى المهلة المقررة بنهاية شهر ديسمبر من العام الجاري 2020.

---

[48] يمكن تعريف **التنمية الاقتصادية** بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم"، وهذا الانتقال يتطلب العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي. وتتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلًا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع.

* **يعد مفهوم التنمية أكثر شمولًا من مفهوم النمو الاقتصادي**، حيث أنّ التنمية تتطلب إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، وضمان استمرارية النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي.

المبحث الأول: دور البنك المركزي في دعم المشروعات متناهية الصغر

نجح البنك المركزي المصري[49] في تحفيز النمو الاقتصادي، واتخاذ خطوات فعلية نحو التنمية المستدامة وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات عقب قرار تحرير سعر الصرف، والتي يأتي في مقدمتها مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومبادرة التمويل العقاري، ومساندة قطاعي السياحة والصناعة، وتبنى سياسات داعمة للشمول المالي*، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني بالتنسيق مع المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية.

مبادرات البنك المركزي المصري لدعم المشروعات متناهية الصغر:

قام البنك المركزي بإصدار عدة مبادرات[50] فيما يتعلق بتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال إتاحة مبالغ محددة للبنوك من أجل استخدامها في منح تسهيلات ائتمانية لعملائها تحت مظلة تلك المبادرات. تقوم المشروعات متناهية الصغر بدور أساسي في تنمية الاقتصاد القومي مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال توفير فرص العمل للشباب وخفض نسب البطالة، وزيادة الإنتاج، وتقليل نسب الفقر. ومن أجل تشجيع البنوك لإتاحة التمويل للشركات والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد ألزم البنك المركزي المصري البنوك بتخصيص نسبة 20% من محافظها الائتمانية لتمويل تلك الشركات خلال 4 سنوات من تاريخ صدور تلك التعليمات (يناير 2016)، وفي (مايو 2017) تم السماح للبنوك بإضافة التمويل للمشروعات متناهية الصغر بتلك الفئة إلى نسبة الـ 20% المشار إليها سلفًا.

مبادرة يناير 2016:

لقد تبني البنك المركزي المصري مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتي أطلقها البنك بتكليف من السيد رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي في يناير 2016، ليقوم البنك المركزي بإلزام البنوك العاملة في الجهاز المصرفي المصري بتخصيص 20% من محافظها الائتمانية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مستهدفًا ضخ 200 مليار جنيه لهذه المشروعات خلال 4 سنوات (بفائدة ميسرة 5%)، علي أنْ يقوم كل بنك بوضع استراتيجية للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير للوصول لنسبة 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلي إنشاء وحدة متخصصة في تمويل وتقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة مع وضع خطط تدريب وتنمية مهارات القائمين

---

[49] **مبادرات المركزي تقود الاقتصاد نحو النمو المستدام**، شوهد في 9 مايو 2020 من خلال الرابط:
https://amwalalghad.com/2019/11/25/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF

[50] مرجع سابق.

*أعلن **البنك المركزي المصري** بأن يوم ٢٧ **أبريل من كل عام** هو "يوماً عربياً للشمول المالي" حيث يسمح المركزي للبنوك بالوجود خارج فروعها مثل "المناطق النائية والمهمشة، أقاليم مصر المختلفة، النوادي، الجامعات وغيرها" خلال أسبوع الشمول المالي وعرض المنتجات المصرفية الملائمة لتلك الشرائح، وتوفير إمكانية فتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف وبدون حد أدنى لفتح الحساب.

عليها[51]. وقد ساهم ذلك في تعزيز اهتمام البنوك بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعتبر قاطرة التنمية في العديد من الاقتصادات المتقدمة.

وسمح البنك المركزي للبنوك، بخصم كامل قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالجنيه المصري للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من نسبة الاحتياطي النقدي البالغة 14%، على ألا يتعدى سعر الإقراض لتلك المنشآت نسبة 5% "عائد بسيط متناقص". وتستهدف تلك المبادرة جميع القطاعات مع الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الهامة، مع إعطاء العناية للمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير.

وقد بلغت الزيادة في محفظة القروض والتسهيلات للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة من ديسمبر 2015 حتى سبتمبر 2018 نحو 115.2 مليار جنيه، واستفاد منها عدد 491 ألف عميل، وبلغت محفظة التمويل متناهي الصغر 15 مليار جنيه لنحو 3 مليون مواطن. ولقد تجاوزت قيمة التمويلات التي قامت البنوك بضخها المصرية في هذه المبادرة 146 مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر 2019.

<u>مبادرة مايو 2017:</u>

أطلق البنك المركزي المصري في مايو 2017 مبادرة بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية لتنشيط مشاركة البنوك في تمويلات المشروعات متناهية الصغر بحساب المبالغ التي يتم ضخها للقطاع ضمن نسبة 20% المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض. وقرر طارق عامر، محافظ البنك المركزي المصري، في مايو 2017، الموافقة على إضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك والموجهة إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب التعليمات الصادرة في هذا الشأن[52].

وأصدر البنك المركزي، مبادرة أخرى لتخفيض الحد الأدنى لحجم الأعمال للمنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية ليصبح 250 ألف جنيه بدلاً من مليون جنيه وحتى أقل من 50 مليون جنيه، ليتم منحها تسهيلات ائتمانية تحت مظلة المبادرة السالف ذكرها بسعر عائد منخفض 5%. وسمح البنك المركزي، للبنوك بتمويل الجمعيات التعاونية، سواء تلك الخاصة بالمزارعين أو الجمعيات المنشأة بغرض التحول لطرق الري الحديثة ضمن مبادرة البنك المركزي للشركات والمنشآت الصغيرة بسعر عائد 5%.

---

[51] **<u>تقرير لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري</u>**، شوهد في 27 مايو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/91bc8f78.pdf

[52] مرجع سابق.

وتم تطوير نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (Grading Module) بشركة I-Score بقوائم وبدون قوائم مالية، وتم إلزام كافة البنوك بالإقرار عن بيانات عملائها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للشركة بغرض تكوين قاعدة بيانات متكاملة لاستخراج تقارير فعلية عن السوق المصري وكذا مؤشرات كلية على مستوي الصناعات، والمناطق الجغرافية[53]. كما أصدر البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدما في يونيو 2019 والتي سمحت للبنوك بالاستعانة بالجمعيات والشركات المرخص لها بممارسة التمويل متناهي الصغر "كمقدم خدمة للتعرف على هوية العملاء" **KYC**، بما سيسهم في زيادة استخدام وسائل الدفع غير النقدي في إتمام المعاملات المالية بشركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر.

<u>مبادرة رواد النيل:</u>

أطلق البنك المركزي في فبراير 2019 **"مبادرة رواد النيل"** التي تهدف لدعم نمو الشركات الصغيرة وتشجيع تأسيس الشركات الناشئة في القطاعات الاقتصادية المستهدفة، باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الدعم الفني والإداري، بالتنسيق المستمر مع جميع الشركاء المعنين في المنظومة الاقتصادية، بهدف دعم المنتج المحلي وزيادة قدرته التنافسية. وتهدف المبادرة إلى تشجيع الشباب على إنشاء مشروعات ناجحة، وكذلك دعم المشروعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي باستشارات مالية وفنية بما يسهم في تقنين أوضاعها، وبالتالي تحويلها للعمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، وهو ما ينعكس إيجابيًا على إيرادات الدولة والناتج القومي[54].

وينفذ المبادرة جامعة النيل الأهلية طبقًا لاتفاقية مع البنك المركزي مدتها خمس سنوات، وذلك بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والبنوك والمعهد المصرفي المصري، وشركاء آخرين من الجهات الحكومية والخاصة والجهات الدولية المانحة، وهو ما يأتي تحفيزًا لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تمثل عنصرًا رئيسيًا للاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل[55].

---

[53] **<u>تقرير لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري</u>**، شوهد في 27 مايو 2020 من خلال الرابط:
file:///E:/research/91bc8f78.pdf

[54] مرجع سابق.

[55] **مبادرات المركزي تقود الاقتصاد نحو النمو المستدام**، شوهد في 9 مايو 2020 من خلال الرابط:
https://amwalalghad.com/2019/11/25/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF

دور البنك المركزي خلال أزمة كورونا:

أصدر البنك المركزي المركزي تعليماته للبنوك بضم المشروعات متناهية الصغر لمبادرة تأجيل سداد اقساط القروض لمدة 6 شهور، وأكد المركزي أنّ المبادرة تستهدف مساندة العملاء وأصحاب المشروعات متناهية الصغر من تداعيات فيروس كورونا. ويلتزم البنك بعدم فرض أي عوائد أو عمولات تأخير على التأجيل، ويتم فقط احتساب سعر العائد المطبق على القروض وفقاً لألية التسعير المتعاقد عليها قبل صدور التعليمات، على أنْ يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل، وفي حالة عدم رغبة العميل الاستفادة من التأجيل أو تحمل أي تكلفة إضافية ناتجة عنه يتم الامتثال لطلبه.

ولقد أصدر البنك المركزي المصري[56]، في 16 مارس 2020، حزمة قرارات هامة لتحفيز الاقتصاد الوطني والحفاظ على نشاط السوق في إطار الجهود المبذولة لمواجهة آثار فيروس كورونا المستجد، والتي شملت تخفيض أسعار الفائدة لتعزيز النشاط الاقتصادي بفاعلية حيث خفض الفائدة بنسبة 3% دفعة واحدة في قرار استثنائي للجنة السياسة النقدية وإطلاق مبادرة للأفراد المتعثرين، بالإضافة إلى تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة على العملاء الأفراد والشركات لمدة 6 أشهر، مع عدم فرض أي عوائد وعمولات تأخير على التأجيل. وجاء القرار بخفض أسعار الفائدة الأساسية استثنائيًا بواقع 3% ليصبح سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسة عند مستوي 9.25%، 10.25%، و9.75% على التوالي. ويهدف القرار إلى تحفيز الطلب على الأموال ما يشجع القطاعات الاقتصادية على الاقتراض، وبالتالي الحفاظ على معدلات التشغيل، وخفض معدل البطالة، على الرغم من التأثير السلبي المحتمل على استثمار الأجانب في أدوات الدين المحلي[57].

[56] **قرار البنك المركزي في 16 مارس 2020**، الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري، مرجع سابق.
[57] مرجع سابق.

المبحث الثاني

نماذج تطبيقية على الحالة المصرية من القطاع المصرفي المصري

أطلق البنك المركزي المصري عدة مبادرات تمويلية مدعومة العائد غيرت كثيرًا من ملامح وتوجهات السوق المصرفية، ولقد رأينا سباقًا بين البنوك للوصول لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر سعيًا لتحقيق نسبة 20% من المحفظة الائتمانية الكلية التي أقرها البنك المركزي وألزم بها البنوك. ويعتبر البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة من أهم النماذج التطبيقية في دراستنا نظرًا لما حققته هذه البنوك من إنجازات في تمويل ودعم المشروعات متناهية الصغر في مصر.

البنك الأهلي المصري:

يقدم البنك الأهلي المصري خدمة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بعوائد ميسرة، وبتمويلات حتى 100 ألف جنيه وتصل لمليون جنيه، وذلك عبر برامج ميسرة وبعوائد جيدة، وقد كان البنك الأهلي المصري سباقًا في هذا الأمر، ويقدم هذا المنتج بخلاف برامج مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقًا لمبادرة البنك المركزي. ولقد قام البنك الأهلي بإنشاء قطاع متخصص لتقديم كافة الخدمات المصرفية سواء التمويلية أو غير التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويضم نحو 1000 موظف موزعين على مستوى وحدات البنك وفروعه المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية، الذين لديهم الخبرة والتخصص فى تقييم احتياجات المشروعات وتصميم واختيار الخدمات المصرفية الملائمة[58].

قال ممدوح عافية، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالبنك الأهلي المصري، إنّ إجمالي محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ارتفعت إلى 72.5 مليار جنيه بنهاية أبريل 2020، مقابل 66 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2019. وأضاف أنّ حجم التمويلات المقدّمة من البنك لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، شهدت زيادة قدرها 6.5 مليار جنيه خلال أول 4 أشهر من العام الحالى. وأشار إلى أنّ شروط البنك الأهلى لتمويل المشروعات متناهية الصغر بسيطة وغير معقدة، ولن تكون عائقًا فى تأسيس الحصول على التمويل، حيث أنها لا تستغرق الكثير من الوقت والجهد[59].

وقد صرح يحيى أبوالفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى، بأنّ البنك ضخ تمويلات فى قطاع التمويل متناهى الصغر بقيمة إجمالية بلغت نحو 5 مليارات جنيه. وأوضح أنّ محفظة الإقراض متناهى الصغر

---

[58] **الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الأهلي المصري**، شوهد في 9 يونيو 2020 من خلال الرابط:
https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/ProductCategory?inParams=%7B%22CategoryID%22%3A%22cbeinitiative%22%7D

[59] فاطمة نشأت، **"المشروعات متناهية الصغر: البنوك المصرية تقدم حلًا فعالًا للعمالة المتضررة"**، جريدة الوطن، (17 مايو 2020)، شوهد في 10 يونيو 2020 من خلال الرابط: https://www.elwatannews.com/news/details/4770326

تنقسم إلى نحو 3 مليارات جنيه تمويلات مباشرة من البنك، ونحو 2 مليار جنيه تمويلات غير مباشرة قدمها البنك للجمعيات والشركات التى تقوم بدورها بإعادة إقراضها للعملاء[60]. ولقد بدأ البنك الأهلي المصري الاهتمام بشكل مبكر بقطاع المشروعات متناهية الصغر من خلال تطوير الأنظمة وتقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وفقًا لتعريف البنك المركزي. وفي إطار اهتمام البنك بهذا القطاع الهام الذي يقود قاطرة التنمية، فإنه من المستهدف وصول حجم محفظة ائتمان المشروعات الصغيرة المتوسطة ومتناهية الصغر بالبنك لنحو 100 مليار جنيه خلال 2020.

كما يقدم البنك من خلال فريق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الخدمات التمويلية اللازمة لإنشاء المشروعات وتنميتها ودعم نشاطها الجارى، وذلك لكافة الأنشطة الاقتصادية الصناعية، والتجارية، والزراعية، والخدمية. ويوجد لدى البنك الأهلى البرامج والخطوط التمويلية المتميزة لهذه المشروعات، مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبرامج التمويل الميسر، وبرامج تمويل التوافق البيئى، وقرض تمويل مشروعات كفاءة تشغيل الطاقة. ولا يقدم البنك الأهلي المصري خدمات مالية فقط بل أيضًا خدمات غير مالية، حيث يتبنى البنك مبادرة رواد النيل وقد تم افتتاح 4 وحدات وجارى تأسيس وحدتين جدد، بحيث يتم معاونة المشروعات متناهية الصغر وتحويل الأفكار إلى مشروعات على أرض الواقع[61].

وصرح ممدوح عافية، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالبنك الأهلي المصري، إنّ محفظة SMEs حققت معدلات نمو تخطت 300% خلال الأربع سنوات المنقضية. ويُذكر أنّ البنك الأهلي حقق طفرة بمحفظة الودائع الخاصة بعملاء البنك التي وصلت إلى 1.5 تريليون جنيه وهو الإنجاز الذي يتحقق لأول مرة في تاريخ البنوك المصرية، كما ارتفعت إجمالي قروض التجزئة المصرفية بالبنك لتتجاوز 100 مليار جنيه لأول مرة فى القطاع المصرفي المصري.

بنك مصر:

لقد نجح بنك مصر في الوصول بمحفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى 31 مليار جنيه تمثل نسبة 23% من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك، وقد تجاوز البنك بذلك النسبة المطلوبة من قِبل البنك المركزي والمحددة بنحو 20%[62]. وتضم محفظة بنك مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 140 ألف عميل، وتستحوذ المشروعات متناهية الصغر على نحو 17% من المحفظة، مقابل 52% للمشروعات الصغيرة و31% للمتوسطة. أما عن التوزيع الجغرافي، فالأمر يختلف من قطاع لآخر، فبالنسبة للمشروعات متناهية الصغر تتوزع المحفظة بواقع 50% لمحافظات الصعيد و50% لمحافظات الدلتا، أما المشروعات الصغيرة فيتوزع بالتساوي بين المناطق الثلاث الدلتا، الصعيد، والقاهرة والإسكندرية.

---

[60] مصطفى محمود، **"المشروعات متناهية الصغر تتصدر أولويات القطاع المصرفي"**، جريدة الوطن، (الأحد 10 مارس 2019)، شوهد في 25 مايو 2020 من خلال الرابط: https://www.elwatannews.com/news/details/4051439

[61] مرجع أسبق.

[62] **الموقع الالكتروني الرسمي لبنك مصر**، شوهد في 17 مايو 2020 من خلال الرابط: https://www.banquemisr.com/ar/home

ويُعد الإقبال على التمويل متناهي الصغر لأصحاب المشروعات والحرف الصغيرة مرتفع جدًّا في محافظات الصعيد والدلتا، كما أنّ التزامهم بالسداد والحصول على تمويلات جديدة لتوسعة مشروعاتهم عالٍ، وتبلغ نسبة التعثر في محفظة التمويل متناهي الصغر 0.98% فقط وهو معدل جيد جدًّا، أما إجمالي المحفظة فهو أقل من 1.5%. ونجح بنك مصر في زيادة محفظة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من 1.5 مليار جنيه في 2016 إلى 31 مليار جنيه في ديسمبر 2019، وبذلك تبلغ الحصة السوقية لبنك مصر من مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 19%، فيما بلغ إجمالي قروض المبادرة نحو 160 مليار جنيه[63].

يسعي بنك مصر دائمًا لزيادة حجم التمويل للمشروعات متناهية الصغر تماشيًا مع توجهات الدولة، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة التأثير على الاقتصاد القومي وضرورة إدراج الشباب والمرأة وشرائح المجتمع المختلفة، الأمر الذي ينعكس على الحد من البطالة، وزيادة نمو الدخل للفرد الواحد أو الأسرة شاملة، والذي من شأنه التأثير على معدلات الناتج القومي من خلال زيادة الإنتاج المجتمعي وتغطية متطلبات السوق المحلي. حيث بلغت محفظة التمويل متناهي الصغر 5.4 مليار جنية بنهاية فبراير 2020 بإجمالي عدد عملاء أكثر من 131 ألف عميل، ووصلت القروض الممنوحة لكافة المشروعات متناهية الصغر في بنك مصر إلي 8.7 مليار جنيه لعدد يزيد عن 92 ألف عميل حتى فبراير 2020. ويشارك البنك مع وزارة التنمية المحلية في برنامج (مشروعك) بهدف تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من خلال الشباك الواحد بالوحدات المحلية المنتشرة على مستوى الجمهورية اعتبارًا من مارس 2015[64].

وقد حرص بنك مصر على المشاركة في مبادرة رواد النيل التي أطلقها البنك المركزي المصري لدعم رواد الأعمال وتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، المصرفية وغير المصرفية، بالخدمات غير المالية الشاملة. ويشارك البنك في المبادرة من خلال مراكز داخل الجامعات، "وهي مراكز تهدف إلى دعم شباب الجامعات في ابتكار منتجات جديدة أو منتجات بديلة لتلك التي يتم استيرادها من الخارج"، أو من خلال مراكز تطوير الاعمال "وهي عبارة عن مراكز تخدم جميع فئات المجتمع". وتهدف المبادرة لتزويد رواد الأعمال بخدمات غير مالية وتمكينهم من الحصول على التمويل، حيث يسعى بنك مصر دائماً للمشاركة الفعالة في بناء الاقتصاد المصري والنهوض بالمجتمع من خلال توفير المتطلبات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة[65].

ويقوم البنك بتمويل كافة أنواع المنشآت الفردية وشركات الأشخاص في كافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو مهن حرة، وكذلك الأنشطة الطبية والعيادات والصيدليات وكذلك الأنشطة الصديقة للبيئة والتجهيزات بغرض التحول إلى الطاقة النظيفة. كما يتم التمويل من خلال قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل رأس المال العامل ولتمويل الآلات والمعدات المحلية والمستوردة، الجديدة والمستعملة ووسائل النقل، وتتراوح

---

[63] مرجع سابق.

[64] سيد بدر، **"بنك مصر: 30.8 مليار جنيه حجم محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، جريدة المال، (الأربعاء 1 أبريل 2020)، شوهد في 10 يونيو 2020 من خلال الرابط: https://almalnews.com/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%85%D8%B5%D8%B1-30-8-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7/

[65] مرجع أسبق.

قيمة القروض متوسطة الأجل من 250 ألف جنيه حتى 5 مليون جنيه لتمويل الأنشطة القائمة والجديدة، وتتراوح مدة القرض من سنة وحتى 7 سنوات متضمنًا فترة السماح تبعًا لطبيعة المشروع، ويبلغ سعر العائد 5% بسيط متناقص للأنشطة الصناعية والخدمية والمهن الحرة، طبقاً لمبادرة البنك المركزى المصرى[66].

ويعكس تطور حجم محفظة المشروعات دور بنك مصر البارز في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تماشيًا مع توجهات البنك المركزي، وانطلاقًا من المسؤولية المجتمعية بالمساهمة في تخفيض حجم البطالة، ويوفر بنك مصر التمويل للمشروعات متناهية الصغر سواء بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي الذي يتم تمويله من خلال الحصول على بعض المستندات البسيطة.

بنك القاهرة:

يلعب بنك القاهرة دورَ الريادةِ فى مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر استنادًا إلى خبرة البنك التى تمتد لأكثر من 19 عامًا، والتى ساهمت فى توفير نحو مليون و300 ألف فرصة عمل ومشروع إنتاجى مستدام يخدم مختلف الشرائح ومن أبرزها الشباب والمرأة المعيلة. وصرح توفيق السمرى، رئيس قطاع التمويل متناهي الصغر ببنك القاهرة، بأنّ البنك يمتلك أكبر محفظة تمويل متناهى الصغر فى البنوك المصرية بحصة سوقية تقدر بنحو 25% بين البنوك، حيث بلغت إجمالى المحفظة بنحو 7 مليارات جنيه، واستفاد منها 242 ألف عميل موزعين على مستوى الجمهورية. وتتميز محفظة التمويل متناهي الصغر ببنك القاهرة بملاءة ائتمانية جيدة، حيث لم تتجاوز نسبة تعثر المحفظة 3% وتُعد نسبة ضئيلة لتلك النوعية من القروض التى تتميز بطبيعة خاصة من حيث المخاطر ونوعية المشروعات وكثافة العمالة[67].

وقد بلغت قاعدة عملاء المشروعات متناهية الصغر أكثر من 210 آلاف عميل بنهاية ديسمبر 2018 مقابل 150 ألف عميل بنهاية العام السابق له. وتستحوذ المرأة المعيلة على نحو 40% من إجمالي القروض متناهية الصغر، وذلك فى إطار حرص البنك على مساندة المرأة المعيلة لإقامة مشروعات ناجحة تدر دخلًا مستدامًا، ولما لها من دور إيجابي فى دعم الاقتصاد المصري وخلق فرص عمل للشباب. ولقد ارتفعت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في بنك القاهرة إلى نحو 15 مليار جنيه بنهاية مارس 2020، منها 7 مليار جنيه للشركات متناهية الصغر و8 مليار جنيه للشركات الصغيرة والمتوسطة، مقابل نحو 14 مليارًا بنهاية ديسمبر 2019. ويسعى البنك للوصول بها الى 20 مليار جنيه بنهاية عام 2020[68].

قام بنك القاهرة بوضع خطة متكاملة لهيكلة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتم استحداث إدارة جديدة تحت مسمى إدارة الاستراتيجية وتطوير الأعمال، وتهدف إلي وضع الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل ومتابعة تنفيذها على مدار الساعة والقيام بأية إجراءات تصحيحية وفقًا لمتغيرات السوق المصري، والمستجدات التي قد تطرأ على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتبنى البنك خطةً تقوم على إنشاء 3

---

[66] مرجع أسبق.
[67] **الموقع الالكتروني الرسمي لبنك القاهرة**، شوهد في 2 يونيو 2020 من خلال الرابط:
https://www.bdc.com.eg/website/page/Home.
[68] مرجع سابق.

مراكز تطوير أعمال ضمن مبادرة رواد النيل، وتم بالفعل افتتاح مركزين لخدمات تطوير الأعمال بفرعي البنك بمحافظة سوهاج ومدينة السادات بمحافظة المنوفية. وتعمل تلك الوحدات على تحقيق أهداف المبادرة التي تتضمن تبنى أفكار المشروعات الواعدة، وتقديم الدعم الفني والتقني اللازم لها ورعايتها في جميع مراحلها حتى تتحول الأفكار إلى مشروعات على أرض الواقع، بالإضافة إلى تنمية قدرات رواد الأعمال من الشباب ودعم استراتيجية تمكين المرأة اقتصاديًا وتشجيع الصناعة المحلية والتكنولوجية. ولقد قام البنك بتوجيه 10% من محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى رواد الأعمال والشركات الناشئة[69].

يعمل بنك القاهرة على مساندة وتمويل كافة المشروعات متناهية الصغر، على أنْ يمتلك العميل الخبرة الكافية في نشاط المشروع الذي يرغب في تمويله، لضمان إمكانية سداد الأقساط[70]. ويُعتبر البنك من أكثر البنوك اهتمامًا بتقديم كافة سبل الدعم المادي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك ما يعكسه النمو المستمر لحجم محفظة تمويل تلك المشروعات ببنك القاهرة لتصل إلى 15 مليار جنيه بنهاية مارس 2020، بعد أن كانت 14 مليار جنيه نهاية عام 2019، ما يعني زيادة بقيمة مليار جنيه خلال الربع الأول فقط من العام الحالي، على الرغم من تصاعد أزمة انتشار فيروس كورونا الذي أثر سلبيًا على أداء القطاع الخاص خلال هذه الفترة.

وتتصدر المشروعات متناهية الصغر قائمة أولويات بنك القاهرة، حيث استطاع البنك، خلال أكثر من 16 عامًا، الإسهام في توفير نحو 600 ألف فرصة عمل ومشروع إنتاجي مستدام، وبحصة سوقية بلغت 30% في مجال الإقراض متناهي الصغر. كما أنّ نسبة محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تمثل 19% من المحفظة الائتمانية وهي نسبة تقترب من المعدلات المطلوبة من قبل البنك المركزي المصري.

وقد تم توقيع عقدين بين بنك القاهرة وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لدعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر بقيمة 620 مليون جنيه، يقدمهم الجهاز لبنك القاهرة ليتم إعادة إقراضهم بشروط ميسرة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر. ومن الجدير بالذكر أنّ العقود المبرمة بين بنك القاهرة والجهاز، والتي بدأت منذ عام 2012 وحتى الآن، تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 2.7 مليار جنيه تم استخدامها كقروض دوارة وتم من خلالها تمويل حوالي 570 ألف مشروع متناهي الصغر بمبلغ 7.7 مليار جنيه وذلك من خلال فروع البنك المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية. ويهدف ذلك إلى تمويل المشروعات متناهية الصغر سواء القائمة أو الجديدة من خلال فروع البنك من أجل مساعدة هذه المشروعات على التطور والتوسع وإتاحة قروض ميسرة تساعدها على الاستمرار، وتزيد من قدرة هذه المشروعات على استيعاب وتوفير المزيد من فرص العمل[71].

ولقد ارتفعت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في بنك القاهرة إلى نحو 15 مليار جنيه بنهاية مارس 2020، منها 7 مليار جنيه للشركات متناهية الصغر، ويسعي البنك للوصول بحجم محفظة

---

[69] مرجع أسبق.

[70] **الموقع الالكتروني الرسمي لبنك القاهرة**، شوهد في 2 يونيو 2020 من خلال الرابط:
https://www.bdc.com.eg/website/page/Home

[71] **الموقع الالكتروني الرسمي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، مرجع سابق.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى 40 مليار جنيه بحلول عام 2023. وبذلك يمثل بنك القاهرة نموذجًا للدور الهام الذي تمارسه البنوك من أجل دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر، خاصةً بحكم انتشارها الجغرافي في جميع محافظات الجمهورية[72].

وقد ساهمت البنوك التي تقدم خدمة التمويل متناهي الصغر مباشرة لتسجل قاعدة العملاء 368 ألف عميل بحصة سوقية 11.6% في نهاية عام 2018، بينما وصلت محفظتها الائتمانية إلى 6.240 مليار جنيه فى نهاية ديسمبر 2018، مسيطرة على 37% من سوق التمويل متناهي الصغر، محققة بذلك معدلات نمو 64%، و39% فى قيمة المحفظة وقاعدة العملاء على التوالي خلال عام 2018.[73] وصرحت الدكتورة منى ذو الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، أنّ أرصدة التمويل متناهي الصغر ارتفعت إلى 26.1 مليار جنيه بنهاية 2019 بمعدل نمو 47% مقارنة بنهاية 2018. وذكرت أن قاعدة المستفيدين نمت في نفس الفترة لتسجل 3.5 مليون عميل في نهاية عام 2019. وبلغت إجمالي التمويلات، التي ضختها البنوك العاملة بالقطاع المصرفي في نهاية عام 2019، نحو 9.6 مليار جنيه لنحو 409 ألف عميل. وأشار الاتحاد إلى أنّ تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بمساندة صناعة التمويل متناهي الصغر حفزت البنوك من أجل ضخ المزيد من التمويل المباشر للمستفيدين

ولذلك يعكس النمو المتسارع للتمويل متناهي الصغر دعم البنك المركزي المصري ومشاركة القطاع المصرفي في محاربة الفقر وتوفير مزيد من فرص العمل، بجانب تحقيق الشمول المالي. وهو أيضًا نتيجة لإتاحة التمويل للجمعيات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص من البنوك المصرية بغرض إعادة الإقراض لأصحاب المشروعات متناهية الصغر. وكشفت أحدث بيانات البنك المركزي أنّ البنوك قامت بضخ تمويلات ضمن مبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغيرة بقيمة 160 مليار جنيه حتى الآن[74]. ويترقب السوق فى الوقت الحالي موقف البنك المركزي من مبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهل سيتم التجديد للمبادرة مرة أخري أَمْ ستتوقف بعد انتهاء فترة الأربعة سنوات.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

إنّ النهوض بالمشروعات متناهية الصغرر، وتفعيل دورها التنموي بصفة عامة ودورها في إيجاد فرص عمل بصفة خاصة، هو هدف هام ومحوري في الاقتصاد المصري، وبالتالي فهي تساهم في تخفيف الضغط لدورها الكامن في مكافحة البطالة نتيجة للعدد الهائل للداخلين الجدد لسوق العمل، ومشاركتها في دعم الصناعات الوطنية الكبيرة وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، والمساهمة في جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي. ويجب الإشارة إلي أنّ مستقبل الاقتصاد المصري الحقيقي سيكون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث

---

[72] مرجع سابق.
[73] **الموقع الالكتروني الرسمي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر**، مرجع أسبق.
[74] **الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري**، مرجع أسبق.

تصل نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما بين 50% و90% من إنتاجية القطاع الخاص عالميًا، وعلى رأسهم دول مثل: الصين والهند وماليزيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن، مثل تجربة اليابان وتأسيسها شركات مهمتها الوحيدة هى الشراء من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر وإجراءها عملية التسويق لتلك المنتجات، بما يجعل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر تتفرغ لعملية الإنتاج.

تناولت الدراسة العديد من التحديات التي تواجه عملية التمويل، لعلّ من أبرزها أنّ المشروعات متناهية الصغر تفتقر إلى الكثير من المقومات التي تؤهلها للحصول على التمويل؛ كعدم توافر الضمانات الكافية والسجلات المالية المطلوبة، وكذلك عدم الإلمام بمتطلبات البنوك وكيفية إعداد دراسات الجدوى والخطط الاستراتيجية للمشروع. وقد تتمثل التحديات في مطالبة بعض البنوك للعديد من المستندات والضمانات التي لا تقوى تلك المشروعات على توفيرها، فضلًا عن ارتفاع تكلفة التمويل وعدم توافر منتجات متنوعة تلائم طبيعة تلك المشروعات.

وأوضحت الدراسة الدور البارز الذي يقوم به القطاع المصرفي المصري في توفير الدعم والتمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر، وكذلك دورها في التخفيف من قيود البنوك لعملية التمويل لهذه المشروعات، بل وازالة العقبات وتوفير المزيد من التسهيلات، وقد ساهم ذلك في تحسن أداء الاقتصاد المصري. حيث كان للبنك المركزي المصري السبق في إطلاق مبادرة دعم المشروعات متناهية الصغر، كما قام بوضع تعريف موحد لهذه المشروعات بعد سنوات من تباين المفاهيم والتعريفات لها. ولقد توفرت بيئة تشريعية داعمة لتنمية وتطوير هذه المشروعات، حيث وافق البرلمان المصري علي قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بعد أن كانت تعاني من عدم وجود قانون موحد يرعاها.

المقومات اللازمة لنجاح المشروعات متناهية الصغر في مصر (التوصيات):

يمكن أنْ يُكتَب مزيد من النجاح للمشروعات متناهية الصغر، وذلك إذا توافرت مقومات وشروط معينة تهيئ الفرصة لهذا النجاح وفيما يلي أهم مقومات النجاح للمشروعات متناهية الصغر:

- العمل على استكمال مبادرة البنك المركزي المصري لمدة 4 أعوام أخري، مع تثبيت سعر الفائدة عند نفس الحد[75].

- العمل على زيادة البنوك المشتركة في مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

[75] أحمد عبد الوهاب، "دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مصر: المشكلات والأعمال اللازمة لبيئة عمل جيدة في مصر"، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، (2018) شوهد من خلال الرابط: file:///E:/research/Dalel.pdf

- إنشاء بنك متخصص لإقراض المشروعات متناهية الصغر وذلك للوصول لاحتياجات المشروعات سواء كان في تسهيلات السداد وحجم التمويل والضمانات، ولا يقتصر تمويل القطاع البنكي على هذا البنك بل يكون بمثابة بنك منافس للبنوك الأخرى[76].

- يجب دعم كفاءة آليات التمويل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بالشراكة مع الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- يلزم تطوير السياسات المتبعة التي تعزز الوصول إلى الفئات المستهدفة والحد من العوائق التي تحول دون دخول الهيئات المُقْرّضة سوق التمويل متناهي الصغر.

- من الضروري العمل على توفير بيانات عن القطاع بصورة دقيقة من الجهة المسؤولة عن القطاع، وهو جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بشكل دوري، وهو ما ينصح به لدعم الشفافية وإتاحة المعلومات[77].

- التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتفعيل دورها مثل: شركات التأجير التمويلي، والاستعلام الائتماني، ومؤسسات الضمان.

- يلزم تقديم خدمات التمويل والتدريب والاستشارات لرواد المشروعات متناهية الصغر، وتقديم خدمات التسويق التعاوني لها، وربط المشروعات متناهية الصغر بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- يجب أنْ تكون إجراءات الحصول على قروض قصيرة وقليلة وواضحة، وذلك لأن رواد هذه المشروعات ذوي تعليم وخبرة محدودة، وتمثل هذه الإجراءات حاجزًا كبيرًا في سبيل دخولهم بالاستثمار في هذه المشروعات، ويُعد تبسيط هذه الإجراءات ضروري لتشجيعهم.
- يجب العمل على إطلاق منصة إلكترونية من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تتضمن كل المعلومات عن الخدمات والمبادرات المقدمة من كل الجهات الداعمة لرواد الأعمال والمشروعات متناهية الصغر، بالإضافة إلى نماذج دراسات جدوى جاهزة وأفكار وفرص استثمارية متاحة.
- من الضروري إنشاء نظام للمعلومات يضم كل مؤسسات التمويل والإدارة، والإشراف على المشروعات متناهية الصغر، وتضم أساسًا معلومات عن هذه المشروعات، ومالكيها، والعاملين فيها، كوسيلة لتسجيل هذه المشروعات ومتابعتها، وتقديم الخدمات لها.

---

[76] مرجع سابق.
[77] مرجع سابق.

- يجب أنْ ترتبط الخدمات المقدمة للمشروعات متناهية الصغر بأنظمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمحليات وللدولة، نظرًا لأنّ التنسيق يُمْكِنه أنْ يجعل خطط الدولة موجهة بشكل سليم وعبر قنوات جيدة، وتصل إلى المواطنين المحتاجين للخدمات.

وبذلك تخلص الدراسة إلى أهمية دور البنوك في توفير الدعم والتمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر التي تساهم في الحد من البطالة وخلق فرص العمل، مما يؤدى إلى تحسن النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ولقد نجح البنك المركزي المصري في استغلال التمويل الاستغلال الأمثل من أجل دعم هذه المشروعات وزيادة التنافسية بين البنوك وتشجيعهم علي زيادة التمويل. ويجب الإشارة إلى أنّ مستقبل الاقتصاد المصري الحقيقي سيكون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فهي تساهم في تخفيف الضغط لدورها الكامن في مكافحة البطالة، ومشاركتها في دعم الصناعات الوطنية الكبيرة وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، والمساهمة في جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي.

وقد أسفرت النتائج النهائية للدراسة إلى ضرورة وأهمية تنظيم حملات وبرامج تدريبية لرفع الوعي لدى أصحاب المشروعات متناهية الصغر والمهارات اللازمة للتعامل بفعالية مع البنوك، وذلك بهدف سد الفجوة القائمة بين البنوك وأصحاب المشروعات متناهية الصغر. هذا بالإضافة إلى أهمية تدريبهم علي كيفية إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل والقوائم المالية البسيطة حتى يتسنى توفير الضمانات الكافية للحصول علي التمويل. كما أفادت الدراسة بأهمية زيادة الوعي لدي البنوك بخصائص ومتطلبات المشروعات متناهية الصغر ووضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة لتيسير التمويل لذلك القطاع، وكذلك تقديم حزم متكاملة من الخدمات المصرفية تتلاءم مع طبيعة تلك المشروعات.

المراجع:

المراجع العربية:

1) **أحمد عبد الوهاب،** "دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مصر: المشكلات والأعمال اللازمة لبيئة عمل جيدة في مصر"، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، (2018).
2) "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،" **التقرير السنوي لصندوق النقد العربي** (2019).
3) **سلوى محمود أبوضيف أحمد،** "دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية" المجلد السابع (العدد الثاني والعشرون 2016)، أما راباك (مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا).
4) "استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية (2016-2020)"، **وزارة التجارة والصناعة**.

5) **"التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة"** بشأن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (يونيو 2018).
6) "دراسة تيسير التمويل" أشكال التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر،" ، الدراسات والبحوث التطبيقية، **المعهد المصرفي المصري** (2010).
7) "الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر" **صادرة عن المعهد المصرفي المصري بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية**.
8) **حسين عبد المطلب الأسرج**، "مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229 .
9) **إيهاب طلعت الشايب**، "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)"، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير بكلية التجارة جامعة عين شمس عام (2010).
10) **المؤتمر الثالث للإصلاح العربي**، بعنوان "التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني"، Micro Finance، (مارس 2006).
11) **"وثيقة للبنك الدولي"**، خاصة بمشروع قرض مقترح إلي جمهورية مصر العربية بغرض تحسين إمكانية الحصول على تمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة"، (فبراير 2010)
12) "دراسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الهندية،" **الدراسات والبحوث التطبيقية، المعهد المصرفي المصري**، (يونيو 2013).
13) "دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر(2001-2014)،" **مذكرة تخرج لنيل الماجستير في شعبة العلوم الاقتصادية.**
14) "خبرة ماليزيا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، **الدراسات والبحوث التطبيقية، المعهد المصرفي المصري**، (2011).
15) **التقارير السنوية والشهرية التى يصدرها البنك المركزى.**
16) **مؤشرات التنمية العالمية، تصدر عن البنك الدولى.**
17) **تقارير مؤتمر العمل العربي.**
18) **الأبحاث الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية.**
19) **الأوراق البحثية الصادرة عن اتحاد المصارف العربية.**
20) **الموقع الالكتروني الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.**
21) **الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات.**
22) **التقارير الربع سنوية والسنوية الصادرة من البنوك العاملة في مصر.**
23) **الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزى المصري.**
24) **الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة المالية المصرية.**
25) **الموقع الالكتروني الرسمي للمعهد المصرفي المصرفي.**
26) **الموقع الالكتروني الرسمي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر.**
27) **الموقع الالكتروني الرسمي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.**

28) **الموقع الالكتروني الرسمي لهيئة الرقابة المالية المصرية.**
29) **الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التجارة والصناعة المصرية.**
30) **الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الأهلي المصري.**
31) **الموقع الالكتروني الرسمي لبنك مصر.**
32) **الموقع الالكتروني الرسمي لبنك قطر الوطنى الأهلي.**
33) **الموقع الالكتروني الرسمي لبنك القاهرة.**

المراجع الأجنبية:

1) Robert Cull, Jonathan Morduch, **"Microfinance and Economic Development",** Policy Research Paper, World Bank Development Research Group, (November, 2017).
2) Susan Creane, Rishi Goyal, A. Mushfiq Mubarak, and Randa Sab, **"Financial Development in the Middle East and North Africa".**
3) Violeta Todorovic, Milenea Jaksic, Lazar sedlarevic, **"Redefining the role of banking regulation in the banking sector of European Union,"** Economic Themes (2015).
4) Joanna Ledgerwood,"**Micro Finance, Handbook, An Institutional and Financial Perspective,"** The World Bank.
5) Karadag, H., **"The role of SMEs and entrepreneurship on Economic growth in Emerging Economies within the post crisis era: an analysis from Turkey,"** Journal of small business and entrepreneurship development, (2016).
6) Amre Abdel Bary, **"SME sector: A key Driver to the Egyptian Economic development,"** (February 2019).
7) **"Micro, Small and Medium Enterprises in Egypt, Creative Associates International,"** (August 2014).
8) **"Micro, Small and Medium Sized Enterprises development in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia,"** (December 2017).
9) **"Small and Medium Enterprises and Access to Finance in Egypt",** (January 2014).
10) **"What determines the access to finance SMEs? Evidence from the Egyptian case,"** Working paper, (2013).

11)"**Egypt Economic profile and statistics, The Egyptian Center For Economic Studies."**
12) Dr. Hala Elsaid, **"Small and Medium Enterprises Landscape in Egypt: New Facts from a new dataset,"** (2013).
13) Reem Elsaady, **"The Role of SMEs in Mediterranean Economics: The Egyptian Experience"** (2011).
14) Salma, A., **"Small, Medium Enterprises As A Driving Force For Egyptian Economic Growth,"** Faculty of Administrative Sciences, Economics and Political Science, British Univ.
15)**" The Role of small and medium enterprises in Economic Development: Case Of Egypt."**
16) Ministry of Foreign Trade, **"The Small and Medium enterprises Policy Development Project,"** (March 2013).
17) Central Bank of Egypt, **"Banking Reform in Egypt"**, (2010).
18) Egyptian Banking Institute, **"A Facilitating Access to finance for SMEs"**, (2010).
19) The World Bank, **"Access to Finance and Economic Growth in Egypt"**,(2010).

الفائز بالمركز الثالث

الأستاذ/ أحمد متولي بدير متولي محمد

البنك الأهلي المصري

والأستاذ/ محمد عبد الرؤوف أحمد صالح

بنك مصر

الفصل الأول: تحليل الإطار النظري لقطاعات البنوك التجارية في مصر

مقدمه:

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم وأبرز القطاعات الموجودة في العالم، إذ أنه العصب المحرك لأي اقتصاد بفعل الوظائف التي يقوم بها، فمن خلال عمليات الوساطة المالية، يعمل القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات من مختلف المصادر، وتوجيهها لتمويل ريادة الأعمال، الاستثمار في القطاع الصناعي، التمويل العقاري، التمويل متناهي الصغر، .... وغيرها من العمليات التي من شأنها إثراء الخطط التنموية وتنويعها وزيادة دورها في بناء الاقتصاد وتحقيق قيم مضافة سواء للعملاء أو المشروعات. ولهذا القطاع أهمية خاصة في الدول النامية منها مصر إذ تواجه عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول مشكلة نقص التمويل وبخاصة طويل الاجل، والتي تسعى البنوك من خلالها إلى استهداف القطاعات الأكثر إنتاجا والأكثر حاجه للتمويل.

مما لا شك فيه أن مجمل التغيرات والتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، قد كان لها تأثير كبير على الأوضاع المالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص، وفى هذا السياق لا يمكن اعتبار القطاع المالي والمصرفي في معزل عن هذه التحولات، لاسيما وأن هذه المؤسسات المالية والمصرفية تواجه حاليا مخاطر وتحديات حادة ومعقدة، بعد أن تزايدت حدة المنافسة في الأسواق الدولية وظهور ما يسمى بعولمة الأسواق المالية والمصرفية، وباعتبار القطاع المصرفي المحرك الأساسي لمشاريع التنمية والنمو الاقتصادي، ونظراً للدور الذى يلعبه هذا القطاع في حشد المدخرات وتمويل الاستثمارات وزيادة تنويع الأدوات المالية المتداولة، بالإضافة إلى تنويع المؤسسات المتعاملة، وشبكة عملاقة من العلاقات، وبالتالي تعتبر ريادة الاعمال، التمويل العقاري، الاستثمار الصناعي، والتمويل متناهي الصغر كأهم قطاعات موجودة بالبنوك، هي بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول.

ويعد الاستثمار في القطاع الصناعي، ريادة الأعمال، التمويل متناهي الصغر والتمويل العقاري من أهم المتغيرات الاقتصادية لما لهم من ارتباطات أمامية وخلفية تساهم في تعزيز وتقوية القطاعات الأخرى وزيادة القيمة المضافة، وإنها من الصناعات كثيفة العمل وبذلك فهي تساهم في خلق فرص كبيرة للعمل، فضلاً عن مساهمتها في زيادة الدخل القومي وبالتالي تحقيق النمو المتوازن والتنمية الاقتصادية، ومن هنا جاء دور البنوك لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة التوجه التمويلي لهذه القطاعات والتي لها القدرة على استغلال وتطوير الموارد البشرية التي تشجع بناء صناعات المعرفة والتكنولوجيا، والصناعات التي يمكن ان تحل محل الواردات.

ونستعرض في هذا الفصل تحليل أهم القطاعات الموجودة بالقطاع المصرفي والتي تؤثر على تحقيق التنمية والنمو الشامل وتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على الحالة المصرية وذلك في محاولة لإعادة وضع تعريف جديد لدور البنوك في تحقيق النمو المتوازن من خلال تلك القطاعات وذلك من خلال الاتي:

المبحث الأول: الأهمية النسبية للاستثمار في قطاع الصناعة في مصر

المبحث الثاني: أهمية القطاع العقاري في تحقيق النمو الاقتصادي المصري

المبحث الثالث: البنوك وتمويل المشروعات المتناهية الصغر في مصر

المبحث الرابع: تحليل واقع المشروعات الريادية في مصر

المبحث الأول: الأهمية النسبية للاستثمار في قطاع الصناعة في مصر

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الرئيسية القائدة للنمو والتنمية في كافة الدول، ولا تخل السياسات الحكومية وخاصة الاقتصادية منها من بنود وقرارات تهدف بمجملها إلى توفير المقومات اللازمة لاستمرار دور ونمو هذا القطاع، وقد ساهم القطاع الصناعي على مر التاريخ في دفع عجلة التنمية لكل الدول، ولطالما اعتبر التصنيع أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية، وأصبح الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعة بشكل عام من بديهيات السياسات الاقتصادية للدول، وأصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلى كدليل على تطورها الاقتصادي، لأن ذلك يعنى مقدرة أكبر على تحقيق التنمية المستدامة، كما يعنى المقدرة على استيعاب التقلبات الاقتصادية مما يجعل الاقتصاد اقل هشاشة في مواجهة هذه التقلبات[1].

لقد زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الصناعي بالنسبة للدول النامية لما يلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول كمصدر أساسي من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، والمحرك الذى من خلاله تنقل الأفكار الجديدة، التقنيات الجديدة، التكنولوجيا والمهارات المختلفة عبر الحدود، وتعتبر مصر من الدول النامية التي تسعى الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في القطاع الصناعي نتيجة لانخفاض معدل الادخار المحلى مقارنة بحجم الاستثمار اللازم تمويله لعمليات التنمية، كما انه يعتبر بديلا للقروض والمنح ويمثل أيضا محرك أساسي لنجاح العملية التصديرية وذلك لضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري[2].

وهناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي والتي تساعد على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية سواء تعلق الامر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات وتتمثل في طبيعة النشاط الاقتصادي، زيادة العوائد، تخفيض

---

[1] Okon, E., (2018), " Commercial Bank Credits and Industrial Subsector's Growth ", **Journal of Economics and Sustainable Development,** Vol. 5, No. 10, p.13.

[2] على عبد الوهاب، (2016)، " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على التنمية الاقتصادية في مصر "، **رسالة ماجستير غير منشورة،** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 25.

المخاطر، زيادة المبيعات، زيادة الصادرات، الرغبة في النمو والتوسع وتحقيق النمو المستدام، نقل التكنولوجيا الحديثة، تحسين وضعية ميزان المدفوعات، تخفيض مستوى البطالة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية [3].

تتركز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي على تحديد وتفسير الأسباب الدافعة لتوجه المستثمر الأجنبي الى الاستثمار في دولة ما دون غيرها، وبالتالي فلابد من توافر تلك المحددات والشروط أو المؤشرات في مصر لكي يتم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي لها والتي من أهمها حجم السوق ومعدل نموه، الموارد الطبيعية، درجة الانفتاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي والاقتصادي، الحوافز المالية والتمويلية [4].

تعتبر الصناعة أحد الركائز الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة او النامية، حتى أصبحت مؤشرا لقياس التقدم الاقتصادي، ويحتل القطاع الصناعي درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد المصري تزداد بصفه خاصه مع التطورات المحلية والدولية التي شهدها الدول في الفترة الأخيرة حيث تلعب الصناعة دوراً كبيراً في توفر فرص العمل والحد من مشكلات البطالة، هذا بالإضافة الى دورها في تنمية الانشطة الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد ودعم القدرات التصديرية للبلاد، ويقيس الاقتصاديون تقدم الدولة في مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات اساسية وهى نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي, نصيبها في الصادرات, ونصيبها في العمالة, وبالتالي فكلما ارتفعت هذه المؤشرات كان هذا دليلا على التقدم في التصنيع, وبالتالي فسوف يتم التركيز على قطاع الصناعات التحويلية كأحد أهم أركان القطاع الصناعي[5].

ازدادت أهمية قطاع الصناعات التحويلية في اقتصاديات الدول النامية خاصة بعد صدور تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام 2018 والذي أوضح أهمية الصناعات التحويلية في توليد فرص عمل خاصة في الدول النامية سواء في القطاع الخاص او القطاع العام.

---

[3] شوقي جباري، (2015)، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ص 26.

[4] المرجع السابق، ص 31.

[5] Altehburg, T., (2011), " Industrial Policy in Developing Countries ", Overview and Lessons from Seven Country Case, **Discussion Paper**, German Development Institute, Germany, p.145.

الشكل (1) يوضح إجمالي أعداد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية في القطاع العام والخاص في مصر

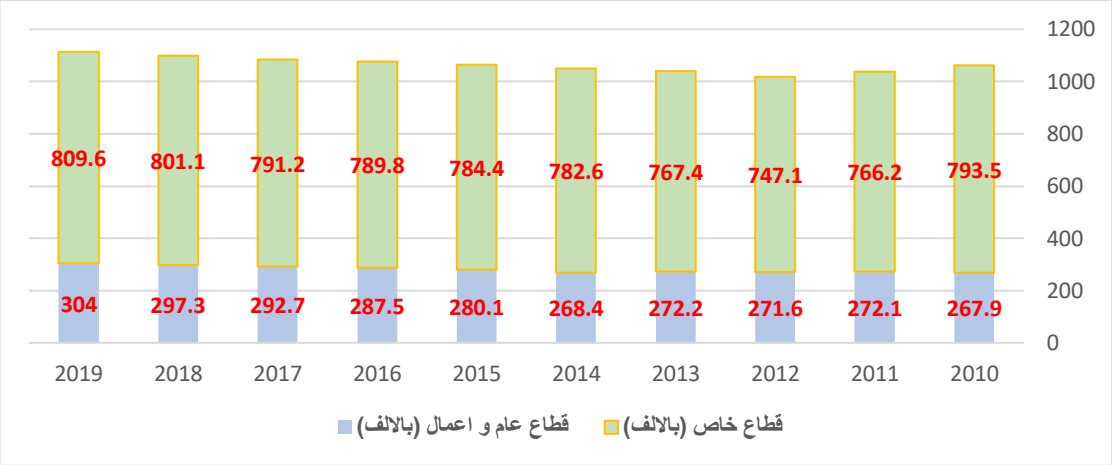

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

وبالنسبة لمصر فإن قطاع الصناعات التحويلية يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري واتضح ذلك بعد إعلان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المؤشرات الخاصة بالتعداد الاقتصادي للمنشآت لعام 2018 والتي أوضحت مساهمة الصناعات التحويلية بالنصيب الأكبر في القيمة المضافة الإجمالية.

الشكل (2) إجمالي القيمة المضافة الصافية للإنتاج الصناعي للقطاع العام والخاص في مصر

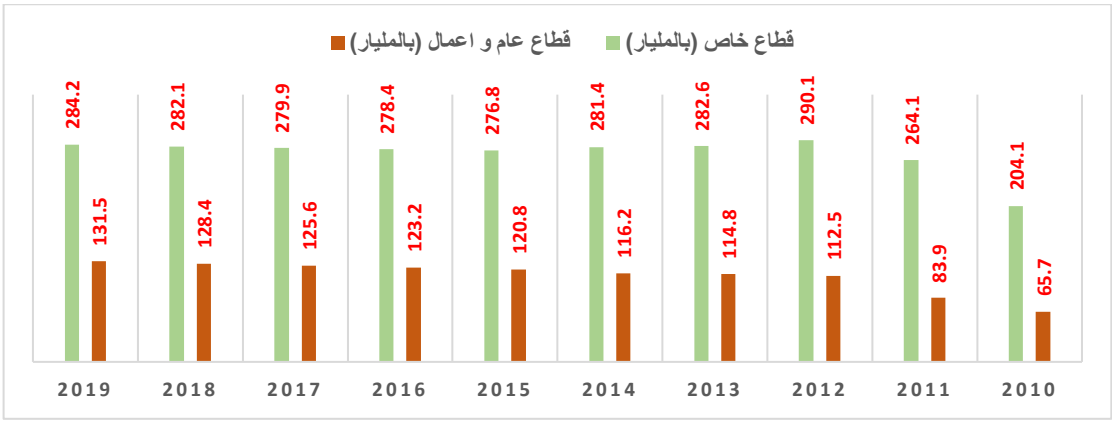

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

ساهم قطاع الصناعات التحويلية بجزء كبير من الناتج المحلى الإجمالي ويوضح الشكل التالي مدى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة حيث بلغت 597.1 مليار جم عام 2019، كما حققت الاستثمارات الصناعية نمواً ملحوظاً حيث بلغت 51.4 مليار جم وهو ما يدل على أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي لما يحققه من قيمة مضافة كبيرة وبالتالي يستحق ان يقوم القطاع المصرفي بالاستثمار في القطاع الصناعي.

الشكل (3) يوضح مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي المصري (القيمة بالمليار جم)

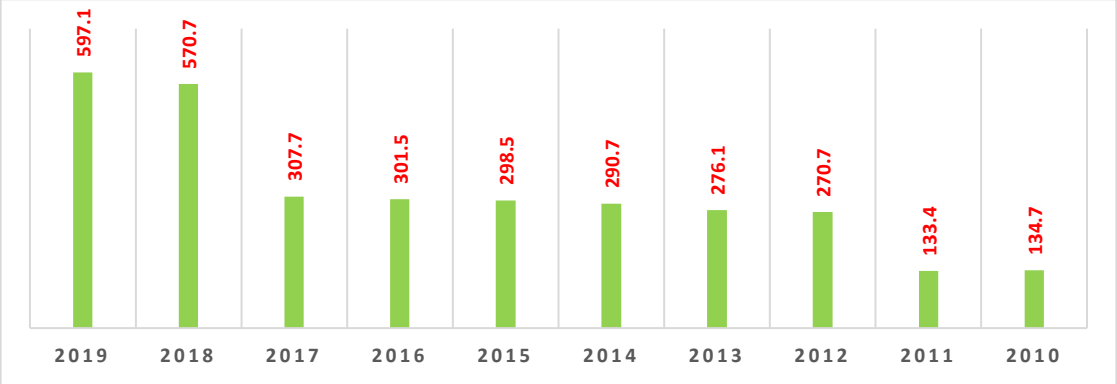

المصدر: البنك المركزي المصري، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

الشكل (4) قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي المصري (القيمة بالمليار جم)

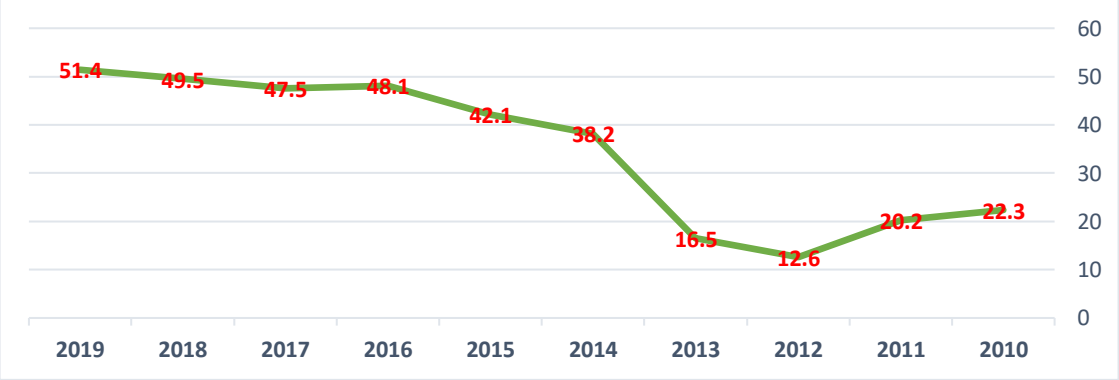

المصدر: البنك المركزي المصري، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

يتضح مما سبق الأهمية النسبية الكبيرة لقطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري من حيث قدرتها على استيعاب قدر كبير من القوة العاملة بشكل يفوق قدرة الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى تفوق القطاع من حيث مساهمته في القيمة المضافة بالإضافة الى المساهمة الكبيرة في الصادرات المصرية وبالتالي تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أهمية القطاع العقاري في تحقيق النمو الاقتصادي

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والبنوك في مجموعها تكون حلقه تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي وتعتبر احدى المعاملات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ولقد ازدادت اهميتها في العصر الحديث واصبحت تشكل فيما بينها اجهزه فعاله يعتمد عليها في تطوير وتنميه مختلف القطاعات كالقطاعات الصناعية والعقارية [6].

يمكن النظر الى التمويل العقاري على اعتباره حلقه وصل او وسيط بين المدخرين والمقترضين، حيث يتم من خلال التمويل العقاري تحويل موارد المدخرين الى المقترضين من اجل تمكنهم من شراء العقار، والتمويل العقاري يأتي من عده اشكال من الودائع الادخارية التي تقوم المؤسسة المالية بإعادة تكوينها في شكل محافظ استثماريه تمهيدا لأعاده اقراضها في صوره قروض رهن عقاري، ويعد نظام التمويل العقاري مكونا فرعيا من النظام المالي، وبالتالي يجب ان يكون متوافقا معه، بحيث يعمل النظام المالي كوسيط بين المدخرين والمقترضين.

والتمويل العقاري هو عمليه ماليه وائتمانيه وهو بهذا الوصف له طابعه القانوني، كما نجد ان له جوهره الاقتصادي المحدد وهو تلك العملية القانونية التي تهدف الى ان تضع مؤسسه ماليه تحت تصرف احد الاشخاص من مبالغ ماليه تخصص بصفه اساسيه لشراء او بناء او ترميم او تحسين المسكن [7].

ومما سبق يمكن تصنيف أسواق التمويل العقاري الى نوعين وهما كالتالي[8] :

- السوق الأولى: وهي تلك السوق التي يتم فيها نشأة وضمان وتسوية وخدمة قروض الرهن العقاري بواسطة مؤسسات التمويل العقاري والتي تتمثل في شركات الرهن العقاري وبنوك الادخار ومؤسسات الادخار والاقراض وبنوك الاتحادات الائتمانية.
- السوق الثانوي: وهي تلك السوق التي يتم فيها تداول الرهون العقارية وكذلك الأوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية بالشراء او البيع، وذلك عندما يقوم المستثمرين في سوق راس المال الثانوي بشراء تلك الأصول من مؤسسات التمويل العقاري المختلفة.

---

[6] قسيمه مفيدة، " دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن "، **رسالة ماجستير غير منشوره**، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعه خيضر، الجزائر، 2014، ص 12.

[7] المرجع السابق، ص 62.

[8] Lea, M., (2007), " The Role of the Government in the Capital Funding of Housing ", **Working Paper**, Washington, No.56.

الشكل (5) يوضح عملية التمويل العقاري في السوق الأولى والسوق الثانوي

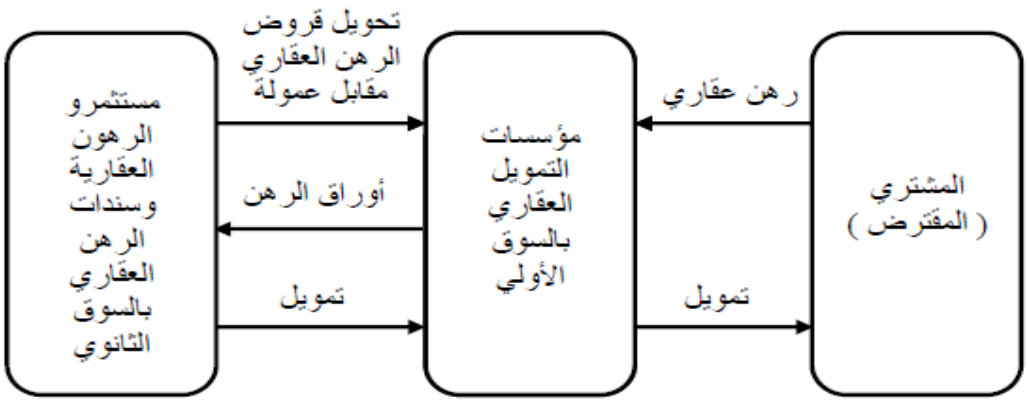

المصدر: ايمان عمر، (2015)، " تحديات قانون التمويل العقاري وحل مشكلات الإسكان"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص 99.

يشهد السوق العقاري المصري نموا ملحوظاً يجعله يتصدر القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث الاستثمارات والعمالة وقيمة الأصول وغيرها من المؤشرات الاقتصادية وينقسم السوق العقاري في مصر الى قطاعين وهما قطاع التشييد والبناء الذي يختص بإنتاج المباني والإنشاءات المختلفة، وقطاع الأنشطة العقارية الذي يشمل الملكية العقارية ورجال الاعمال.

الشكل (6) يوضح قيمة الاستثمارات في القطاع العقاري المصري – القيمة بالمليار جم

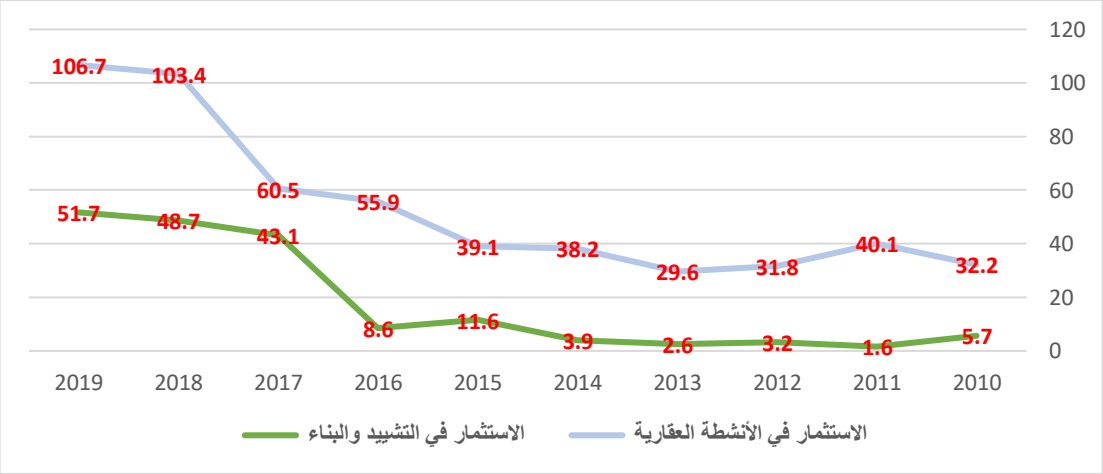

وزارة التخطيط، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

ووفقاً لبيانات وتقارير الهيئة العامة للرقابة المالية فنجد ارتفاع اعداد المستثمرين في القطاع العقاري فضلاً عن زيادة قيمة التمويل الممنوح للقطاع العقاري من القطاع المصرفي وغير المصرفي الموجه لنمو القطاع العقاري في مصر.

الجدول (1) قيمة التمويل العقاري المصري وفقاً لفئات الدخل (القيمة بالمليون جم)

الدخل الشهري بالجنيه	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حتى 1750	478.6	676	790	822	870	892	913	934	952
من 1751 الى 2500	65	152	152	164	166	169	175	178	185
من 2501 الى 5000	123.7	77	77	78	79	82	86	91	94
من 5001 الى 10000	103.5	114	128	128	135	136	142	147	151
من 10001 الى 20000	161	182	218	240	280	291	299	314	325
من 20001 الى 100000	686.2	917	1186	1354	1521	1611	1621	1637	1646
اكثر من 100000	800	987	1222	1474	1784	1977	2011	2023	2043
الإجمالي	2418	3104	3773	4260	4835	5158	5247	5324	5396

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، **تقارير سنوية**، اعداد مختلفة.

ساهم القطاع العقاري بجزء كبير من الناتج المحلى الإجمالي المصري ويوضح الشكل التالي مدى مساهمة القطاع العقاري سواء من خلال التشييد والبناء أو الأنشطة العقارية في الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة. كما يساهم القطاع العقاري المصري بنسبة كبيرة في حل مشكلة البطالة من خلال مساهمته في تشغيل العديد من العمال في القطاع العام والأعمال أو القطاع الخاص.

الشكل (7) يوضح قيمة مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلى الإجمالي المصري – القيمة بالمليار جم

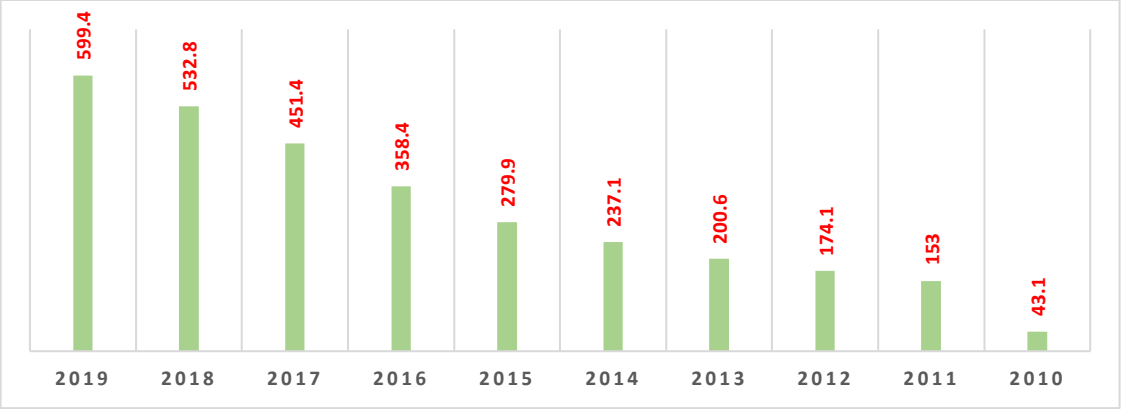

المصدر: البنك المركزي المصري، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

الشكل (8) يوضح عدد المشتغلين في قطاع التشييد والبناء في القطاع العام والأعمال والخاص – بالألف عامل

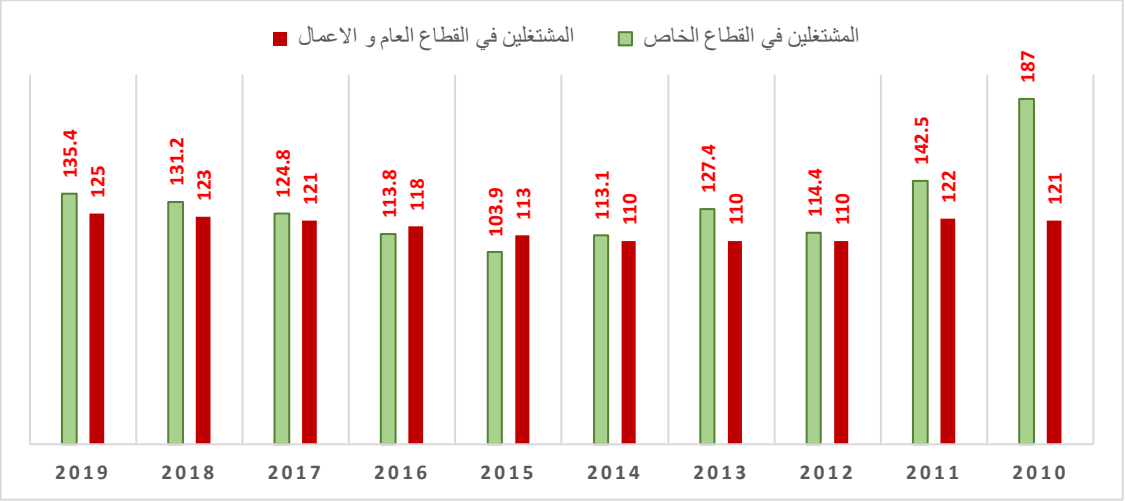

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

مما سبق يتضح أن القطاع العقاري يلعب دوراً فعال في دعم الاقتصاد القومي من خلال مساهمته في خلق وظائف وتحقيق قيمة مضافة فضلاً عن مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي، حيث يحظى القطاع العقاري بأهمية كبية نظراً للدور الذي يلعبه في تحقيق النمو والتنمية المستدامة حيث يعتبر أحد أهم مؤشرات تقدم الدول، وفى مصر تعتبر المبادرات التي يقدمها البنك المركزي والتي اخرها مبادرة البنك المركزي 2020 لتمويل محدودي ومتوسطي الدخل تهدف في الأساس الى تنشيط الاقتصاد المصري، خاصة ان هذا القطاع يدعم أكثر من 90 صناعة.

المبحث الثالث: البنوك وتمويل المشروعات المتناهية الصغر في مصر

تعول البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر لعام 2030، وزيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية. يعتمد الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير على وجود مطلبين رئيسين يتمثلان في: توفر بيئة الأعمال الداعمة وفرص النفاذ للتمويل. حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ما بين 90- 99% من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22-80%. كما تسهم بنحو 10- 49% من فرص التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60% مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع [9] .

يشير التمويل المتناهي الصغر الي عملية التعامل المصرفي مع الفقراء ويتم تصنيفه بأنها قروض منخفضة التكلفة وذو درجة عالية للسداد. وتهدف الي تنظيم الفقراء في مجموعات متماسكة صغيرة ذاتية المساعدة من أجل توجيه عملية التمويل الانتاجية والاستهلاكية لأعضاء هذه المجموعات وتحقق الاستقلال الذاتي لأعضاء المجموعات والاستقلال الاجتماعي والاقتصادي والقضاء على الفقر[10] .

تتميز المشروعات المتناهية الصغر بمجموعة من الخصائص الأساسية والفرعية تتمثل فيما يلي[11]:

- **الحجم:** حيث جري العرف على أنه لا يزيد مالكوها وعاملوها عن 10أفراد.
- **محدودية الدخل**: يتميز المالكون والعاملون بهذا المشروعات بأنهم ذو دخل محدود للغاية.
- **نشاط غير رسمي:** تتميز بأنها تعمل في أطار غير رسمي لعدم قدرة مالكيها على تسجيلها وإشهارها رسميا في أنظمة التسجيل التجارية والصناعية والزراعية بالدولة.
- **الظروف الصعبة:** تتميز بأن البيئة المحيطة بها تشير إلى ظروف غير مواتية لحياه عادية.

أشار الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر في تقرير مؤشرات تطور أرصدة التمويل متناهي الصغر خلال 4 أعوام متتالية من 2016 -2019، ليتيح التعرف على معدلات نمو المحفظة الائتمانية لنشاط التمويل متناهي الصغر خاصةً في ظل القفزات الملموسة التي سجلتها الصناعة خلال تلك الفترة. حيث بدأ الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر في رصد مؤشرات صناعة التمويل متناهي الصغر بنهاية عام 2016 وتم رصد النتائج وفقا للتعريف الموضح بقانون 141 لسنة2014 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر

---

[9] هيه عبد المنعم، طارق إسماعيل، (2019)، " النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، **ورقة عمل بحثية**، صندوق النقد العربي، ص 13.

[10] Sudhir, K., (2011), " Micro-Finance and Rural Enterprises: An Analysis of Operational Performance and Constraints in the Shg-Bank Linkage Program in India", **Working Paper**, Eurasian Economic Review 1, p.29.

[11] **المرجع السابق**، ص 31.

في مصر الذي ينص في مادته رقم (2) **أن التمويل متناهي الصغر هو كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة ألف جنيه**، وأشار الاتحاد المصري للتمويل المتناهي الصغر أيضا إلي أن الدولة المصرية تقدم التمويل للمشروعات المتناهية من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية وهي [12]:

1- الجمعيات والمؤسسات الاهلية: حيث تقدم التمويل من خلال فئات من الجمعيات الاهلية:
- جمعيات الفئة (أ) وعددها 17 جمعية والتي تتكون محفظتها من 50 مليون جنية مصري فأكثر.
- جمعيات الفئة (ب) وعددها 16 جمعية، والتي تتكون محفظتها من 10 مليون جم الي 50 مليون جم.
- جمعيات الفئة (ج) وعددها 915 جمعية، والتي تتكون محفظتها أقل من 10 مليون جم.

2- شركات التمويل المتناهي الصغر.

3- القطاع المصرفي المصري.

الجدول (2) تطور محفظة التمويل متناهي الصغر في مصر من 2016- 2019 -2019 (بالمليون جم)

الجهات المقدمة للتمويل	2016	2017	2018	2019
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	3441	4599	6296	8217
شركات التمويل متناهي الصغر	1045	2520	5253	8298
(البنوك) مباشر أفراد أو شركات حتى 100 ألف جنيه	1946	3800	6240	9666
إجمالي الأرصدة	6432	10919	17789	26181

المصدر: الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

الشكل (9) النسبة المئوية للحصة السوقية للتمويل متناهي الصغر في مصر 2019

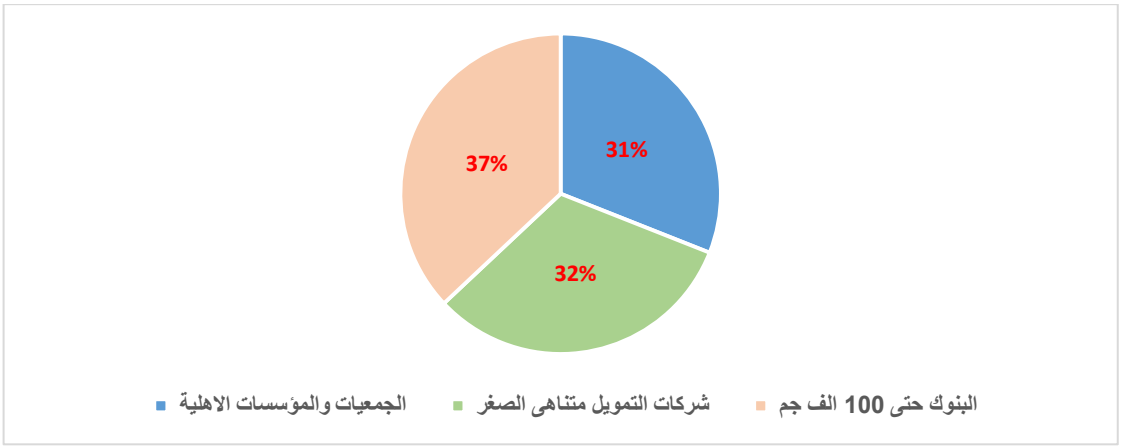

المصدر: الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

[12] **الموقع الرسمي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر.**

الشكل (10) عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر في مصر – (القيمة بالألف جم)

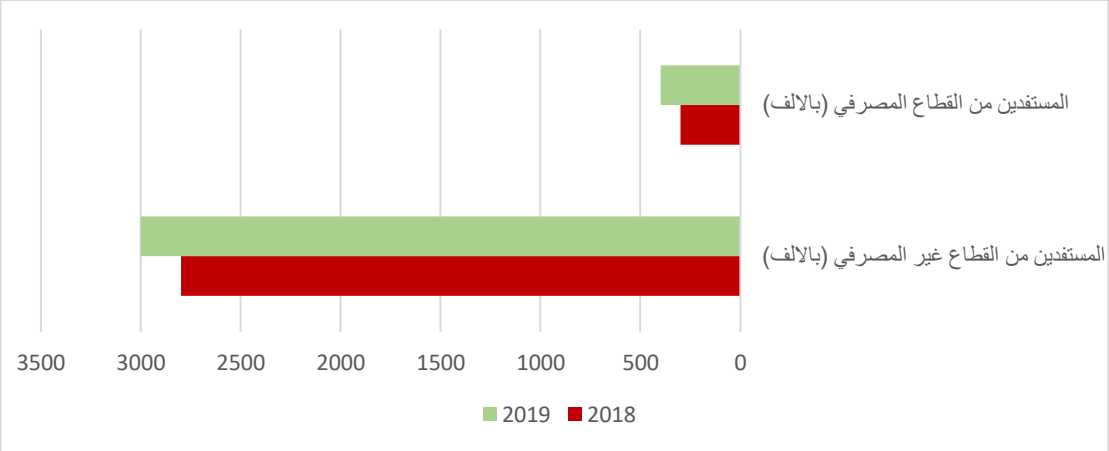

المصدر: الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

ومن الشكل السابق يتضح زيادة عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر بالقطاع المصرفي والمستفيدين من التمويل من القطاع غير المصرفي، حيث نجد ان عدد المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر من القطاع غير المصرفي بنهاية عام 2019 بلغ عدد 3 مليون مستفيد مقارنة 400 ألف مستفيد من التمويل من القطاع المصرفي. بينما بلغ عدد المستفيدين من القطاع المصرفي خلال عام بنهاية عام 2018 حوالي 300 ألف مستفيد مقارنة 2.8 مليون مستفيد من غير القطاع المصرفي، وأشار الاتحاد المصري أيضا إلى أن حجم المعاملات الالكترونية في سوق التمويل المتناهي الصغر بنهاية عام 2019 بلغ أجمالي معاملات صرف التمويل من خلال المدفوعات الالكترونية مبلغ 316 مليون تقريبا بإجمالي عدد مستفيدين 23 ألف عميل تقريبا، بينما بلغ إجمالي معاملات سداد التمويل مبلغ 45.5 مليون تقريبا بإجمالي عدد عملاء حوالي 24 ألف عميل. بينما بلغ خدمات توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر في نهاية عام 2019 مبلغ 385.8 مليون جم بإجمالي عدد عملاء تأمين متناهي الصغر 28.67 ألف عميل، بإجمالي اقساط مدفوعة 1.741 مليون جم، وبلغت حجم الفجوة في عدد المستفيدين الذين لم يتم وصول التمويل والدعم الفني لهم حوالي 9.7 مليون مستفيد [13].

ومن خلال العرض السابق يمكن تحديد أهم نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص التي تواجه سوق قطاع التمويل المتناهي الصغر المصري من المساعدة في وضع الحلول العلمية في التغلب عليها من زيادة مساهمة هذا القطاع بشكل فعال ومستدام في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن.

[13] **الموقع الرسمي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر.**

الجدول (3) تحليل SWOT للمشروعات متناهية الصغر

نقاط الضعف	- انخفاض دخل أصحاب المشروعات. - معظم هذه المشروعات خارج القطاع الرسمي. - ارتفاع تكلفة التسجيل الرسمي. - صعوبة وجود كيان مستقل بالنشاط لمعظم ملاك هذه المشروعات. - تركز معظم مشروعاته بصورة أساسية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة واهمال القطاع الصناعي. - ضعف الخدمات التأمينية والصحية والتعليمية المقدمة للموارد البشرية المقدمة لهذا القطاع. - ضعف دور المؤسسات المالية المصرفية في مجال تمويل المشروعات المتناهية الصغر نظراً لارتفاع مخاطر هذه المشروعات.	نقاط القوة	- تركز معظم المشروعات المتناهية الصغر بالقرب من مصدر الخامات الاساسية بالمجتمع مثل المنتجات الزراعية والسمكية والحيوانية وغيرها والتي تمثل المادة الخام لأي صناعة. - اتساع سوق المشروعات المتناهية الصغر. - امتصاص عدد كبير من القوي البشرية العاطلة بالمجتمع. - مساهمته الكبيرة في الناتج القومي الإجمالي والقوة العاملة.
التحديات	- عدم قدرة المشروعات على المنافسة مع الشركات الكبيرة مما يزيد من نسب تعثر العديد من المشروعات المتناهية الصغر. والتي يمكن التغلب عليها من خلال وجود أطار عمل تكاملي بين المشروعات متناهية الصغر والشركات الكبيرة وكافة الاطراف ذات المصلحة من أجل تعزيز القيمة المضافة لكافة الاطراف. - ضعف وتباعد فرص التدريب والتأهيل لأصحاب المشروعات المتناهية. والتي يمكن التغلب عليها من خلال مراكز التدريب والتأهيل المتنقلة. - توطن معظم هذه المشروعات بالقري والريف بعيداً عن مراكز الخدمات الحكومية والخدمات التدريبية والشركات الكبيرة والمؤسسات التعليمية والبحثية.	الفرص	1. العدد الكبير لعملاء المشروعات المتناهية الصغر مقارنة بباقي قطاعات المشروعات مما يمثل فرصة كبيرة من أجل الاستغلال الامثل لهم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي واستمراره بمعدلات مرتفعة. 2. قوي العمل البشرية غير الرسمية بمجال المشروعات المتناهية التي تمثل محرك رئيسي للنمو الاقتصادي. 3. تصميم المنتجات التمويلية للشركات الكبيرة الموجهة لشبكات الاعمال المرتبطة بقطاع المشروعات المتناهية المرتبطة بالشركات الكبيرة.

المصدر: **من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر مختلفة.**

مما سبق يتضح أهمية سوق تمويل المشروعات متناهية الصغر، والتحديات التي تواجه نمو هذا السوق الواسع ومضاعفة مساهمته في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام وكيفية استغلال القطاع المصرفي لهذا القطاع لتحقيق قيم مضافة كبيرة. لذلك سوف نسعى في الأجزاء التالية من الدراسة للتعرف على أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس مساهمة هذا القطاع الحيوي في النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام والتي منها عدد المشروعات الإنتاجية والصناعية الرسمية، عدد المستفيدين من حزمة الخدمات المصرفية التمويلية، حجم المحفظة التمويلية، عدد المشروعات متناهية الصغر، وحجم الفجوة التمويلية في القطاع في السوق المصري.

المبحث الرابع: تحليل واقع المشروعات الريادية في مصر

زاد الاهتمام في السنوات الاخيرة بريادة الأعمال بسبب التقدم التكنولوجي والعولمة، وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص حتى يكون له دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية. والريادة ليست ظاهرة جديدة، وليست نتاج القرن العشرين، بل استخدمت هذه الكلمة لأول مرة من قبل الاقتصادي ريتشارد كانتيلون (R.Cantlion) عام (1680-1734م)، وجان باتيست ساي (B.Say) في بداية القرن التاسع عشر، وعبر عنه بنوع من الشخصية التي علي استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة، وتقبل المسئولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة، ويرجع مفهوم رائد الاعمال إلي العالم الاقتصادي شومبيتر Schumpeter (1883-1950) ، اذ عرف الريادي بانة هو ذلك الشخص الذي لديه الارادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلي ابتكار ناجح. ومن ثم فان توافر ريادة الاعمال في الصناعات المختلفة تنشئ منتجات جديدة أو تحسن منتجات موجودة، وهذا بالتالي يساعد على التطور التجاري والصناعي وتحقيق قيمة مضافة، ومن ثم يدفع عملية التنمية الاقتصادية [14] .

وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم ريادة الاعمال، منها ما يلي:

أشارت دراسة (الخربطلي ،2018) إلى أن ريادة الأعمال هي عملية إنشاء منظمة (منظمات) جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد إنشاء عمل / أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة [15] .

بينما عرفت دراسة (Florian Léon,2019) ريادة الاعمال بأنها أنشطة الفرد أو مجموعة من الافراد تهدف الي بدء مشروع اقتصادي في القطاع الرسمي وفي شكل قانوني، أي يركز على التسجيل القانوني الثابت للمشروع في القطاع الرسمي [16] .

وأشارت دراسة (Yenchun Jim Wu,2018،Ying-Jiun Hsieh) إلى ريادة الاعمال بأنها عملية تصميم وأطلاق وأدارة الأعمال والمشروعات الجديدة التي تلعب دوراً محوريا في التنمية وتسويق التقنيات الجديدة. (Drucker, 1985)، ومن خلال هذه العملية تصبح الأفكار الابداعية ابتكارات مفيدة وحلول للعملاء تساعد في حل المشكلات. ويشير الابتكار إلى عملية ترجمة فكرة أو اختراع إلي منتج أو خدمة تخلق قيمة مضافة للعملاء والاطراف ذات المصلحة سواء في المشروعات القائمة او الجديدة والتي تعتبر أمراً ضروريا لتحقيق الريادة في هذا المجال. وان الشركات الريادية الجديدة مثل المشروعات الصغيرة والمتناهية والمتوسطة الجديدة تواجه تحديات معينة مثل نقص الموارد، وتحديات التكنولوجيا وظائف تنظيم وادارة الاعمال والدخول لعصر المعرفة الرقمية المطورة [17].

---

[14] خالد عبد الوهاب، (2017)، " ريادة الاعمال مفتاح التنمية الاقتصـــادية في العالم العربي "، **ورقة عمل بحثية**، اتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية. ص 6.

[15] عمر خربوطلى، (2018)، " ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، **ورقة عمل بحثية**، المشاع المبدع، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ص 3-4.

[16] Florian, L., (2019), " Long-term Finance and Entrepreneurship ", **Working Paper**, Economic Systems, p. 19.

[17] Ying, J., & Yenchun, J., (2018), " Entrepreneurship Through the Platform Strategy in the Digital Era: Insights and Research Opportunities", **Working paper**, Computers in Human Behavior, p.2.

ويرجع اهتمام العالم والاقتصاديات الناشئة بالمشروعات الريادية وريادة الأعمال لسببين هما: اولاً: زيادة توجه الاقتصاديات الناشئة الي السوق والتوسع والانتشار في الاسواق الجديدة التي تلعب دوراً رئيسياً في التنمية. ثانياً: ارتفاع مستوي الفكر الريادي ورح المبادرة في الاقتصاديات الناشئة عن الاقتصاديات المتقدمة نظراً لانخفاض دخول الافراد في الاقتصاد وزيادة الدافع الي المخاطرة من زيادة دخولهم [18] .

وتتمثل أهمية المشروعات الريادية وريادة الاعمال بالمجتمع فيما يلى [19]:

1- يخلق ثروة للمجتمع وللأفراد كذلك وزيادة الناتج المحلي من السلع والخدمات.
2- يساهم في تنمية مهارات البحث والابتكار في المجتمع.
3- يوفر فرص عمل كثيرة وتحقيق قيم مضافة كبيرة.
4- يحقق الاكتفاء الذاتي للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للعاملين به.
5- ارتفاع نسب قشط الاسواق بالمجتمع وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

كثيراً ما يتم الخلط من جانب الباحثين بين مفهوم ريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية والصغر، لهذا سيوضح الجدول التالي الفرق بين مفهوم المشروعات الريادية ومفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر [20]:

الجدول (4) معايير الاختلاف بين المشروعات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

البيان	المشروعات الريادية		المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر	
جديدة أو قائمة	مشروعات ناشئة	مشروعات ريادية قائمة	مشروعات جديدة	مشروعات قائمة
درجة الابتكارية	يقوم بابتكار نماذج أعمال ومنتجات وخدمات جديدة	حل مشاكل لنماذج أعمال ومنتجات وخدمات قائمة	محاكاة نماذج أعمال ومنتجات وخدمات قائمة بالفعل	
النمو	يسعي لتحقيق معدلات نمو سريعة وربحية مرتفعة جداً		يسعي لتحقيق ربحية مرضية	
خلق الثروة	يهدف إلي خلق الثروة بصفة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الاحلام البسيطة مثل (شركة جوجل).		تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضي لصاحبه يتجاوز ويكون أفضل من دخل التوظيف التقليدي.	
بناء الثروة	تبني الثروة في وقت قياسي قصير جداً خلال حياته العملية.		على مدي زمني طويل.	
المخاطرة	المخاطرة العالية		تنشد الأمان والتقليدية وتبتعد عن المخاطرة	
الابتكار والابداع	تعزيز الابتكار والمعرفة والابداع والافكار الجديدة المربحة التي تحقق الميزة التنافسية المستدامة.		التقليد للأخرين	

[18] Anis, O., (2020), " Formal Versus Informal Entrepreneurship in Emerging Economies: The Roles of Governance and the Financial Sector ", **Journal of Business Research**, No.108, p.277.

[19] Lovely, Y., (2013), " Entrepreneurship and Small Business Management ", **Working Paper,** Lovely Professional University Phagwara, p.13.

[20] نجية الكنوني، (2014)، **" ريادة الأعمال ودور المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة في الحد من البطالة"، ورقة عمل بحثية،** الجزائر، ص 114.

حل مشكلة	**تعمل على إيجاد حل لمشكلة غير واضح كيف يمكن حلها، وغير مضمون نجاح هذا الحل.**	**لا تقوم بحل مشكلة.**
الشمول	**كل مشروع ناشئ (Startup) هو ريادة أعمال (Entrepreneurship) وليس كل ريادة أعمال (Entrepreneurship) هو مشروع ناشئ (Startup)**	**كل مشروع ريادي قد يكون مشروع متوسط أو صغير أو متناهي الصغر وليس العكس.**

المصدر: من أعداد الباحثين.

بدراسة واقع ريادة الاعمال في الدولة المصرية نجد الحكومة المصرية سعت في استراتيجية التنمية المستدامة 2030 إلى توجيه الاقتصاد الوطني إلى مسار النمو المتوازن والمستدام الذي يأتي على رأس اولويات الحكومة المصرية. وتتمثل رؤية مصر 2030 في " أن تمتلك مصر الحديثة اقتصاداً تنافسياً ومتوازناً ومتنوعاً، يقوم على الابتكار والمعرفة، ويتميز بنظام بيئي تعاوني متوازن ومتنوع، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوي معيشة المصرين. وأن الحكومة ملتزمة بخلق اقتصاد فعال يساعد في نمو القطاع الخاص بحيث يمكن للشركات أن تصل إلى إمكاناتها الاقتصادية والتنموية القصوى، وهذا يتمثل في بناء اقتصاد عريض مترسخ في مستويات أعلي من الاستثمار في الأعمال التجارية والأسواق المفتوحة والتنافسية وتعزيز التصدير المحتمل. وتعترف الحكومة المصرية بالدور المركزي لريادة الأعمال في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ودعم هذا القطاع مهم للوصول إلى اقتصاد متوازن ومتنوع.[21]

يعتبر مفهوم المشروعات الريادية حتى عام 2017 في الفكر المصري مرادف في معناها لمفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الجديدة المسجلة رسمياً، ولم يتم الالتفات الي مفهوم المشروعات الريادية بمعناه الحقيقي الذي يحفز عملية الابتكار والابداع بالمجتمع إلا بعد منتدى شباب العالم بشرم الشيخ عام 2017 حينما أعلنت القيادة السياسية في واحدة من توصيات المؤتمر بإنشاء أول مركز إقليمي لدعم ريادة الأعمال في مصر. وأشار تقرير عن شركة ماجنيت أن مصر أسرع أسواق الشركات الناشئة نمواً في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال السنوات الثلاثة الماضية بسبب تعزيز الدولة المصرية لفكر ريادة الاعمال، وانخفاض معدل التضخم، واتجاه الاقتصاد المصري للانتعاش وثقة الناس في أنشاء مشاريعهم الخاصة [22] .

[21] وزارة التجارة والصناعة المصرية، (2018)، " الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات -المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الاعمال: استغلال فرص التحول الاقتصادي"، **تقرير وزارة التجارة والصناعة**، ص 18-20.

[22] WWW. Wamda.com.

الجدول (5) تحليل SWOT للمشروعات الريادية وريادة الاعمال في مصر

نقاط الضعف	- عدم توافر مصادر التمويل الملائمة لطبيعة نشاط المشروعات الريادية. - القيود البشرية التي يتم وضعها من قبل الانسان للمشروعات الريادية. - التنافر المؤسسي نتيجة عدم الاهتمام بوضع اللوائح والقوانين المنظمة لريادة الاعمال. - حجم الاقتصادي غير الرسمي الكبير.	نقاط القوة	- حضانات الاعمال. - برامج رواد الاعمال. - انخفاض معدل التضخم. - الافتقار الي وظائف مثيرة للاهتمام لدي الشباب.
التحديات	1- توفير البيئة الملائمة للحكم الرشيد والتي تتمثل في: - الجودة المؤسسية والتنظيمية وفعالية الحكومة. - الاستقرار السياسي وسيادة القانون. - المحاسبة والمسئولية والسيطرة على الفساد. 2- الاندماج في الاقتصاد الرسمي. 3- عدم التكامل بين الاطراف ذات المصلحة في مجال ريادة الاعمال من اجل زيادة القيمة المضافة من المشروعات الريادية.	الفرص	1- البرامج التعليمية والتدريبية. 2- رجال الاعمال أصحاب الشركات الكبيرة. 3- ابراز جوانب الطلب للرياديين والتي تتمثل في فرص اقتصادية. 4- ابراز جوانب العرض لكافة فئات المجتمع مثل مصادر التمويل للمشروعات الريادية مواقع التعليم والتدريب الريادي والشركات الداعمة في حلقات سلسلة القيمة والشركات الحاضنة، ومنصات وحضانات ومسرعات الاعمال.

المصدر: **من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر مختلفة.**

مما سبق يتضح أهمية المشروعات الريادية التي تعزز الابتكار والابداع وتمويلها، وبالتكامل مع قطاع الاستثمار الصناعي، العقاري، المشروعات متناهية الصغر في تحقيق النمو الشامل المتوازن والمستدام في الاقتصاد المصري.

الفصل الثاني: تحليل الإطار النظري للنمو المتوازن والتنمية المستدامة في مصر

مقدمه:

حقق العالم مكاسب مذهلة على صعيد التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين، فقد انخفض مستوى الفقر المدقع انخفاضاً مهماً، وتحسنت القدرة على الحصول على التعليم الأساسي، واختراقات جوهرية في تمكين المرأة، لقد أسهم السعي الى تحقيق الأهداف الإنمائية في تحقيق هذا التقدم ومكن البشر في مختلف انحاء العالم من تحسين مستوى معيشتهم وافاقهم المستقبلية، وعلى الرغم من هذه المكاسب المهمة، لا يزال يوجد واحد من التحديات الأساسية، إذ يعيش أكثر من 700 مليون انسان في العالم على اقل من 1.90 دولار امريكي في اليوم.

يتطلب النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات والصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة العرض، أما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وتحقيق القيم المضافة بالإضافة الى عدم الاخلال بالتوازن بين القطاعين المحلى والخارجي، لان عوائد الصادرات هي

مصدر مهم لتمويل التنمية. والنمو المتوازن لا يعنى نمو كافة الصناعات والقطاعات بمعدل واحد بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة كل قطاع.

يتمتع القطاع المصرفي بمزايا تنوع الأنشطة والخدمات غير المحدود والمرونة مما يكسبه القدرة على خدمة جميع الأغراض الاقتصادية بكفاءة، وذلك فضلاً عن القدرة على التعاون والتكامل بشكل مثالي مع أطراف التنمية من المؤسسات الاستثمارية الخاصة أو الجهات الحكومية العامة مما يجعل هذا القطاع شريكاً اساسياً في خطط التنمية الاقتصادية، ويتثمل الهدف الاستراتيجي للقطاع المصرفي في إقامة قطاع مالي محفز للنمو المستدام وداعم للشمول المالي، وكيفية تحويل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات إلى تنمية مستدامة تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول وخفض معدلات الفقر، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة.

ويساهم القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة بشكل كبير، حيث أصبح لا يقتصر دور البنوك فقط على التمويل بل أصبح مبادر وداعم قوى بمشروعات البنية التحتية، ليس ذلك وحسب بل تحقيق وتهيئة التمويل الخارجي للعديد من المشروعات من خلال الشراكات مع البنوك الدولية وذلك اعتمادا على قاعدة البيانات الضخمة التي يسيطر عليها القطاع المصرفي لتحقيق قيمة مضافة كبيرة. ولابد من توجه البنوك أيضا للاستثمار البشرى، كما في مبادرة البنك المركزي مع جامعة النيل "رواد النيل" يجرى فيها دعم حاضنات خاصة برواد الاعمال لمساعدة الشباب في تنفيذ أفكارهم وابتكاراتهم ومشارعهم وذلك لتنمية أعمالهم في مجال الصناعة.
ونستعرض في هذا الفصل تحليل مفهوم النمو المتوازن الشامل والتنمية المستدامة وأهدافها كالتالي:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام على مستوى الاقتصاد الكلي

المبحث الثاني: دور البنوك المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام على مستوى الاقتصاد الكلي

تظل الأرقام المطلقة تحمل الكثير من علامات الاستفهام، وبخاصة إذا كانت تتعارض مع الواقع المعيشي . وخير دليل على ذلك ما ينشر عبر التقارير الدولية والإقليمية عن الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا، وكذلك معدلات النمو المتحققة لهذا الناتج .فالأرقام تعكس تحسنا مضطردا، بينما الواقع يفرز المزيد من الفقر والبطالة، والكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، لذا أخفقت معظم هذه الدول في اللحاق اقتصاديا بالبلدان الصناعية المتقدمة في عمليه النمو الاقتصادي. فالتقارير الأخيرة تشير إلى أن بلدان شمال إفريقيا قد نقص أداؤها بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى .ووفقا للبنك الدولي، فإن" النتائج على أرض الواقع، ولا سيما النمو، ما زالت مخيبه للآمال، ووفقا لما ذكره خبراء مختلفون، فان المسؤولية الرئيسية عن أداء النمو الاقتصادي الضعيف وغير مستدام تقع على عاتق دول شمال إفريقيا نفسها .وتشمل إخفاقات السياسات المحلية والتدخل القوي للدولة، وضعف الاندماج في التجارة الدولية وعدم كفاية الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر[23].

من هنا تأتي ضرورة التعرف على مجموعة من المفاهيم الاقتصادية بشكل واضح، حتى نستطيع أن نحدد أسباب عدم تحقيق الدول النامية ومنها مصر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام الذي يحقق رفاهية أفراد مجتمعاتها المأمولة، ومن هذه المفاهيم مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام.

أولاً: التنمية الاقتصادية

إن تحديد مفهوم لمصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، إلا أنهم يجمعون على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع .وفي هذا الصدد يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي[24] :

يرى جيرارد ماير(Gerald Maier) بان" التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن ."كما يعرفها كذلك" التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل والمساواة ."

عرف (Kindle Berger) التنمية الاقتصادية بأنها" الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها."

يرى (Baldwin Meier) بان التنمية هي " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم."

---

[23] فاطمة بن زايد، (2018)، " محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل "، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، العدد الرابع، ص 109.

[24] كبدانى سيدي، (2018)، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ص 57.

من خلال التعاريف السابقة أشارت دراسة (ضيف أحمد، 2015) إلى آنه يمكن اشتقاق تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها" التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع."

ثانياً: النمو الاقتصادي

على عكس التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف المجالات، فان مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعا من مفهوم التنمية، وهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي والتي نأخذ منها ما يلي:

يرى **ريمون بار** أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الثروات المتاحة والسكان "أما **فرنسوا بيرو** فيرى النمو بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما."

يعتبر P.a. Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه .وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه" الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي "

يشتمل النمو الاقتصادي " ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات[25]

ثالثاً: النمو الشامل

وفقا لخبراء المنتدى الاقتصادي العالمي يعرف **النمو الشامل** بانة النمو الذي يساهم في التطوير الحالي للفئات الأكثر ضعفاً، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الاجيال القادمة (أي مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة). [26]

قدم تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أداة مناسبة لتقييم التنمية المستدامة والنمو الشامل لدول العالم، وهو مؤشر التنمية الشاملة، والذي يحتوي تقييم سنوي للتنمية لأكثر من 100 دولة، حيث تتمثل مكونات المؤشر في ثلاثة مكونات وهي النمو والتنمية، الشمولية، المساواة والاستدامة بين الاجيال. ويتم تصنيف الدول حسب مستواها الحالي للتنمية الشاملة جنباً الي جنب مع مؤشر جودة الحياة على مدي السنوات الخمس الماضية. ومما سبق يمكن تحديد خصائص النمو الاقتصادي التقليدي، والنمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام من خلال الاتي:

---

[25] احمد ضيف، (2015)، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه لجزائر، ص. ص 2:11.

[26] Barinova, V., (2020), " Inclusive Growth and Regional Sustainability of Russia ", ISSN 2079-9705, **Regional Research of Russia**, Vol, 10, No, 1, p.11.

الجدول (6) خصائص نموذج النمو الاقتصادي التقليدي

معيار التقييم	خصائص نموذج النمو الاقتصادي التقليدي	
الاستدامة	يركز علي النمو الاقتصادي للأجيال الحالية فقط	اهمال رفاهية الاجيال القادمة ونصيبهم في الموارد الطبيعية
المنظور الاقتصادي فقط	التركيز علي المنظور الاقتصادي عند قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	اهمال المنظور الاجتماعي والبيئي والتكنولوجي ، وكافة الاطراف ذات المصلحة بالمجتمع
القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو	تركز اعتماد النمو الاقتصادي السنوي علي قطاع واحد او عدة قطاع قليلة لا تتجاوز الخمس قطاعات مثل (القطاع النفطي او السياحة وغيرها).	عدم التنوع والتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي علي كافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمع
عدم العدالة في توزيع النمو	قلة وانعدام استفادة الشريحة الاكبر والاكثر فقراً من السكان من النمو الاقتصادي السنوي	الاستفادة من النمو الاقتصادي في شريحة صغيرة من المجتمع وهم الاكثر رفاهية
استهلاك الموارد	الاعتماد علي الموارد الطبيعية غير المتجددة بنسبة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي	ضعف الاعتماد علي الموارد الطبيعية المتجددة ، و غير الطبيعية (المصنعة)
مقياس النمو الفردي	الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي من السلع والخدمات بالمجتمع عن سنة الاساس	
سنة الاساس (الماضي)	الناتج المحلي الاجمالي من السلع والخدمات بالمجتمع في سنة الاساس	

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (7) خصائص نموذج النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام

معيار التقييم	خصائص نموذج النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام	
الاستدامة	التركيز علي رفاهية الاجيال الحالية والمستقبلية بعد 100 عام من الان	التركيز علي زيادة نصيب الفرد من الأجيال الحالية والمستقبلية من الموارد الطبيعية وغير الطبيعية بالمجتمع.
المنظور الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام	التركيز علي المنظور الاقتصادي ، والاجتماعي ، والبيئي ، والعمراني ، والتكنولوجي عند القيام بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام.	التركيز علي القطاع الخاص، والعام والعائلي ، والخارجي.
القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو	تركز النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام علي كافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمع بنسبة متقاربة ومتوازنة.	شمول كافة القطاعات الاقتصادية في المساهمة في النمو الاقتصادي.
استهلاك الموارد	الاعتماد علي الموارد الطبيعية المتجددة بنسبة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي للأجيال الحالية والمستقبلية بعد 100 عام من الان.	تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة.

مقياس النمو المتعددة	الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وفي نصيب الفرد بالمجتمع من السلع والخدمات بالمجتمع عن سنة الاساس	مقدار الزيادة في نصيب الفرد من السكان الحالين والمتوقعين من الاجيال المستقبلية بعد 100 عام من الموارد الطبيعية (سواء المتجددة، والناضبة) والموارد غير الطبيعية (المصنعة).	مقدار الزيادة في نصيب الفرد من السكان الحالين والمتوقعين من الاجيال المستقبلية بعد 100 عام من الخدمات الحكومية (مثل التعليم ، والصحة ، والامن العسكري ، والامن الغذائي ، والامن السكني ، والامن الرياضي ، والامن المائي ، وغيرها من الخدمات).	مقدار النقص في نصيب الفرد من السكان الحالين والمتوقعين من الاجيال المستقبلية بعد 100 عام من الغازات الدفيئة (الكربون)
سنة الاساس (المستقبل)	الناتج المحلي من السلع والخدمات بالمجتمع في سنة الاساس	قيمة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الناضبة).	عدد السكان المتوقعين بالمجتمع بعد 100 سنة قادمة (الاجيال القادمة)	كمية الغازات الدفيئة الحالية والمستقبلية بعد 100 سنة

المصدر: من إعداد الباحثين

مما سبق يمكن اقتراح تعريف النمو الشامل والمتوازن والمستدام وهو مقدار الزيادة في نصيب الفرد بالمجتمع من الأجيال الحالية والمستقبلية بعد مائة عام من الان من الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، بالإضافة لمقدار الزيادة في قيمة الموارد الطبيعية والموارد غير الطبيعية، مع مراعاة التوزيع العادل لهذه النمو بين شرائح المجتمع والأطراف ذات المصلحة الحالين والمستقبلين، ومراعاة مساهمة كل القطاعات الاقتصادية بالمجتمع بشكل متوازن ومراعاة الأثر الاجتماعي والبيئي والعمراني والتكنولوجي من هذا النمو الاقتصادي المتوازن والشامل والمستدام.

المبحث الثاني: دور البنوك المصرية فى تحقيق التنمية المستدامة

إن طرح قضية التنمية والنمو المتوازن في أي مجتمع ترتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها، من حيث الأساليب والأجهزة وبوجه خاص من خلال الدور الذى يمكن أن تلعبه الإدارة السليمة للجهاز المصرفي، ومدى امكانياته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع، فيمكن للبنوك أن تلعب دوراً أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها الى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، حيث يملك الجهاز المصرفي في مصر العديد من الأدوات التي تساعده على تحقيق النمو الشامل المتوازن وتحقيق التنمية المستدامة والتي من أهمها شبكة العملاء العملاقة التي يمتلكها. [27]

أصبح وجود قطاع مصرفي متطور من المقومات الأساسية لتحقيق نمو مستدام، فلا قطاع خاص متطور بدون مساندة ودعم من القطاع المصرفي، حيث أصبح القطاع المصرفي المرأة العاكسة لحالة الاقتصاد من زيادة أو تباطؤ في النمو، بسبب ما يشكله من نقطة تلاقي بين كل من قطاع الاعمال والمالية، فالأول ينتج السلع والخدمات، والقطاع المصرفي يمول ذلك الإنتاج، ويؤثر القطاع المصرفي على التطور الاقتصادي من خلال خلقة للسيولة النقدية. يؤسس النمو الاقتصادي المستدام على توافر التقدم الفني، وهذا الأخير يحتاج الى مساندة

[27] The Egyptian Center for Economic Studies, 2019, " Egypt's Economic Profile and Statistics ", **Working Paper**, Egypt, p.23.

القطاع المالي، كما ان الاستثمارات تحتاج الى الالتزام طويل الاجل بتوفير رأس المال، وهنا يأتي دور البنوك لجعل الاستثمار اقل خطورة وأكثر جاذبية لأنه يسمح للمدخرين بالحصول على الأصول وبيعها بسرعة، وهنا تستطيع قطاعات الأعمال الحصول على المال وبطرق متنوعة [28].

يتبين من معدلات النمو القطاعية انها تعكس جميعا اتجاها موجبا للنمو رغم تباينها من قطاع لآخر، وساهمت المجموعة السلعية ومجموعة الخدمات الإنتاجية وقطاع البنوك والتشييد والبناء بأكثر من 60% من النمو الاقتصادي المحقق وهو ما يدل على أهمية هذه القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي.

الشكل (11) مساهمة القطاع العقاري والبنوك والصناعات التحويلية في تحقيق النمو الاقتصادي المصري (%)

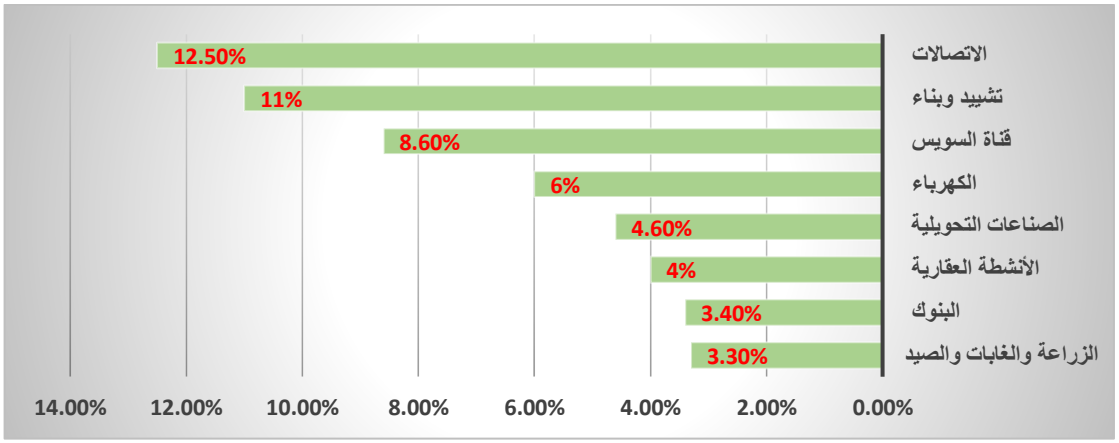

المصدر: وزارة التخطيط، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

وقد تأكد دور النظام المصرفي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم النمو والتنمية الاقتصادية وبدورها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدى وظيفته، ونظراً لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول إنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة الى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا. وبالتالي لكي يتم تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ولعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم البنك المركزي المصري بالعمل على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ العديد من السياسات والمبادرات التي تساعد على تحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة. وقد شهد عام 2019 قيام البنك المركزي المصري بإطلاق نحو 5 مبادرات هامة، وكانت أبرز مبادرات البنك المركزي التي تم الإعلان عنها هي كالتالي:

1- البنك المركزي يصدر تعليمات للبنوك بشأن مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل

كشف البنك المركزي المصري تفاصيل مبادرة البنك المركزي الجديدة للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل، والتي خصص لها نحو 50 مليار جنية، تقوم البنوك بمنحها للعملاء بفائدة 10% متناقصة ولمدة تصل إلى 20

28 وزارة التخطيط، 2017، **تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي.**

عاماً، وأوضح البنك المركزي، أنه يتم السماح لشركات إعادة التمويل العقاري بالمشاركة في المبادرة وذلك بإعادة تمويل محافظ شركات التمويل العقاري التي تنطبق عليها شروط المبادرة.

2- البنك المركزي المصري يسمح بتمويل التحول للري الحديث ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة

سمح البنك المركزي المصري للبنوك بتوفير تمويل الجمعيات التعاونية، سواء تلك الخاصة بالمزارعين أو الجمعيات المنشأة بغرض التحول لطرق الري الحديثة، ضمن مبادرة البنك للمشروعات الصغيرة بسعر فائدة 5% متناقصة، ويهدف هذا القرار الى منح مزيد من الدعم الصناعي والزراعي وذلك لما له من أثار إيجابية في رفع معدلات النمو والتنمية وتحسين أداء الاقتصاد القومي.

3- البنك المركزي يعلن تفاصيل مبادرة دعم الصناعة الجديدة

أعلن البنك المركزي المصري عن تفاصيل مبادرة دعم الصناعة الجديدة، والتي خصص لها نحو 100 مليار جنية موجهة للقطاع الصناعي، وللمصانع التي يتراوح حجم مبيعاتها من 50 مليون جنية الى مليار جنية. وتعتمد هذه المبادرة على تمويل رأس المال العامل والعدد والآلات والمعدات، سعر الفائدة 10% متناقصة، بحسب هيكل توزيع القروض تبعاً للنشاط الاقتصادي فقد استحوذت الصناعة على قروض قدرها 344.3 مليار حنية بنسبة 47.4% من اجمالي القروض المصرفية الممنوحة لقطاع الاعمال الخاص لتكون في المركز الأول وهو ما يعكس الأولوية الممنوحة لقطاع الصناعة لما لها من أهمية بالغة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

الشكل (12) هيكل التوزيع القطاعي لأرصدة القروض الممنوحة لقطاع الاعمال الخاص – يونيو 2018

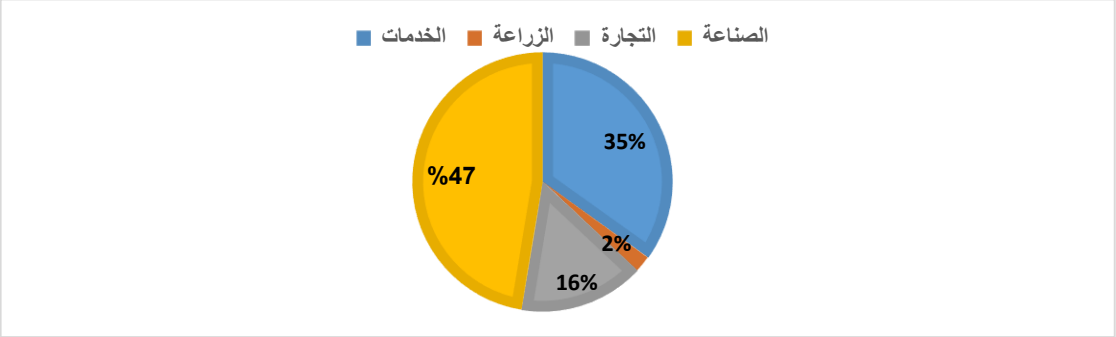

البنك المركزي المصري، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

4- توجيه جديد من البنك المركزي بشأن مبادرة المصانع المتعثرة

أوضح البنك المركزي المصري تفاصيل المبادرة الجديدة، حيث تسري المبادرة على المصانع المتعثرة حتى 30 سبتمبر 2019 وتستمر حتى 30 يونيو 2020، وفيما يتعلق بشروط الاستفادة من المبادرة، يجب الا تتجاوز قيمة المديونية عن 10 ملايين جنية، وأنه سيتم السماح للعميل بسداد 50% من قيمة المديونية دون احتساب قيمة الفائدة، ويقوم العميل بسداد باقي المديونية المستحقة علية، بعد الاتفاق مع البنك صاحب المديونية، ويبلغ إجمالي قيمة المديونية للمصانع المتعثرة نحو 35.6 مليار جنية لنحو 8586 عميل، منها نحو 31.2 مليار جنية قيمة الفوائد التي سيتم اسقاطها في حالة السداد.

5- مبادرة البنك المركزي المصري لدعم شركات القطاع الخاص الصناعي

حرص البنك المركزي المصري على دعم ومساندة القطاع الصناعي الخاص بالمنتجات الزراعية حيث يتم إتاحة التمويل في نطاق المبادرة بسعر عائد 8% سنوياً للشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي بما يشمل محطات التصدير وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات وغيرها وكذا الشركات العاملة في مجال الثروة السمكية التي يبلغ أعمالها أو إيراداتها السنوية من 50 مليون وحتي مليار جنية، ويتم تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي.

برنامج مقترح لتعزيز دور البنوك في النمو الشامل للمشروعات متناهية الصغر للقطاع الصناعي

تمثل شريحة عملاء المتناهية الحالية والمتوقعة أكثر 50% من عدد سكان المجتمع القادرين على العمل، لذلك فان الاهتمام بتنمية كافة جوانب الحياة ورفاهية هذه الشريحة سوف يحقق النمو الشامل والمتوازن والمستدام والتغلب على النمو الاقتصادي المشوه التي تعاني منه معظم الدول النامية ومنها مصر. لذلك سوف نسعى في هذا الجزء الي تقديم منتج تمويلي متكامل وشامل لعملاء المتناهية الصغر وبالمشاركة مع كافة الاطراف ذات المصلحة بالمجتمع يلبي معظم الاحتياجات التمويلية لهذه الشريحة كالتالي:

أهداف برنامج التمويل الشامل والمتكامل لشريحة المشروعات المتناهية الصغر:

يتمثل الهدف الاسمي لبرنامج التمويل الشامل والمتكامل لشريحة عملاء المتناهية الصغر هو تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لشريحة العملاء متناهية الصغر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الاول: دراسة البيئة الاستثمارية والصناعية للمجتمع المصري من جانب وزارة التجارة والصناعة من أجل تحديد مليون مشروع متناهي الصغر صناعي سنويا مغذي للمصانع والشركات الكبيرة بالمجتمع المصري، بحيث يحقق هذا التكامل ضمان عملية التسويق لمنتجات هذه المشروعات المتناهية الصغر.

المحور الثاني: قيام جهاز التعبئة والاحصاء بالتعاون مع الاتحاد المصري للتمويل المتناهي الصغر والجهاز المصرفي المصري بعملية تعدادي سكاني الكتروني وصفي ورقمي لشريحة عملاء المتناهية الصغر الحالية والمتوقعة لعمل قاعدة بيانات لهذه الشريحة بالاسم، مقر أقامتهم، مقر عملهم، وعدد الافراد التي يقوم بإعالتهم العميل ومراحلها العمرية، والثروة المملوكة للمستفيد ومن يعولهم وأي مصادر دخل أخري.

المحور الثالث: قيام وزارة الاسكان بعد دراسة البيئة الاستثمارية والصناعية، وشريحة عملاء المتناهية الصغر وتحديد الاحتياجات الفعلية لشريحة عملاء المتناهية الصغر من مقرات عمل للمشروعات المتناهية ومقرات سكنية ملائمة لهم حسب احتياجات كل مدينة ومركز ومجمع قروي ومنطقة. وتجهيز هذا المقرات بالتعاون مع وزارة الصناعة، والبنك المركزي المصري بالات اللازمة من خلال مجموعة من المبادرات.

المحور الرابع: عمل برتوكول تعاون مشتركة بين وزارة الصناعة والجهاز المصرفي المصري والاتحاد المصري للتمويل المتناهي الصغر ووزارة الاسكان والشركات والمصانع على تغذيتها بالأجزاء والمنتجات

المساعدة من خلال المشروعات المتناهية الصغر لمدة زمنية معينة، وسداد قيمة هذا المنتجات من خلال حسابات الكترونية مثل محفظة الهاتف المحمول حتى تتمكن الجهات الممولة من خصم الاقساط الشهرية.

المحور الخامس: تحديد الية السداد الملائمة طبقا للدخل المحدود لهذه الشريحة لقيمة مقر العمل وتجهيزاته والمقر السكني وتجهيزاته كأقساط شهرية تنتهي بالتملك على فترة زمنية طويلة من خلال المتحصلات من عائد المبيعات للمنتجات المضمونة التسويق للشركات والمصانع الكبيرة.

وفي النهاية تستطيع الدولة المصرية من خلال هذا المنتج التمويلي الشامل والمتكامل لشريحة عملاء المتناهية الصغر تحقيق الامن السكني وأمن مصدر الدخل الملائم، ومقر العمل الملائم، والتوزيع العادل لناتج النمو الاقتصادي على الشريحة الاكبر من المجتمع الاكثر فقراً. مما يؤدي في النهاية إلي تحسين معدلات النمو الشامل والمتكامل المستدام.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة التبادلية بين القطاع المصرفي والنمو المتوازن

مقدمة:

يعتبر النمو المتوازن هدفاً تسعى اليه معظم الدول فهو نمو شامل يمس كافة نواحي النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحتاج النمو المتوازن الى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوافر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج والتصنيع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات الهامة، ان اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني من مشكلة تمويل النمو والتنمية، حيث تسعى هذه الدول الى إعادة هيكلة اقتصادها وبناء استراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني و زيادة الإنتاج والتصدير وخلق مناصب للعمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع.

لقد اعتبر تمويل عمليات النمو الشامل والتنمية الاقتصادية من اهم العقبات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول، ويقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأى دولة فضلا عن دورة ومساهمته في تمويل عمليات التنمية والنمو المتوازن من خلال العمليات التقليدية وغير التقليدية، لذلك حدوث نمو في القطاع المصرفي سيؤدى بدورة الى زيادة في معدل النمو الاقتصادي والنمو المتوازن للدولة، لما يقوم به من عمليات توفير التمويل للاستثمارات فهو يعتبر من اهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، ويتضح دور القطاع المصرفي في النمو المتوازن والتنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات، وقدرته أيضا على حشد الودائع، فضلا عن امتلاكه لقاعدة بيانات وشبكة علاقات ضخمة يمكن استغلالها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

ان لعلاقة القطاع المصرفي بالتنمية الاقتصادية والنمو المتوازن عدة مدارس ومذاهب لتفسير طبيعة العلاقة بينهما، ومن هذه المدارس الهيكلية ونماذج النمو الداخلي والتقيد المالي، كما وجدت اراء لبعض الاقتصاديين تحدد طبيعة العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو المتوازن، ويعمل القطاع المصرفي على توفير خدمات الدفع للاقتصاد القومي.

يهتم الاقتصاد الكلي واقتصاديات التنمية بمحددات النمو الاقتصادي، وقد ركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي والنمو الشامل، وتطرقت عدد من الدراسات في العقدين الأخيرين سوأ على الجانب النظري او الجانب التطبيقي الى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وفى هذا الجزء من الدراسة والمخصص لتوضيح العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو المتوازن، حيث سيتم عرض اراء الدراسات السابقة والتجارب الدولية والتي تؤكد أهمية التمويل المصرفي في النمو المتوازن من خلال قيام القطاع المصرفي بتمويله للقطاعات الهامة، وهناك اراء أخرى ترى أهمية دور التنمية الاقتصادية في زيادة حجم التمويل المصرفي مع غياب اثره في دفع عجلة التنمية باتجاه تحقيق مؤشرات كلية مرتفعة، وهناك راس ثالث يري بوجود علاقة سببية بين التمويل المصرفي والنمو المتوازن والتنمية الاقتصادية، وبالتالي اتفقت كافة الدراسات بان هناك تأثير متبادل بين القطاع المصرفي والنمو المتوازن.

ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي والمتوازن، فضلا عن عرض بعض التجارب الدولية الناجحة التي تناولت دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وذلك من خلال الاتي:

المبحث الأول: ادبيات العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو المتوازن

المبحث الثاني: التجارب الدولية الناجحة للقطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن

المبحث الأول: ادبيات العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو المتوازن

اولاً: دراسات تناولت أثر التطورات المالية في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي

- **دراسة Barinova & Zemtsov (2020)** [29]

هدفت الدراسة إلى تقديم منهجية لتقييم النمو الشامل في المناطق الروسية عن طريق مؤشر هيكلي متكامل. وفهم كيفية تحقيق النمو الاقتصادي علي أساس منهجية رفع أسعار الطاقة على عدة سنوات، والتي تؤدي إلى تهدئة عملية عدم المساواة بالمجتمع والحد من الفقر والضغوط البيئية في الكثير من المناطق، وكشفت الدراسة عن تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي في العديد من المناطق المقدمة (مثل لينينغراد، تيومين، كالوغا، فورونيج، موسكو) بشكل ملحوظ في خلال الفترة من 1998 الي 2016، وخاصة في مجال زيادة متوسط العمر المتوقع للفرد، ودخل الاسرة، وانخفاض العبء البيئي. بالرغم من ذلك خلال الفترة من 2012 الي 2015 انخفضت قيمة مؤشر النمو الشامل في روسيا لمستوي عام 2007، وزيادة الاختلاف بين المناطق بشكل حاد. ونتيجة لعقد من العمل في تحسين الاستدامة وتوحيد عملية التنمية، فقد تعافت قيمة مؤشر النمو الشامل في عام 2016 لمستوي عام 2011. واعتمد الدراسة مؤشر شامل للتنمية الاجتماعية

[29] Barinova, V., & Zemtsov, S., (2020), " Inclusive Growth and Regional Sustainability of Russia", **Working Paper,** ISSN 2079-9705, No. (101), pp.23-46

والاقتصادية للمناطق الروسية في مجال الاستدامة والشمول. والتي اعتمدت الي مؤشر التنمية الشامل المكون من ثلاثة مكونات هي النمو والتنمية، الشمولية، والمساواة والاستدامة بين الاجيال.

دراسة Jittima, T. & Chaiporn, V. (2018) [30]

هدفت الدراسة إلى قياس أثر القطاع المصرفي علي النمو والهيكل الاقتصادي، من عينة لوحية من جميع دول العالم خلال الفترة 1960 الي 2016، تم تقسيمها الي سبع مناطق هي شرق اسيا والمحيط الهادي، أوروبا واسيا الوسطي، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الشرق الاوسط وشمال افريقيا، امريكا الشمالية، جنوب اسيا، افريقيا. والتي اختبرت فيها فرضية هل الهيكل الاقتصادي والنمو الاقتصادي يعززان تنمية القطاع المصرفي باستخدام ثلاث مقاييس لتطوير القطاع المصرفي وهي: حصة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي – حصة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي – عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ. وتم التركيز على القطاع الصناعي والزراعي فقط. ويقاس القيمة المضافة للقطاع الصناعي والزراعي باللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة من قبل القطاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير القطاع المصرفي له تأثير سلبي على تطوير القطاع الزراعي. والقطاع الصناعي كان له تأثير إيجابي على تطوير القطاع المصرفي.

- **دراسة Amit, G., (2017)** [31]

هدفت الدراسة الي فحص أثر عولمة وتحرر وانفتاح البنوك مع العالم الخارجي على النمو الاقتصادي، حيث اعتمدت الدراسة على عينة من 138 دولة تمتد من الفترة 1995 الي 2013. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول الناشئة والبلدان ذات الدخل المنخفض ولديها أكثر من 10% من البنوك الاجنبية إلي أن العولمة وانفتاح القطاع المصرفي يحد من النمو الاقتصادي. بينما في الاقتصادات بالدولة المتقدمة يزيد من النمو الاقتصادي. وتوصلت أيضا إلى أن البنوك الاجنبية تخفض الائتمان الخاص المتدفق للدول المضيفة مما يعوق البنوك الاجنبية من الاقراض للغالبية العظمي من العملاء المحتملين بالأسواق المضيفة، على عكس ما أشارت له بعض الدراسات ان العولمة للقطاع المصرفي تحسن كفاءة البنوك وقدرته في تعبئة المدخرات وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي.

- **دراسة Junhui, F., & Yufang, L., Rongda, C., (2019)** [32]

هدفت الدراسة الي فحص تأثير الانفتاح التجاري على تطوير عملية التمويل من خلال الانترنت في الصين، حيث اعتمدت على عينة لوحية من 29 مقاطعة صينية، وتوصلت الدراسة إلى تأثير إيجابي من الانفتاح التجاري على تطور التمويل من خلال الانترنت بشكل أسرع في المقاطعات الاكثر ثراءاً. وبالتالي تأثير تطور التمويل من خلال الانترنت على تطور وتنمية البنوك، وكان له تأثير إيجابي على حجم وكفاءة البنوك في الصين.

---

[30] Jittima, T., & Chaiporn, V., (2018), " The Impact of the Banking Sector on Economic Structure and Growth", **International Review of Financial Analysis 56**, pp. 193-207.

[31] Amit, G., (2017), " How does Banking Sector Globalization Effect Economic Growth?", **Working Paper, International Review of Economics and Finance 48**, pp.83-97.

[32] Junhui, F., Yufang., L., Rongda., C., (2019), " Trade Openness, Internet Finance Development and Banking Sector Development in China", **Working Paper**, Economic Modelling, pp. 1-9.

- **دراسة (2017) Rudra, P., [33]**

هدفت الدراسة الي التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي وانشطة القطاع المصرفي وقطاع التأمين بدول مجموعة العشرين. قامت الدراسة بدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من النمو الاقتصادي والقطاع المصرفي وقطاع التأمين بدول مجموعة العشرين للفترة من 1980 الي 2014، وناقشت الورقة سياسات واستراتيجيات واضعي السياسات بالقطاع المصرفي والقطاع التأمينية من أجل خلق نمو اقتصادي مستدام. توصلت الدراسة الي زيادة التعقيد بشكل ملحوظ في النظام المالي العالمي خلال العقود الاربعة الماضية من خلال التداخل والتشابك بين صناديق الاستثمار وصناديق التحوط وشركات التأمين والبنوك والسماسرة والمتعاملين والعلاقات غير الواضحة بين كافة الاطراف والغاء القيود التنظيمية والانتشار المالي والثورة الرقمية وزيادة المنافسة، وجود علاقات متبادلة بين انشطة سوق التأمين وانشطة القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي للفرد في دول مجموعة العشرين.

ثانياً: دراسات تناولت أثر متغيرات غير متعلقة بالقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي

- **دراسة (2012) Nicolae, M., & Daniela, M., [34]**

هدفت الدراسة الي قياس أثر زيادة قدرة اقتصاد معين علي إنتاج السلع والخدمات على النمو الاقتصادي باستخدام المقارنة بين الفترتين المحددتين. ويمكن قياس النمو الاقتصادي في القيم الاسمية والتي تشمل التضخم، أو يمكن قياسه بالقيمة الحقيقية معدلة برقم التضخم. ولا يجب الفهم ان النمو الاقتصادي هو زيادة القدرة على الانتاج فقط ولكن أيضا يشمل تحسين نوعية حياة هؤلاء الناس كجزء من النمو الاقتصادي. حيث يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال التغيرات المئوية في مختلف مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. فعلي سبيل المثال ما بين عام 1950، 1975 كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الهندي 1.8%. بالتالي من أجل مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي تحتاج الهند الي ما يقرب 40 عام من أجل ذلك باستخدام القاعدة 72 لتقدير الفترة الزمنية لقيمة مضاعفة الاستثمار. سوف تسعي الدراسة في مرحلته الاولية إلي فحص صلاحية نماذج النمو الاقتصادي من خلال النموذج الرئيسي المستخدم وهو نموذج النمو الكلاسيكي الجديد (سولو – سوان).

ثالثاً: دراسات تناولت أهمية النمو الاقتصادي الشامل والقطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي

- **دراسة (2019) Alexia, H., [35]**

هدفت الدراسة الي تقديم إطارا نظرياً لعملية التحول الي الاقتصاد الحيوي (bioeconomy) والتي تم اختبارها من خلال حالة دراسية للممارسات المؤسسية الاجتماعية المبتكرة والشاملة في منطقة ارجوان الاسبانية. ويضع هذا المقترح التكاملي الفرد والمجتمع في صميم اعتباره من خلال مجموعة متنوعة من

---

[33] Rudra., P., (2017), " Is there a Link Between Economic Growth and Insurance and Banking Sector Activities in the G-20 Countries? ", **Review of Financial Economics 33**, pp. 12-28.

[34] Nicolae, M., (2012), "Models of the Economic Growth and their Relevance: Theoretical and Applied Economics, **Working paper**, No. (571), pp. 135-142.

[35] Alexia, H., (2019), " A Transition to an Innovative and Inclusive Bioeconomy in Aragon, Spain", **Working Paper**, Environmental Innovation and Societal Transitions 33, pp. 301-316.

المجالات والمستويات والمقاييس والاجراءات لفهم عملية إعادة التعريف للأدوار الفردية والتنظيمية المشاركة في الاقتصاد الحيوي المقترح. تناولت الدراسة مفهوم وإطار الاقتصاد الحيوي ودراسة الحالة لمنطقة ارجوان بالقطاع الاسباني. واستخدمت الدراسة لتحديد الخطوط العريض للانتقال الي الاقتصاد الحيوي منهجاً تفسيريا لمجالات الابتكار والشمول من أجل الحصول على المعلومات حول التغيرات التي تحدث على المستوي المؤسسي الاجتماعي للشركات، وتوصلت الدراسة الي أن الابتكار والادماج (الشمول) مفاهيم متقاطعة ومتداخلة والممارسات التي لا غني عنها لتطوير المهارات الاجتماعية والمرونة المجتمعية وانشطة الاعمال الضرورية لمواجهة التحديات المحلية والعالمية.

- **دراسة Katrien, V., & Tom., Y. (2020) 36**

هدفت الدراسة الي إظهار كيفية تتضمن عمليات النظام الحيوي فرص لإيجاد ارضية مشتركة للتوفيق بين الاهداف المتعارضة لحفظ التنوع البيولوجي والمطالب الاجتماعية والاقتصادية. تناولت الدراسة نظام البيئة الحيوية والاهداف الرئيسية للنظام البيئي الحيوي، والخطوات المنهجية لدعم المراحل المبكرة والاستراتيجية للتخطيط المكاني وخلق الرؤية المشتركة بين الاطراف ذات المصلحة في المنطقة الساحلية البلجيكية من أجل حفظ التنوع البيولوجي. توصلت الدراسة الي أهمية وجود ارضية مشتركة بين الاهداف الرئيسية للبيئة الصحية الحيوية وحفظ التنوع البيولوجي والمطالب الاقتصادية والاجتماعية لكافة الاطراف ذات المصلحة. واهمية التخطيط الاستراتيجي للتوفيق بين الاطراف المتعارضة.

- **دراسة Alessandra, L., (2020) 37**

هدفت الدراسة الي محاولة استكشاف الإطار النظري لخدمات النظام الايكولوجي (البيئة الحيوية)، والاطر النظرية وراء تكامل نظم المحاسبة الاقتصادية والبيئية والحيوية (الايكولوجية). تناولت الدراسة أطار المحاسبة الاقتصادية، الإطار المركزي لنظم المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA)، والاطر النظرية التي يعتمد عليها نظام خدمات البيئة الحيوية (الايكولوجي). ثم قامت الدراسة بالربط بين الاطر النظرية للمحاسبة والتصنيفات لخدمات النظام البيئي الحيوي، وتوصلت الدراسة الي مفهوم خدمات النظام البيئي الحيوي (الايكولوجي) هو أداة قابلة للتطبيق لتقييم الاثار البيئية الي نتيجة مقصودة ونتيجة غير مقصودة من أجل الوصول لرفاهية الانسان. وامكانية دمج خدمات النظام البيئي الحيوي في السياسات والنظم التقليدية عن طريق نظم المحاسبة المتكاملة.

من الدراسات السابقة تبين أنها تدور حول مفهوم قياس تأثير التطور المالي في القطاع المصرفي علي النمو الاقتصادي ، حيث اعتمدت معظم هذا الدراسات متغيرات التطور المالي التالية : حصة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي – حصة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، حجم الائتمان المصرفي الموجهة للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الاجمالي، هامش نسبة الفائدة، الودائع والتسهيلات الائتمانية كمتغيرات للأداء المصرفي، والعولمة

---

[36] Katrien, V., (2020), " Aligning Biodiversity Conservation and Ecosystem Service in Spatial Planning: Focus on Ecosystem Processes", **Working Paper**, Science of the Total Environment 712, pp.136-350.

[37] Alessandra, L., (2020), " The Theoretical Frameworks Behind Integrated Environmental Ecosystem and Economic Accounting System", **Environmental Impact Assessment Review 80**, Vol.106317.

والتحرر والانفتاح الاقتصادي للقطاع المصرفي مع العالم الخارجي من خلال متغير عدد الفروع الاجنبية. قامت دراسة بقياس تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك وتمثلت المتغيرات الداخلية والخارجية فيما يلي: انشطة حقوق الملكية والملكية الاجنبية والانشطة خارج الميزانية واجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي والودائع. ودراسات اخري لم تركز على القطاع المصرفي حيث ركزت على قياس أثر ريادة الاعمال من متغير أنشاء الاعمال الجديدة وعلى النمو الاقتصادي. واخري ركزت على الابتكار في تكنولوجيا الانتاج على النمو الاقتصادي. ولم تتعرض الدراسات السابقة إلى قياس أثر التطورات المالية بالقطاع المصرفي المصري علي مساهمته في النمو الاقتصادي المصري الشامل والمستدام وهو ما سنقوم به في الفصل القادم من خلال دراسة قياس وتقييم أثر مساهمة القطاع المصرفي على تحقيق النمو الاقتصادي المصري الشامل والمستدام.

المبحث الثانى: التجارب الدولية الناجحة للقطاع المصرفى فى تحقيق النمو المتوازن

اتضح من خلال عملية البحث والدراسة ندرة الدراسات التي تناولت التجارب والممارسات العالمية في إعادة صياغة مفهوم النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن والمستدام. ولكن يوجد بعض التجارب الدولية الناجحة التي يمكن ان يستفاد منها القطاع المصرفي المصري وتتمثل أهم هذه التجارب فيما يلي:

1- التجربة الروسية

قدمت التجربة الروسية منهجية لتقييم النمو الشامل في المناطق الروسية عن طريق مؤشر هيكلي متكامل. واعتمدت على منهجية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل على أساس رفع أسعار الطاقة على عدة سنوات، والتي تؤدي إلى تهدئة عملية عدم المساواة بالمجتمع والحد من الفقر والضغوط البيئية في الكثير من المناطق. واعتمدت التجربة الروسية على مؤشر النمو الشامل المتكامل الذي يتكون من ثلاثة محاور رئيسية هي [38]

المحور الاول: النمو والتنمية: حيث يهتم هذا المحور بعملية النمو الاقتصادي والتنمية بالمناطق الروسية، ويتكون هذا المحور من أربعة مؤشرات رئيسية وهي:

1- مؤشر نصيب الفرد الروسي من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي أو الروب الروسي.
2- مؤشر إنتاجية العمل
3- مؤشر العمالة
4- مؤشر متوسط العمر المتوقع للفرد بالمجتمع الروسي.

المحور الثاني: الشمولية: الذي يعتني بالعدالة في النمو والتنمية الاقتصادية بين كافة أفراد المجتمع الروسي، ويتكون من أربعة مؤشرات رئيسية هي:

1- مؤشر جيني للدخل: الذي يشير الي عدم العدالة في توزيع الدخل بين كافة افراد المجتمع.
2- مؤشر جيني للثروة: الذي يشير عدم العدالة في توزيع الثروة بين كافة افراد المجتمع.

[38] Barinova, V., & Zemtsov, S., (2020), " Inclusive Growth and Regional Sustainability of Russia", **Working Paper,** ISSN 2079-9705, No. (101), pp.23-46

3- مؤشر مستوي الفقر: والذي يعني نسبة السكان من المجتمع الروسي ذو الدخل تحت مستوي خط الفقر
4- مؤشر دخل الفرد الحقيقي علي أساس اسعار سنة الاساس بالدولار الامريكي أو بالروب الروسي.

المحور الثالث: المساواة والاستدامة بين الاجيال: يهتم بتحقيق العدالة والمساواة والاستدامة بين الاجيال الحالية والمستقبلية، ويتكون من أربعة مؤشرات رئيسية هي:

1- مؤشر نسبة الاستثمار في الاصول الثابتة من الناتج المحلي الاجمالي.
2- مؤشر العبء الديموجرافي: الذي يعني نسبة السكان في غير سن العمل لكل ألف شخص في سن العمل.
3- مؤشر نسبة ايرادات الاقليم من الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية.
4- مؤشر نسبة الانبعاثات الجوية الكربونية من المصادر الثابتة والنقل البري لكل مليار دولار او روب روسي من الناتج المحلي الاجمالي الروسي.

بذلك يكون أجمالي مؤشرات التجربة الروسية للنمو الشامل المستدام هي أثني عشر مؤشر والتي تقريباً تشابه مؤشر التنمية الشامل للأمم المتحدة. واعتمد نموذج التجربة الروسية على النموذج الرياضي التالي لقياس النمو الشامل في المناطق الروسية [39]:

$$Inclus1_{i,t} = \left(\frac{GRP_{i,t} + Emp_{i,t} + Lif_{i,t}}{3} + \frac{Inc_{i,t} + (1 - Gini_{i,t}) + (1 - Pov_{i,t})}{3} + \frac{Inv_{i,t} + (1 - Dem_{i,t}) + Budg_{i,t} + (1 - Emis_{i,t})}{4} \right) \Big/ 3,$$

حيث تمثل الرموز ما يلي:

Inclus1 /ترمز إلي مؤشر النمو الشامل المتكامل للمناطق الروسية.

I/ ترمز إلي المناطق الروسية.

t/ ترمز إلي السنة

GRP/ تعني متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الروسي إلي متوسط عدد العاملين بأسعار الاساس.

Emp/ ترمز الي العمالة (نسبة العاملين الي أجمالي عد السكان).

Lif/ ترمز الي متوسط عمر الفرد الروسي المتوقع.

Inc/ ترمز الي الدخل النقدي الحقيقي للفرد الروسي علي اساس أسعار سنة الاساس.

Gini/ ترمز الي مؤشر جيني للدخل.

Pov/ ترمز الي نسبة الفقر (نسبة السكان بالمجتمع الروسي ذو الدخل تحت خط الفقر او الكفاف).

[39] The Previous Reference.

Inv/ ترمز الي نسبة الاستثمار في الاصول الثابتة في الناتج المحلي الاجمالي.

Dem/ ترمز الي العبء الديموجرافي (نسبة السكان في غير سن العمل 100 شخص من المجتمع الروسي)

Budg/ ترمز الي نسبة الايرادات بالمنطقة من الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية.

Emis/ ترمز الي نسبة الانبعاثات الجوية الكربونية من المصادر الثابتة لكل مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي الروسي.

وقد استطاع هذا النموذج قياس النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للمناطق الروسية، ولكن يري الباحث أنه ما زال يحتاج إلى أضافة مجموعة من المحاورة والمؤشرات لتحقيق الشمولية والاستدامة في القياس والتي سوف نتعرض لها في الاجزاء التالية، عند وضع نموذج قياس وتقييم مقترح للنمو الشامل المستدام للاقتصاد المصري.

2- التجربة الصينية

نتيجة للضغوط المتزايدة من المنظمات العالمية لإدارة الموارد العالمية، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، اقترحت الصين استراتيجية شاملة للنمو الأخضر الشامل [40]علي أساس التنسيق بين المجتمع والاقتصاد والبيئة. حيث تعتبر عملية مواءمة الموارد مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي القضية الرئيسية التي يجب معالجتها من أجل النمو الاخضر الشامل والمستدام. واقترحت الدراسة مقياس نموذجي وظيفي قائم على الثبات لتقييم مستويات النمو الاخضر الشامل والمستدام لعدد 285 مدينة من المدن الصينية من 2003 الي 2015. حيث يتم استخدام مؤشر (Luenberger) لتحليل الدوافع المحركة للنمو الاخضر الشامل والمستدام. وتوصلت الدراسة إلى أن العقبة الرئيسية امام النمو الاخضر الشامل والمستدام بالصين هي حجم التغيير التكنولوجي الذي لا يتماشى مع مستوي التنمية الخضراء بالصين. لذلك ضرورة التنسيق بشكل عام بين مستويات النمو الاخضر الشامل والمستدام باستخدام الجوانب التكنولوجية والاقليمية.

وقدمت الدراسة مرجعا للتنمية الاقتصادية الخضراء ليس للصين فقط ولكن لتنمية الدول النامية وتمكينيها من التنسيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد البيئية، اقترحت الحكومة الصينية " النظرة العلمية للتنمية" في عام 2003 من خلال عملية استكشاف رسمي لمفهوم التنمية الخضراء. وفي عام 2005 اقترحت الصين " إطار للحفاظ على الموارد والمجتمع الصديق للبيئة" من أجل دمج الموارد والبيئة في استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية. وفي عام 2007 تم اقتراح هدف " بناء الحضارة الأيكولوجية". وفي عام 2012 تم دمج خطة الحضارة البيئية في مجملها في خطة تسمي " خمسة في واحد" والتي اقترحت دمج البيئة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وتحدد الخطة الثانية عشر للصين " النمو الاخضر الشامل" على أنه الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا يشير إلى أن التنمية الاقتصادية للصين في المستقبل لا يجب ان تركز فقط علي تحسين انتاجية أجمالي عوامل الانتاج فقط، ولكن أيضا سوف يتم التركيز علي تحسين كفاءة النمو الاخضر، تعزيز الاقتصاد الاخضر، انشاء وتحسين النظام الاقتصادي المعزز للتنمية الخضراء منخفضة الكربون من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الاخضر الشامل. حيث تتماشي مفاهيم واستراتيجيات التنمية الخضراء مع الهدف

---

(26) النمو الأخضر الشامل ليس مفهوم جديد، حيث يستند الى نظرية النمو الأخضر والتدهور، مع التأكيد على اتوافق الكامل بين أنظمة الاقتصاد الثلاثة وهى البيئة والمجتمع والتنمية، ويعرف الاقتصاد الأخضر الشامل بانه نموذج اقتصادي مطور يتضمن الابعاد الثلاثة، الاقتصـــاد والمجتمع والبيئة، ويمكن تعريفة بانه تحســين رفاهية الانســان والحد من التفاوتات الاجتماعية والتوزيع العادل للعناصـــر الضرورية بالمجتمع. ومن المنظور البيئي يعرف بانه التنمية المستدامة بالتوازي مع الحفاظ على الموارد وحماية البيئة.

الرئيسي وهو تحقيق التحول الاقتصادي الاخضر. وبالرغم من ذلك لا يوجد تعريف واضح للنمو الاخضر الشامل أو طريقة لتقييم محتوي النمو الاخضر الشامل. واعتمدت التجربة الصينية للنمو الاخضر الشامل والمستدام علي عدة محاور يمكن التعبير عن النمو الأخضر الشامل الصيني من خلال المعادلة التالية: [41]

$$IGG = G(Eco,\ Sco,\ Ene,\ Env)$$

حيث يشير الرمز IGG الي النمو الأخضر الشامل، بينما تشير Eco الي النمو الاقتصادي أو النمو في الناتج المحلي الاجمالي، بينما يشير Sco إلى قضايا العدالة الاجتماعية والفقر ورأس المال والعمل التي تساعد في حل هذه القضايا وتشمل أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة في رأس المال المحلي للتنمية. بينما يشير Ene الي الحفاظ على الطاقة. بينما Env تشير الي الخفض في الانبعاثات. على افتراض ان الأربعة عناصر ينطبق عليه قانون تناقص العوائد أو الغلة الحدية.

واعتمدت الصين على علي نموذج SBM-DDF استخدمنا مؤشر لين برجر (LI) لتحليل معدل النمو الأخضر الشامل. وقدم مؤشر لين برجر، وعرف وقتها بالرمز t مع الزمن، والذي تم اختياره بالسنة التي تم تقديم التكنولوجيا فيها كما يلي:

$$\begin{aligned} &LI_t\left(X_t, X_{t+1}, Y_t^g, Y_{t+1}^g, Y_t^b, Y_{t+1}^b\right) \\ &= \overrightarrow{D^t}\left(X_t, Y_t^g, Y_t^b\right) - \overrightarrow{D^t}\left(X_{t+1}, Y_{t+1}^g, Y_{t+1}^b\right) \end{aligned}$$

ومن أجل القضاء على تأثير دورة التكنولوجيا على مؤشرات النمو للاقتصاد الأخضر الشامل. فان الوسط الحسابي لمؤشر الإنتاجية للين برجر يعتمد على t، وt+1والذي استخدم متوسط التأثير لسنة افتراضية. لذلك فان مؤشر لين برجر وضع بين فترتين كما يلي:

$$\begin{aligned} LI &= \frac{1}{2}\left[LI_t\left(X_t, X_{t+1}, Y_t^g, Y_{t+1}^g, Y_t^b, Y_{t+1}^b\right) - LI_{t+1}\left(X_t, X_{t+1}, Y_t^g, Y_{t+1}^g, Y_t^b, Y_{t+1}^b\right)\right] \\ &= \frac{1}{2}\left[\overrightarrow{D^{t+1}}\left(X_t, Y_t^g, Y_t^b\right) - \overrightarrow{D^{t+1}}\left(X_{t+1}, Y_{t+1}^g, Y_{t+1}^b\right) + \overrightarrow{D^t}\left(X_t, Y_t^g, Y_t^b\right) - \overrightarrow{D^t}\left(X_{t+1}, Y_{t+1}^g, Y_{t+1}^b\right)\right] \end{aligned} \quad (13)$$

اعتمدت التجربة على بيانات 285 مدينة صينية من عام 2003 الي عام 2015، حيث تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات EPS، والكتاب الاحصائي الصيني السنوي. تم استخدام مجموعة مؤشرات لقياس النمو الأخضر الشامل وفقاً لنموذج تحليل محتوي البيانات (DEA)، حيث تتمثل هذه المؤشرات في مؤشرات المدخلات والمخرجات المتوقعة، ومؤشرات المخرجات غير المرغوب. ويتمثل جوهر عملية قياس النمو الأخضر الشامل في المقارنة والموازنة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. لذلك تم استخدام عامل المدخلات للاقتصاد الوطني كمؤشر للمدخلات، والمخرجات الاقتصادية كمؤشر للمخرجات، وتم تمثيل البيئة في مؤشر المخرجات غير المرغوب فيها. حيث تتمثل عوامل المدخلات في كلاً من العمالة، ورأس المال، والطاقة. بينما يمثل المخرجات

41 Yuhuan, S., & Wangwang, D., (2020),” Measuring China's regional inclusive green growth”, **Working Paper**, Science of the Total Environment 713, 136367, PP1-3.

الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بينما مخرجات البيئة غير المرغوب فيها تتمثل في تلوث المياه، وانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، وانبعاثات السخام (الادخنة) الصناعية. وتتمثل المتغيرات والبيانات المتعلقة بتقييم الكفاءة.

ومن خلال نموذج تحليل محتوي البيانات قياس قيمة عدم الكفاءة الاقتصادية بشكل مباشر، وقياس الكفاءة الاقتصادية لكل مدينة بشكل غير مباشر وفقاً لقيمة عدم الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم نحدد كفاء الاقتصاد الأخضر. ويحدد مؤشر لين برجر التغير في الاقتصاد الأخضر من السنة t الي السنة t+1، والذي يمثل قدرة النمو الأخضر للاقتصاد. والتي نعرفها بالنمو الأخضر الشامل، والذي يعني ان النمو الأخضر الشامل بانة قياس المستوي الديناميكي لكفاءة الاقتصاد الأخضر علي المستوي المحلي للصين وتم تحديد متوسط قيمة للنمو الأخضر الشامل للمدن الصينية LIبقيمة N0 من أجل حساب تحسن الكفاءة في الاقتصاد الأخضر. وتم مقارنة النمو الأخضر الشامل للصين بمستوي النمو الأخضر الشامل العالمي الأمثل، وتم دراسة مستوي التقارب بين المدن الصينية من خلال استخدام مجموعة متغيرات مثل الكثافة السكانية بالمدينة، مستوي دخل الفرد بالمدينة، والهيكل الصناعي بالمدينة، ومستوي الاستثمار والانفتاح بالمدينة.

3- **التجربة الهندية**

تلخص التجربة الهندية مسار النمو الاقتصادي المرتفع في الهند إلي جانب الانخفاض الكبير في الفقر علي مدي العقدين ونصف العقد الماضية ، وكيفية انتقال النمو بالتساوي إلي جميع أقسام ومناطق البلاد الهندية بالتساوي، واتسام عملية النمو الاقتصادي بانخفاض مستويات عدم العدالة بين افراد المجتمع الهندي، وعدم تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع ، التحول السريع الي عملية النمو الشامل في البلاد الذي ساعد في تحقيق الزيادة في الدخل والرفاهية العامة للفقراء والفئات الاجتماعية العامة الاكثر فقراً والمحرومة بالمجتمع الهندي. حيث اعتمدت خطة النمو الاقتصادي الشامل من خلال وضع مجموعة من السياسات والبرامج والاهداف والمقاييس في الخطة الثانية عشر، والتي التزمت فيها الحكومة الهندية بتعزيز النمو الشامل بالمجتمع الهندي.

اتسمت الولايات الهندية بالتفاوت الكبير في مستويات الدخل بين الولايات الهندية طبقا لمؤشرات جيني ، والتي أظهرت عدم عدالة اجتماعية بين الولايات الهندية وبين فئات المجتمع، حيث قد يصل هذا التفاوت في دخل الفرد لأكثر من 11 مرة في دخل الفرد بين الولايات وفقاً لمؤشر جيني للدخل، بالرغم من وجود تقارب بين الولايات الهندية في معدلات الوفيات ومتوسط عمر الفرد ومعد الوفيات للرضع، لهذا قامت التجربة بأعداد الخطة الثانية عشر للهند التي تعزز النمو الاقتصادي الشامل للمجتمع وتعزز التنمية الاجتماعية بالمجتمع من خلال محاور العمل الاتية: [42]

1- التركيز على الولايات الاكثر اكتظاظاً بالسكان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- تعزيز التنمية الشاملة شرط مسبق لتحقيق الرفاهية بالمجتمع.
3- توسيع الفرص الاقتصادية بالمناطق المختلفة بالمجتمع للحد من الفقر.
4- ضمان وصول واستفادة الفقراء بالفرص الاقتصادية المتاحة والتي توسعت فيها الدولة.

[42] Rajendra, P., (2019)" **Growth, Disparities and Inclusive Development in India - Perspectives from the Indian State of Uttar Pradesh**" Book © Springer Nature Singapore, PP1-18.

5- ضمان وجود شبكة أمان فعالة للحد من الفقراء والضعفاء والمهمشين بالمجتمع.

واعتمدت الاستراتيجية على مجموعة من السياسات المرتبطة بالمحاور السابقة في المجالات التالية:

1- النمو والعمالة وعدم المساواة:
2- زيادة الشمول لكافة الفئات وخفض معدلات الفقر والضعف بالمجتمع:
3- التنمية الزراعية واقتناص الفرص ومواجهة التحديات:
4- التنمية الصناعية وغير الرسمية: حيث تعتبر التنمية الصناعية عامل حاسم لتعزيز التنمية الاقتصادية.
5- قضايا التنمية البشرية والنمو والتفاوتات بين الولايات والتنمية الشاملة

وأظهرت الاستراتيجية المطبقة في التجربة الهندية ارتفاع معدلات النمو في الهند وارتفاع معدلات تحقيق العدالة والمساواة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لكافة المناطق وفئات المجتمع.

الفصل الرابع: تقدير أثر البنوك على النمو الاقتصادي المتوازن في مصر

مقدمة

من الفصول السابقة توصلنا الى وجود تطور ملحوظ في تطوير القطاع المصرفي المصري وذلك وفقاً للمؤشرات عن الفترة من 2010 وحتى 2019، وذلك فيما عدا بعض الفترات وذلك بسبب بعض الاحداث الاقتصادية أو السياسية التي اثرت بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي او القطاع المصرفي، حيث كما تناولنا أن القطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام وذلك من خلال مساهمته في تحقيق النمو من خلال القطاعات الهامة الموجودة في القطاع المصرفي كالتمويل العقاري، الاستثمار في القطاع الصناعي، التمويل متناهي الصغر، وريادة الاعمال، فضلاً عن ضخامة قاعدة العملاء والبيانات التي يمتلكها والتي تؤدي في النهاية لتحقيق قيم مضافة كبيرة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر.

تناولت العديد من الدراسات التي تؤكد على أهمية دور النظام المالي المتطور في التنمية الاقتصادية حيث كان الأساس النظري لهذه العلاقة يعود الى الاقتصادي (Schumpeter,1911) حيث كان يرى ان الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية هي خدمات مهمة لتشجيع التنمية الاقتصادية، حيث أكد ان هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وان هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للدولة، وأوضح ان النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التطور المالي. وأوضحت العديد من الدراسات ان النظام المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث ان الأنظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاح الابتكار وتعجيل النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية، وفى الوقت نفسه أوضحت هذه الدراسات بان تدهور الأنظمة المالية والقطاع المصرفي يقلل معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل الابتكار.

سيركز هذا الفصل على تحديد أثر دور البنوك على معدلات النمو الاقتصادي بالتركيز على القطاعات محل الدراسة، وذلك لان هناك العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة التي قامت بدراسة أثر نمو القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي دون تحديد قطاعات معينة، وبالتالي ستركز الدراسة على المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي، العقاري، المشروعات متناهية الصغر، ريادة الاعمال وذلك لتحديد مدى مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق

النمو المتوازن، كما سيركز الفصل على تطبيق نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو المتوازن، ثم الاستنتاج والتعقيب على نتائج النموذج المستخدم وبيان كيفية الاستفادة من هذه النتائج.

ويتناول هذا الفصل التعرف على تقدير دور البنوك على النمو المتوازن من خلال استخدام نموذج الانحدار وذلك من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: المؤشرات المقترحة لتقييم دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن

المبحث الثاني: الاشتقاق النظري للنموذج

المبحث الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج

المبحث الأول: المؤشرات المقترحة لتقييم دور القطاع المصرفى فى تحقيق النمو المتوازن

يهدف اي نظام اقتصادي الي تحقيق الهدف الاسمي وهو تحقيق رفاهية كافة أفراد المجتمع بشكل عادل ومتوازن، مع المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة وحقوق الاجيال القادمة من خلال تحقيق الامن لكافة فئات وافراد المجتمع في مجالات الامن السبع (وهي الامن الغذائي، والامن السكني او العقاري، والامن الصحي، والامن التعليمي، والامن الرياضي، والامن البيئي، والامن لمصدر الدخل من خلال مجموعة من المدخلات الاقتصادية بكفاءة وفعالية (وهي العمالة، رأس المال، المعرفة والتكنولوجيا). ومن هنا يري الباحثان أن نموذج تقييم النمو الشامل والمتوازن والمستدام الروسي المأخوذ من مؤشر التنمية الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي السابق ذكره في الفصل السابق هو نموذج ملائم لتقييم النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن والمتكامل المستدام للمجتمع المصري مع أضافة عدد أربعة جوانب أخري بنموذج التقييم الروسي بعدد مؤشرات إضافية 13 مؤشر ليصل أجمالي عدد المؤشرات بالنموذج الي 25 مؤشر بحيث يتكون مؤشر النمو الشامل والمتوازن والمستدام المصري من خمسة عشرون مؤشراً لعدد سبع جوانب، وهي كما يلي:

النمو والتنمية: حيث يهتم هذا المحور بعملية النمو الاقتصادي والتنمية بالمناطق والمحافظات المصرية.

الشمولية: الذي يعتني بالعدالة في النمو والتنمية الاقتصادية بين كافة أفراد المجتمع المصري.

المساواة والاستدامة بين الاجيال: الذي يهتم بتحقيق العدالة والمساواة والاستدامة بين الاجيال الحالية والمستقبلية.

التنمية الرقمية والمعلوماتية الشامل:

1- مؤشر التعامل الرقمي من خلال محافظ المحمول: وهو مؤشر يعبر عن نسبة المستخدمين لمحافظ المحمول من أجمالي عدد السكان بالمجتمع المصري.
2- مؤشر عدد المستخدمين لخدمات الانترنت بالمجتمع: وهو مؤشر عن نسبة عدد المستخدمين لخدمات الانترنت الي أجمالي عدد السكان بالمجتمع المصري.
3- مؤشر قيمة المعاملات الرقمية من خلال محافظ المحمول: هو مؤشر يعبر نسبة قيمة المعاملات الرقمية من خلال محافظ المحمول من الناتج المحلي الاجمالي للمجتمع المصري.

الريادية والابتكار:

1- مؤشر المشروعات الجديدة المسجلة: وهو مؤشر يعبر عن نسبة عدد المشروعات الجديدة المسجلة من أجمالي عدد السكان بالمجتمع.
2- مؤشر براءات الاختراع المسجلة بالمجتمع: هو مؤشر يعبر عن نسبة عدد براءات الاختراع الي أجمالي عدد سكان المجتمع.
3- مؤشر المستفيدين من التمويل من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: وهو عبارة عن مؤشر عن نسبة عدد المستفيدين التمويل المتناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة الي أجمالي عدد السكان الذين في سن العمل بالمجتمع.
4- محفظة تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: وهو مؤشر يعبر عن نسبة تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى أجمالي الناتج المحلي الاجمالي للمجتمع.

النمو العقاري والعمراني:

1- مؤشر المدن الجديدة: وهو مؤشر يعبر عن عدد المدن الي اجمالي المدن بالمجتمع.
2- مؤشر الوحدات السكانية الجديدة: وهو مؤشر يعبر عن عدد الوحدات السكنية والادارية والصناعية المضافة الي أجمالي عدد السكان بالمجتمع.
3- مؤشر عدد الوحدات السكنية غير الادمية بالمجتمع: هو مؤشر يعبر عن عدد الوحدات السكانية غير الادمية الي أجمالي الاسر بالمجتمع.

النمو في الاستثمار الصناعي والانتاجي والتصدير:

1- مؤشر قيمة الانتاج الصناعي المحلي: هو مؤشر يعبر عن نسبة الانتاج الصناعي المحلي الي اجمالي الناتج المحلي بالمجتمع.
2- مؤشر التصدير: هو مؤشر يعبر عن نسبة الصادرات المحلية الي الواردات المحلية بالمجتمع.
3- مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر: هو مؤشر يعبر عن الاستثمار الاجنبي المباشر الي أجمالي الاستثمار المحلي.

ونظرا لصعوبة وعدم توافر بيانات بعض هذه المؤشرات بشكل كامل، لم تستطيع الدراسة استخدام كافة المؤشرات السابق ذكرها لتقييم النمو الشامل والمتوازن والمستدام بالمجتمع المصري، لذلك في نهاية هذا الفصل نوصي بضرورة توفير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء البيانات اللازمة لهذه المؤشرات الخمسة عشر من أجل قياس وتقييم الدولة المصرية النمو الشامل والمتوازن والمستدام خلال السنوات القليلة القادمة، والافصاح عن مؤشر النمو الشامل والمتوازن والمستدام. ونكتفي في الاجزاء القادمة بقياس مساهمة القطاع المصرفي في النمو الشامل والمتوازن والمستدام من خلال نموذج القياس المقترح من خلال المتغيرات التالية.

أولاً: متغيرات مالية:

تتمثل أهم هذه المتغيرات المالية للتطور المالي المصرفي فيما يلي:

1- حجم رأس مال القطاع المصرفي (إجمالي الاصول – صافي الاصول – حقوق الملكية).
2- حجم الودائع والمدخرات بالقطاع المصرفي سواء المحلية او الاجنبية.
3- حجم القروض المصرفية حسبة نسبتها لكلاً من القطاع الخاص والعام والحكومي والعالم الخارجي، وحسب نسبتها لكل قطاع اقتصادي (زراعي – صناعي – خدمي – تكنولوجي – عمراني)، او الموجهة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: متغيرات تطورات التنمية الاجتماعية المصرفية:

- **متغيرات الشمول المالى:**
- عدد عملاء القطاع المصرفي.
- عدد الفروع والتوزيع السكاني لها لكل 100 ألف نسمة.
- عدد العاملين بالقطاع المصرفي من المؤهلات فوق الجامعية.
- **متغيرات البيئة الرقمية المصرفية:**
- عدد الخدمات الالكترونية المقدمة من خلال القطاع المصرفي.
- حجم المعاملات المالية المنفذة من خلال قنوات رقمية.
- **متغيرات الاستدامة:**
- عدد المنتجات المصرفية الصديقة للبيئة.
- حجم التمويل المقدمة للمشروعات الصديقة للبيئة.
- حجم الانفاق المصرفي علي الممارسات الصديقة للبيئة.

ثالثا: مؤشرات المتغير التابع: النمو الاقتصادى:

- مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي.
- مستوى التحسن في توزيع الدخل والثروة وتحسين رفاهية الفرد بالمجتمع.

ومما سبق يمكن اشتقاق النموذج الرياضي لقياس مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن والمستدام في الجزء التالي من الدراسة.

المبحث الثاني: الاشتقاق النظري للنموذج

يهدف هذا الجزء إلى اختبار العلاقة بين البنوك من خلال القطاعات التي تم ذكرها والنمو المتوازن خلال فترة الدراسة (2010-2019)، وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية والتي شاع استخدامها على نطاق واسع في الآونة الأخيرة، مثل نموذج التكامل المتناظر ونماذج تصحيح الخطأ، ويتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي للقطاع المصرفي على النمو المتوازن وذلك من خلال الاتي:

- يوفر القطاع المصرفي تمويلا طويل الاجل للمشروعات الصناعية التي تحتوي على قدر من المخاطرة وتولد عائد كبيراً.
- يساعد القطاع المصرفي على تمويل القطاعات العقارية وشركات التشييد والبناء والتي تلعب دور هام في نمو الناتج المحلى الإجمالي.
- يساعد القطاع المصرفي على كفاءة توزيع المدخرات المتراكمة، وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- توفير السيولة المناسبة، فالاستثمار في المشروعات طويلة الاجل وعالية العائد ستكون صعبة بدون وجود القطاع المصرفي.
- يساعد القطاع المصرفي على تمويل الأفكار والابتكارات التي يمتلكها رواد الاعمال.
- يساعد القطاع المصرفي على مراقبة أداء المديرين، وتسهيل التجارة الخارجية، وتوفير المعلومات.

ويمكن التعبير رياضياً عن النموذج بالمعادلة التالية:

$$Y= F (L, TD, IL, SL, N, IV, ML)$$

ويكون الشكل الخطي اللوغاريتمي للمعادلة التالية:

$$Log\ Y = Log(L)+ Log(TD)+ Log(IL)+ Log(SL)+ Log(N)+ Log(IV)+ Log(ML)$$

الجدول (8) يوضح وصف مختصر لكل متغيرات الدراسة التطبيقية

المتغير	الرمز	الدلالة
نسبة مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي (Y)	Y	يعبر عن نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي المصري (%)
نسبة القروض لإجمالي الأصول (L)	L	يعبر عن النسبة المئوية للقروض الموجهة للقطاع الحكومي والعائلي وقطاع الاعمال العام والخاص من إجمالي أصول القطاع المصرفي (%)
اجمالي الودائع (TD)	TD	يعبر عن اجمالي المدخرات من القطاعات الاقتصادية القطاع الحكومي والعائلي والاعمال العام والخاص والعالم الخارجي بالبنوك (بالتريليون جم)
نسبة القروض الصناعية من إجمالي القروض (IL)	IL	يعبر عن نسبة القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمشروعات الصناعية والقطاع الصناعي من إجمالي القروض (%)

نسبة القروض الموجهة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من إجمالي القروض (SL)	SL	يعبر عن نسبة القروض الموجهة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من إجمالي القروض بالقطاع المصرفي (%)
عدد فروع القطاع المصرفي (N)	N	يعبر عن أهمية تطبيق القطاع المصرفي للشمول المالي والتوسع في الانتشار وجذب العديد من العملاء الجدد
قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي (IV)	IV	يعبر عن قيمة الاستثمارات التي يتم استثمارها في القطاع الصناعي والذى يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي (بالمليار)
قيمة التمويل العقاري من القطاع المصرفي (ML)	ML	يعبر عن الأهمية النسبية للقطاع العقاري في البنوك من خلال حصة القطاع من اجمالي التمويل (بالمليون)

المصدر: تم الاعتماد على العديد من المصادر: البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط، المعهد المصرفي، تقارير مختلفة.

المنهجية المستخدمة في تقدير النموذج:

تشتمل المنهجية المستخدمة في النموذج على ما يلي:

1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

توجد عدة اختبارات للتعرف على السكون في سلاسل البيانات بدلالة جذر الوحدة، وسوف نستخدم أحد الأساليب المشهورة في هذا المجال وهو اختبار ديكي– فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) حيث يمثل الفرض العدمي وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية أي عدم سكونها، في مقابل الفرض البديل الذي يقتضي بأن السلسلة ساكنة، أي:

Null Hypothesis: Series has a unit root i.e. not stationary.

Alternative Hypothesis: Series has not a unit root i.e. stationary.

ويمكن توضيح اختبار ديكي فولر من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + \mu_t$$

وإذا كان حد الخطأ (μ_t) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_1 \sum_{t=1}^{m} \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي- فولر الموسع، حيث تصبح (ε_t) غير مرتبطة ذاتياً، وتتميز بالخواص المرغوبة، ولاختبار سكون (Stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit Root Test).يتم اختبار فرض العدم (Null Hypothesis) بأن المعلمة (δ=0) أي بوجود جذر الوحدة في السلسلة بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: من خلال مقارنة إحصائية (t) المقدرة للمعلمة δ مع القيمة الجدولية لـ Dickey-Fuller، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية ساكنة (Stationary)، وإذا كانت أقل من

القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة بمعنى أنها غير ساكنة، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى.

الطريقة الثانية: مقارنة مستوى المعنوية المحسوب Probability بقيمة α وهي 0.05، فإذا كان أقل من أو يساوي 0.05 فإنه يمكننا رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، وإذا كان أكبر من 0.05 فإنه لا يمكننا رفض فرض جذر الوحدة أي أن السلسلة غير ساكنة، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى.

وبالنسبة للمعادلات المستخدمة في التقدير، والتي تختلف ما إذا كان المعادلة تظهر بدون مقطع أو اتجاه زمني، أو أنها تحتوي على كلٍ من المقطع والاتجاه الزمني:

1- عدم وجود مقطع أو أتجاه زمني $DX_t = \beta X_{t-1} + \mu_t$

2- مقطع دون أتجاه زمني $DX_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \mu_t$

3- كل من المقطع والاتجاه الزمني $DX_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \delta_t + \mu_t$

حيث:

D= مشغل الفروق الأولى 1^{st} Difference Operator

X= المتغير محل الاختيار

2- تحليل الانحدار البسيط Simple Regression

وذلك لاختبار العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، وينتج عنه معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل، ومن خلال أسلوب تحليل الانحدار يمكن التحقق من قوة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع باستخدام معامل الارتباط ومعامل التحديد.

3- نموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression

في حالة اجتياز العلاقة بين المتغيرات لاختبار التكامل المشترك co-integration Test يستخدم نموذج الانحدار المتعدد لبناء نموذج يحدد العلاقة بين المتغير التابع، وعدد من المتغيرات المستقلة، وينتج عنه معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة, ومن خلال أسلوب تحليل الانحدار يمكن اختبار معنوية النموذج من خلال اختبارF Test والتي تنتج من تحليل التباين ANOVA، كما يمكن اختبار معنوية المتغيرات المستقلة وذلك من خلال اختبار T Test، كما يمكن التحقق من قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام معامل الارتباط ومعامل التحديد R Square.

ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الانحدار ما يلي:

- **معامل التحديد R2:** هو مربع معامل الارتباط ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي يقوم بتفسيرها وشرحها المتغير المستقل.
- **اختبار (F test):** هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) ويختبر معنوية نموذج الانحدار ككل، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية، فإذا كان أقل من أو يساوي 0.05 أمكن قبول معنوية النموذج.
- **اختبار (T test):** وذلك لاختبار معنوية المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة (أي ثابت الانحدار، ومعلمة الانحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية، فإذا كان أقل من أو يساوي 0.05 أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.

المبحث الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج

يشمل تقدير النموذج على اختبار اثر متغيرات القطاع المصرفي سوأ في القطاع الصناعي، العقاري، المشروعات متناهية الصغر، ريادة الاعمال، والشمول المالي على النمو الاقتصادي المتوازن والذي نعبر عنه من خلال نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، وتشمل متغيرات القطاع المصرفي: نسبة القروض لإجمالي الأصول (L) %، اجمالي الودائع (TD) بالتريليون جم، نسبة القروض الصناعية من اجمالي القروض(IL) %، نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة من اجمالي القروض (SL) %، عدد فروع القطاع المصرفي (N)، قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي (IV) بالمليار، قيمة التمويل العقاري من البنوك (ML) بالمليون. وسوف يتم اختبار أثر هذه المتغيرات المستقلة على نسبة مساهمة القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.

1- اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test

يهدف اختبار جرانجر للسببية الى دراسة علاقة السببية بين المتغيرات، وذلك لان بناء نماذج الانحدار تستلزم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث تصاغ فروض الاختبار على النحو التالي:

- الفرض العدمي H0: X لا تسبب Y
- الفرض العدمي H1: X تسبب Y

ويمكننا رفض فرض العدم إذا كانت Probability ≤ 0.05

وبتطبيق هذا الاختبار على بيانات الدراسة حصلنا على النتائج التالية:

جدول (9) نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/20 Time: 13:27
Sample: 2010 2019
Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.8901	0.02079	9	IL does not Granger Cause Y
0.7509	0.11047		Y does not Granger Cause IL
0.0190	10.1210	9	IV does not Granger Cause Y
0.9277	0.00894		Y does not Granger Cause IV
0.0056	17.7524	9	L does not Granger Cause Y
0.9847	0.00040		Y does not Granger Cause L
0.0008	37.9629	9	ML does not Granger Cause Y
0.1368	2.94882		Y does not Granger Cause ML
0.0302	4.83679	9	N does not Granger Cause Y
0.0803	4.41688		Y does not Granger Cause N
0.8616	0.03310	9	SL does not Granger Cause Y
0.3134	1.21045		Y does not Granger Cause SL
0.1220	3.23958	9	TD does not Granger Cause Y
0.5475	0.40603		Y does not Granger Cause TD

يتضح من الجدول ما يلي:

- المتغير IV قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي ذو علاقة سببية بالمتغير Y نسبة مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة F = 10.1 بمستوى معنوية 0.01، بينما المتغير Y لا يسبب IV.
- المتغير L نسبة القروض لإجمالي الأصول ذو علاقة سببية بالمتغير Y نسبة مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة F = 17.7 بمستوى معنوية 0.005، بينما المتغير Y لا يسبب L.
- المتغير ML قيمة التمويل العقاري من البنوك ذو علاقة سببية بالمتغير Y نسبة مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة F = 37.9 بمستوى معنوية 0.0008، بينما المتغير Y لا يسبب ML.

- المتغير N عدد فروع القطاع المصرفي ذو علاقة سببية بالمتغير Y نسبة مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة F = 4.8 بمستوى معنوية 0.03، بينما المتغير Y لا يسبب N.

مما سبق نخلص إلى وجود علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع أي أنها علاقة من اتجاه واحد من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، بينما لم تثبت معنوية العلاقة العكسية من المتغير التابع إلى المتغيرات المستقلة، وبالتالي نستنتج ان المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير على المتغير التابع في زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن.

2- تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression

يستخدم الانحدار البسيط لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة (كل متغير على حدة) على المتغير التابع، تم إجراء الارتباط والانحدار بين المتغيرات المستقلة (متغيرات القطاع المصرفي) والمتغير التابع (مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي المتوازن) وجاءت النتائج كالتالي:

أولا: أثر معدل القروض الصناعية الى اجمالي القروض على معدل مساهمة البنوك في النمو المتوازن:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7674	0.306050	0.065072	0.019915	C
0.8466	0.199826	0.171771	0.034324	IL
0.032900	Mean dependent var		0.049660	R-squared
0.010268	S.D. dependent var		0.119413	Adjusted R-squared
-6.029894	Akaike info criterion		0.010864	S.E. of regression
-5.969377	Schwarz criterion		0.000944	Sum squared resid
-6.096281	Hannan-Quinn criter.		32.14947	Log likelihood
1.609927	Durbin-Watson stat		0.039930	F-statistic
			0.846603	Prob(F-statistic)

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين القروض الموجهة للقطاع الصناعي ومدي مساهمة البنوك في النمو الاقتصادي المتوازن، أي أن معدل القروض الموجهة للقطاع الصناعي تؤثر إيجابيا على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

Y = 0.0199151771206 + 0.0343241418965*IL

القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (4.9%) وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة (4.9%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي المتوازن تشرحها معدل القروض الموجهة للقطاع الصناعي من القطاع المصرفي.

اختبار معنوية المتغير المستقل (T test)

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت قيمة (β=0.03) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة معدل القروض الموجهة للقطاع الصناعي بنسبة (1%) يتبعها زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي بنسبة (0.03%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

اختبار جودة توفيق النموذج (F test)

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F = 0.03) مما يعني معنويتها، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية للقروض الموجهة للقطاع الصناعي على النمو الاقتصادي المتوازن.

ثانيا: أثر قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي على معدل مساهمة البنوك في النمو المتوازن:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0221	2.831533	0.008166	0.023121	C
0.2309	1.296704	0.000216	0.028100	IV
0.032900	Mean dependent var		0.173677	R-squared
0.010268	S.D. dependent var		0.070386	Adjusted R-squared
-6.215685	Akaike info criterion		0.009900	S.E. of regression
-6.155167	Schwarz criterion		0.000784	Sum squared resid
-6.282072	Hannan-Quinn criter.		33.07842	Log likelihood
1.863959	Durbin-Watson stat		1.681442	F-statistic
			0.230882	Prob(F-statistic)

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين قيمة الاستثمارات في الموجهة للقطاع الصناعي ومدي مساهمة البنوك في النمو الاقتصادي المتوازن، أي أن معدل الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي تؤثر إيجابيا على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

Y = 0.0231209013846 + 0.028006085953368*IV

القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (17.3%) وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة (17.3%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي المتوازن تشرحها قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي من القطاع المصرفي.

اختبار معنوية المتغير المستقل (T test)

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت قيمة (β=0.002) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي بنسبة (1%) يتبعها زيادة في نمو معدل مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي المتوازن بنسبة (0.02%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

اختبار جودة توفيق النموذج (F test)

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F = 1.68) مما يعني معنويتها، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي على النمو الاقتصادي المتوازن.

ثالثا: أثر نسبة القروض لإجمالي الاصول على معدل مساهمة البنوك في النمو المتوازن:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3414	1.011571	0.053170	0.053785	C
0.7041	-0.393614	0.154471	-0.060802	L
0.032900	Mean dependent var		0.018999	R-squared
0.010268	S.D. dependent var		-0.103627	Adjusted R-squared
-6.044097	Akaike info criterion		0.010787	S.E. of regression
-5.983580	Schwarz criterion		0.000931	Sum squared resid
-6.110484	Hannan-Quinn criter.		32.22048	Log likelihood
1.665892	Durbin-Watson stat		0.154932	F-statistic
			0.704149	Prob(F-statistic)

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين نسبة القروض لإجمالي الاصول ومدي مساهمة البنوك في النمو الاقتصادي المتوازن، أي أن نسبة القروض لإجمالي الأصول لها تأثير سلبي على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

Y = 0.0537854198708 - 0.060801804573*L

القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (18.9%) وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة (18.9%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي المتوازن تشرحها نسبة القروض لإجمالي الاصول.

اختبار معنوية المتغير المستقل (T test)

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت قيمة (β=-0.06) والتي تشير إلى العلاقة العكسية بين المتغيرين، أي أن زيادة نسبة القروض لإجمالي الاصول بنسبة (1%) يتبعها انخفاض في نمو معدل مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي المتوازن بنسبة (0.06%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

اختبار جودة توفيق النموذج (F test)

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F = 0.15)، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية لنسبة القروض لإجمالي الاصول على النمو الاقتصادي المتوازن.

رابعا: قيمة التمويل العقاري من البنوك على معدل مساهمة البنوك في النمو المتوازن:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0895	1.931827	0.015620	0.030175	C
0.8625	0.178824	3.39E-06	6.07E-07	ML

0.032900	Mean dependent var	0.039810	R-squared
0.010268	S.D. dependent var	-0.120521	Adjusted R-squared
-6.028904	Akaike info criterion	0.010869	S.E. of regression
-5.968387	Schwarz criterion	0.000945	Sum squared resid
-6.095291	Hannan-Quinn criter.	32.14452	Log likelihood
1.618294	Durbin-Watson stat	0.031978	F-statistic
		0.862522	Prob(F-statistic)

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين قيمة التمويل العقاري من الجهاز المصرفي ومدي مساهمة البنوك في النمو الاقتصادي المتوازن، أي أن قيمة التمويل العقاري من البنوك لها تأثير إيجابي على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

Y = 0.0301752233231 + 6.06638319732e-07*ML -

القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (3.9%) وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة (3.9%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي المتوازن تشرحها قيمة التمويل العقاري من الجهاز المصرفي.

اختبار معنوية المتغير المستقل (T test)

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت قيمة (β=6.066) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة قيمة التمويل العقاري من القطاع المصرفي بنسبة (1%) يتبعها زيادة في نمو معدل مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي المتوازن بنسبة (6.066%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

اختبار جودة توفيق النموذج (F test)

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F = 0.03) مما يعني معنويتها، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية للقروض الموجهة للقطاع العقاري على النمو الاقتصادي المتوازن.

خامسا: عدد فروع القطاع المصرفي على معدل مساهمة البنوك في النمو المتوازن:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9472	0.068346	0.053304	0.003643	C
0.5974	0.549971	1.40E-05	7.677146	N
0.032900	Mean dependent var		0.036431	R-squared
0.010268	S.D. dependent var		-0.084015	Adjusted R-squared
-6.062026	Akaike info criterion		0.010691	S.E. of regression
-6.001509	Schwarz criterion		0.000914	Sum squared resid
-6.128413	Hannan-Quinn criter.		32.31013	Log likelihood
1.686700	Durbin-Watson stat		0.302468	F-statistic
			0.597355	Prob(F-statistic)

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين عدد فروع القطاع المصرفي ومدي مساهمة البنوك في النمو الاقتصادي المتوازن، أي أن زيادة عدد فروع القطاع المصرفي تؤثر إيجابيا على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

Y = 0.00364315590822 + 7.6771482043e-06*N

القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (3.6%) وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة (3.6%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي المتوازن تشرحها عدد فروع القطاع المصرفي.

اختبار معنوية المتغير المستقل (T test)

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت قيمة (β=7.677) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة عدد فروع القطاع المصرفي بنسبة (1%) يتبعها زيادة في نمو معدل مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي المتوازن بنسبة (7.677%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

اختبار جودة توفيق النموذج (F test)

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F = 0.302) مما يعني معنويتها، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية لعدد فروع القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي المتوازن.

سادسا: نسبة القروض الموجهة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على معدل مساهمة البنوك في النمو المتوازن:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1060	1.821716	0.014483	0.026384	C
0.6558	0.462858	0.364726	0.168816	SL
0.032900	Mean dependent var		0.026081	R-squared
0.010268	S.D. dependent var		-0.095659	Adjusted R-squared
-6.051343	Akaike info criterion		0.010748	S.E. of regression
-5.990826	Schwarz criterion		0.000924	Sum squared resid
-6.117730	Hannan-Quinn criter.		32.25671	Log likelihood
1.686456	Durbin-Watson stat		0.214237	F-statistic
			0.655796	Prob(F-statistic)

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين نسبة القروض الموجهة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومدي مساهمة البنوك في النمو الاقتصادي المتوازن، أي أن زيادة نسبة القروض الموجهة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تؤثر إيجابيا على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

Y = 0.0263836941502 + 0.168816213726*SL

القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (2.6%) وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة (2.6%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي المتوازن تشرحها نسبة القروض الموجهة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

اختبار معنوية المتغير المستقل (T test)

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت قيمة (β=0.16) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة نسبة القروض الموجهة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بنسبة (1%) يتبعها زيادة في نمو معدل مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي المتوازن بنسبة (0.16%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

اختبار جودة توفيق النموذج (F test)

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F = 0.214) مما يعني معنويتها، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية لنسبة القروض الموجهة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة على النمو الاقتصادي المتوازن.

سابعا: اجمالي قيمة الودائع على معدل مساهمة البنوك في النمو المتوازن:

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0038	4.024800	0.007086	0.028520	C
0.5032	0.701045	0.003204	0.002246	TD
0.032900	Mean dependent var		0.057877	R-squared
0.010268	S.D. dependent var		-0.059888	Adjusted R-squared
-6.084535	Akaike info criterion		0.010571	S.E. of regression
-6.024018	Schwarz criterion		0.000894	Sum squared resid
-6.150922	Hannan-Quinn criter.		32.42268	Log likelihood
1.703351	Durbin-Watson stat		0.491464	F-statistic
			0.503153	Prob(F-statistic)

أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين اجمالي ودائع الجهاز المصرفي ومدي مساهمة البنوك في النمو الاقتصادي المتوازن، أي أن زيادة نسبة اجمالي ودائع الجهاز المصرفي تؤثر إيجابيا على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

Y = 0.0285198897565 + 0.00224621038126*TD

القدرة التفسيرية للنموذج (R^2)

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (5.7%) وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة (5.7%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي المتوازن تشرحها نسبة اجمالي ودائع الجهاز المصرفي.

اختبار معنوية المتغير المستقل (T test)

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت قيمة (β=0.002) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة اجمالي ودائع الجهاز المصرفي بنسبة (1%) يتبعها زيادة في نمو معدل مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي المتوازن بنسبة (0.002%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

اختبار جودة توفيق النموذج (F test)

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F = 0.49) مما يعني معنويتها، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية لإجمالي ودائع الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي المتوازن.

مما سبق نلخص الى وجود تأثير إيجابي لكلاً من معدل القروض الصناعية الى اجمالي القروض (IL)، قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي (IV)، قيمة التمويل العقاري من القطاع المصرفي (ML)، عدد فروع القطاع المصرفي (N)، نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة (SL)، اجمالي قيمة الودائع (TD) على مدى مساهمة البنوك في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن (Y)، كما وجد تأثير سلبي للمتغير نسبة القروض لإجمالي الأصول (L) على مدى مساهمة البنوك في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن (Y).

3- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات محل الدراسة، والتأكد من مدي سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة بتطبيق ديكي فولر الموسع على المتغيرات الداخلة في العلاقة عن الفترة (2010-2019) وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (10) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع على متغيرات الدراسة

مقطع واتجاه زمني Trend and intercept		مقطع بدون اتجاه زمني Intercept		بدون مقطع أو اتجاه زمني None		المتغيرات
Prop.	t Statistic	Prop.	t Statistic	Prop.	t Statistic	
اختبار درجة التكامل من الدرجة صفر (أي مستوى المتغيرات Level)						
0.376	3.25	0.530	4.10	0.203	1.98	Log(Y)
0.499	3.26	0.069	3.83	0.758	0.34	Log(IL)
0.838	0.54	0.227	2.86	0.877	0.85	Log(IV)
0.338	1.84	0.938	0.65	0.139	1.40	Log(I)
0.736	3.25	0.932	0.70	0.381	0.70	Log(ML)
0.999	2.66	0.612	1.81	0.917	1.14	Log(N)
0.887	0.31	0.792	1.38	0.876	0.85	Log(SL)
0.987	0.85	0.747	1.50	0.998	3.50	Log(TD)
اختبار درجة التكامل من الدرجة الأولي (أي الفروق الأولي للمتغيرات 1st difference)						
0.0003	7.87	0.003	7.61	0.000	8.03	Log(Y)
0.0054	3.34	0.022	4.45	0.004	3.37	Log(IL)
0.0221	3.32	0.054	4.24	0.053	1.95	Log(IV)
0.0372	3.32	0.002	8.70	0.043	1.99	Log(I)
0.0078	3.33	0.004	4.24	0.043	2.07	Log(ML)
0.0066	1.07	0.003	4.25	0.005	1.95	Log(N)
0.0482	3.20	0.001	3.35	0.008	3.01	Log(SL)
0.0323	1.88	0.030	2.58	0.002	1.99	Log(TD)

يتضح من نتائج الاختبارات أن إحصائية (t) للمعلمة المقدرة δ غير معنوية في مستوى المتغيرات (أي المتغيرات بقيمة الأصلية دون أخذ أية فروق)، مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من 0.05، وبتطبيق الاختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت نتائج الاختبار عن رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، وعليه يمكن الاستنتاج أن سلاسل المتغيرات هي سلاسل غير ساكنة في المستوى، ولكنها ساكنة في الفرق الأول، أي أن كل متغير يعتبر متكاملاً من الدرجة الأولى، وهذه النتائج تتفق

مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تسكن بعد الفرق الأول (1st difference).

4- نموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression

ولتمثيل العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم ذلك من خلال تقدير معادلة الانحدار الخطى المتعدد التالية:

الجدول (11) يوضح نتائج نموذج الانحدار الخطي

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/10/20 Time: 21:53
Sample: 2010 2019
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0108	9.564131	0.005371	0.501365	TD
0.0050	14.01905	0.401198	5.624418	SL
0.0474	0.822132	2.394205	1.960405	N
0.0073	-11.60863	0.169542	-1.968150	L
0.0051	13.95023	0.000129	0.411802	IV
0.0077	11.36456	0.087322	0.992375	IL
0.0308	0.561844	2.525106	1.415206	ML
0.0241	-6.319853	0.139757	-0.883241	C

0.032900	Mean dependent var	0.995666	R-squared
0.010268	S.D. dependent var	0.980495	Adjusted R-squared
-10.26609	Akaike info criterion	0.001434	S.E. of regression
-10.02402	Schwarz criterion	4.113016	Sum squared resid
-10.53164	Hannan-Quinn criter.	59.33045	Log likelihood
1.695444	Durbin-Watson stat	65.63232	F-statistic
		0.015088	Prob(F-statistic)

أظهرت النتائج ما يلي:

ثبتت معنوية النموذج حيث بلغت قيمة F 65.63 بمستوى معنوية 0.015 مما يؤكد معنويتها عند كافة مستويات المعنوية وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل، كما بلغت قيمة معامل التحديد R-Squared 0.995 وهي تعني ان هذه المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته 99.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهي قدرة تفسيرية عالية، وأظهرت النتائج معنوية كل المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع، أي أن كل المتغيرات المستقلة تؤثر على نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن.

اختبار النموذج

لاختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لابد أن يجتاز العديد من المعايير وتشمل: المعايير الاقتصادية (من حيث اتفاق إشارات وقيم المعاملات مع النظرية الاقتصادية)، والمعايير الإحصائية (من حيث المعنوية الإحصائية للنموذج ككل، ومعنوية المعاملات المقدرة) والمعايير القياسية (من حيث أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي Autocorrelation، وعدم ثبات التباين Heteroscedasticity)، وفيما يلي تطبيق هذه المعايير على النموذج:

اتجاه العلاقة

تهتم المعايير الاقتصادية بإشارات معاملات المعلمات المقدرة الخاصة بمتغيرات النموذج، فيجب أن تتفق تلك الإشارات (موجبة أو سالبة) مع النظرية الاقتصادية، أي أن تأثير المتغيرات (إيجاباً وسلباً) يجب ان يتفق مع النظرية الاقتصادية، وذلك حتى يحظى النموذج بالقبول، وقد اتضح من النموذج أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع log (Y) "مدى مساهمة القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي" حسب قوة تأثيرها كالتالي:

- المتغير log(TD) "اجمالي ودائع القطاع المصرفي" وله تأثير إيجابي، حيث أن زيادة قيمة اجمالي ودائع الجهاز المصرفي بـ 1% يؤدي إلى نمو مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بمعدل 0.50%، بفرض ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن اجمالي ودائع الجهاز المصرفي لها أثر مباشر على زيادة الادخار، وهو ما ينعكس على زيادة استثمار هذه المدخرات في القطاعات ذات جدوى اقتصادية كالقطاع الصناعي او العقاري او تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة العمالة وزيادة الإنتاج، و أيضا تعتبر زيادة قيمة الودائع مؤشر قوى على زيادة عدد العملاء الجدد والحاليين وبالتالي يسمح ذلك للبنوك بتكوين قاعدة بيانات كبيرة يمكن استغلالها في تحقيق قيم مضافة كبيرة والتي بدورها في النهاية تساعد على تحقيق النمو المتوازن.

- المتغير log(IL) " نسبة القروض الصناعية " وله تأثير إيجابي، حيث أن زيادة نسبة القروض الصناعية بـ 1% يؤدي إلى نمو مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بمعدل 0.99%، بفرض ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن نسبة القروض الصناعية الى اجمالي القروض لها أثر مباشر على زيادة المشروعات الصناعية والتي لها تأثير كبير على حجم الإنتاجية، وبالتالي زيادة عدد العمالة في هذه المشروعات وهو ما يؤدى الى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات وهو ما له اثر كبير على زيادة تحسن الميزان التجاري في مصر وبالتالي تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

- المتغير log(SL) " نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة " وله تأثير إيجابي، حيث أن زيادة نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة بـ 1% يؤدي إلى نمو مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بمعدل 5.6%، بفرض ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الى اجمالي القروض لها أثر مباشر على دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي كلما زاد التمويل الموجهة لهذه المشروعات زاد دعم القطاع المصرفي لهذا

المشروعات والتي تلعب دور كبير في القضاء على البطالة وتمويل الابتكارات وريادة الاعمال والقضاء على الاقتصاد غير الرسمي وادراج هذه الفئة للقنوات المالية الرسمية وبالتالي تعمل هذه المشروعات على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما يؤثر على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في النمو المتوازن والتنمية المستدامة.

- المتغير log(N) " عدد فروع القطاع المصرفي " وله تأثير إيجابي، حيث أن زيادة عدد فروع القطاع المصرفي سوأ التقليدية او الالكترونية بـ 1% يؤدي إلى نمو مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بمعدل 1.9%، بفرض ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة عدد الفروع كمؤشر هام للشمول المالي والذى يعتبر من اهم الأهداف للقطاع المصرفي في السنوات الاخيرة له أثر مباشر على زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة عدد الفروع يؤدى الى زيادة عدد العملاء الجدد وبالتالي زيادة الخدمات الالكترونية المستخدمة وهو ما يسهل عملية التحول الرقمي ودعم التنمية المستدامة.

- المتغير log(IV) " قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي " وله تأثير إيجابي، حيث أن زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى نمو مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بمعدل 0.41%، بفرض ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي سيؤدى الى تحقيق النمو الاقتصادي بلا شك، وذلك لان القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة والحيوية في مصر، وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذا القطاع ستشجع الاستثمارات الأجنبية في الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي تحقيق معدلات نمو عالية في هذا القطاع وفقا ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والقضاء على البطالة وبالتالي ما يؤدى في النهاية الى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

- المتغير log(ML) " قيمة التمويل العقاري الممنوح من القطاع المصرفي " وله تأثير إيجابي، حيث أن زيادة قيمة التمويل الموجهة للقطاع العقاري من البنوك بـ 1% يؤدي إلى نمو مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بمعدل 1.41%، بفرض ثبات العوامل الأخرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة قيمة التمويل الموجهة للقطاع العقاري سواء لقطاع التشييد والبناء او القطاع العقاري سيسمح ذلك باستقطاب عملاء جدد وتنشيط القطاع العقاري في مصر وهو ما سيؤدى الى زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع العقاري ومواجهة العديد من المشكلات منها البطالة وحل مشكلة الإسكان وتمويل شركات التمويل العقاري وهو ما سيؤدى في نهاية المطاف الى تحقيق النمو المتوازن.

المعايير الإحصائية

تشتمل المعايير الإحصائية اختبار معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار F، ثم اختبار المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار T، وقد جاءت النتائج كما يلي:

أ- معنوية النموذج والمعاملات المقدرة:

ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F)، وذلك عند مستوى معنوية (0.01%) حيث بلغت قيمة F (65.63). وثبتت أيضاً معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كانت قيمة T للمتغير log(TD) (9.56) بمستوى معنوية (0.010)، وللمتغير log(SL) كانت قيمة T (14.01) بمستوى معنوية (0.005)، وللمتغير (N) كانت قيمة T (0.822) بمستوى معنوية (0.047)، وللمتغير (IV) كانت قيمة T (13.95)

بمستوى معنوية (0.0051)، وللمتغير (IL) كانت قيمة T (11.36) بمستوى معنوية (0.007)، وللمتغير (ML) كانت قيمة T(0.56) بمستوى معنوية (0.030)، مما يدل على معنوية كافة المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (0.01).

ب- جودة التوفيق (القدرة التفسيرية للنموذج)

وصلت قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج إلى (0.995) تقريبا، أي أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته 99.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج. أما معامل التحديد المعدل (R Square Adjusted) الذي هو أكثر مناسبة لمقارنة النماذج بدرجات حرية مختلفة أو بأعداد مختلفة من المتغيرات المستقلة فقد بلغت قيمته (0.980).

المعايير القياسية

تختص المعايير القياسية باختبار النموذج من حيث مشاكل الانحدار وأبرزها: الارتباط التسلسلي Autocorrelation، عدم ثبات التباين Heteroscedasticity،

أ- اختبار الارتباط التسلسلي Autocorrelation

بلغت قيمة D.W ديربن واتسون 1.695 بمستوى معنوية 0.1422 مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي Autocorrelation.

ب- اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity

بلغت قيمة F لاختبار White Heteroscedasticity Test (1.33) بمستوى معنوية (0.274) مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين.

نتائج الدراسة التطبيقية والنظرية

بعد تحليل بيانات الدراسة التطبيقية لدراسة أثر متغيرات القطاع المصرفي المتعلقة بالمشروعات متناهية الصغر والقطاع الصناعي، العقاري، ريادة الاعمال، والشمول المالي على النمو المتوازن في الفترة (2010-2019) تم التوصل للنتائج التالية:

- بإجراء اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test تبين أن المتغيرات المستقلة للدراسة (L) نسبة القروض لإجمالي الأصول، (N) عدد فروع القطاع المصرفي، (IV) قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي، (ML) قيمة التمويل العقاري من الجهاز المصرفي تسبب المتغير التابع (Y) نسبة مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، وكانت هذه العلاقة في اتجاه واحد من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع، بينما لم تثبت معنوية العلاقة العكسية من المتغير التابع الى المستقلة.
- بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression تبين اثر علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، حيث تبين العلاقة الموجبة بين المتغير (IL) نسبة القروض الصناعية الى اجمالي

القروض، (IV) قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي،(ML) قيمة التمويل الموجهة من القطاع المصرفي للقطاع العقاري، (N) عدد فروع القطاع المصرفي، (ML) نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، (TD) اجمالي قيمة الودائع مع زيادة نسبة مساهمة البنوك في النمو المتوازن، وتبين من التحليل أيضا العلاقة العكسية بين المتغير (L) نسبة القروض لإجمالي الأصول مع زيادة نسبة مساهمة البنوك في النمو المتوازن وقد يرجع ذلك للعديد من الأسباب منها قلة عدد المشاهدات المستخدمة في النموذج، العديد من الاحداث الاقتصادية والسياسية التي مرت به مصر والتي اثرت على نسبة القروض لإجمالي الأصول في القطاع المصرفي.

- بإجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root Test باستخدام اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller على متغيرات الدراسة اتضح أن المتغيرات غير ساكنة في المستوى Level، وإنما ساكنة في الفرق الأول 1st difference، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولي.
- بإجراء تحليل الانحدار المتعدد تبين معنوية النموذج ككل، وان المتغيرات المستقلة تشرح ما قيمة 99.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهي قدرة تفسيرية عالية، واظهرت النتائج معنوية كل المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع، أي ان كل المتغيرات المستقلة تؤثر على نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن، وتبين من اختبار النموذج ككل، ان النموذج لا يعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي، وان النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين.
- اتضح صحة الفرضية الأساسية للدراسة (تم ذكر فرضيات الدراسة بالخطة البحثية) وهي أنه يمكن اقتراح نموذج لقياس وتقييم دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل المتوازن، وأن القطاع المصرفي يؤثر إيجابيا في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، واضافة مؤشرات جديدة قادرة على قياس مدى مساهمة البنوك في تحقيق النمو المتوازن، وانه لا يمكن وضع تعريف لإعادة دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن من خلال قطاع معين وانما بالمزيج من العديد من القطاعات ذات الأهمية والإنتاجية.
- توصلت الدراسة ان زيادة استغلال شبكة العلاقات المتاحة والمستقبلية بالقطاع المصرفي من خلال العمل على ادراج عملاء جدد بالقطاع المصرفي تؤدى الى زيادة تحقيق قيمة مضافة للبنوك.
- تم التوصل الى وضع تعريفات جديدة توضح دور البنوك في تحقيق النمو الشامل المتوازن في القطاعات المختلفة (ريادة الاعمال- الاستثمار في القطاع الصناعي- المشروعات متناهية الصغر- التمويل العقاري) وذلك من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة والتجارب الدولية الناجحة.
- يساهم القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وخلق قيمة مضافة كبيرة من خلال القنوات غير التقليدية المتعلقة بالتمويل التقليدي من خلال التواصل وجذب عملاء ومستثمرين جدد واستغلال القطاع المصرفي لشبكة علاقاته في القطاعات المختلفة لتحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنه.
- تم اقتراح برنامج لتعزيز دور البنوك في تحقيق النمو المستدام والشامل للمشروعات متناهية الصغر المتعلقة بالقطاع الصناعي وذلك بهدف تحقيق الرفاهية وتنمية هذه الشريحة وذلك من خلال عدة محاور.

توصيات الدراسة

محاور وآليات مقترحة لتعزيز دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن في مصر

تناولت هذه الورقة التعريف بالقطاعات محل الدراسة (الاستثمار في القطاع الصناعي – التمويل العقاري- ريادة الاعمال- المشروعات متناهية الصغر) واهميتها ودورها في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وسياسات تعزيزها ومؤشراتها التي يمكن من خلالها قياس دور القطاع في تحقيق النمو المتوازن فضلاً عن تناول الفرص والتحديات التي تواجه هذه القطاعات لتعزيز دورها في تحقيق النمو الشامل، كما تناولت الورقة البحثية مفهوم واهمية التنمية الاقتصادية والنمو الشامل ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي لمصر، واقتراح تعريف جديد لدور البنوك في تحقيق النمو المتوازن الشامل يعتمد على كيفية استغلال شبكة العلاقات وقاعدة البيانات التي تمتلكها البنوك في تحقيق قيم مضافة، مع عرض العديد من الدراسات والتجارب الدولية السابقة التي يمكن الاستفادة منها، وتوضيح دور البنك المركزي المصري في تحقيق النمو المتوان من خلال المبادرات التي يتم طرحها، وتم اقتراح برامج ومبادرة قد تكون قابلة للتنفيذ تساعد القطاع المصرفي على تحقيق النمو المتوازن، ومن جهة اخري تم اقترح نموذج جديد ومؤشرات قادرة على قياس درجة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن الشامل، فضلا عن قياس بعض المؤشرات احصائيا من خلال نموذج الانحدار الخطي بالاعتماد على برنامج E-Views لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن هذا المنطلق فان هذه الورقة تنتهي بتقديم عدد من المقترحات والتوصيات لتعزيز دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن في مصر والتي يمكن تناولها من خلال التوصية وآلية تنفيذها كالتالي:

م	التوصية المقترحة	آلية التنفيذ
1	**الاستفادة من التجارب الدولية، والدراسات السابقة، وخاصة نموذج التقييم المقترح من الباحثان اعتمادا على التجربة الروسية لتقييم النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن والمستدام للاقتصاد المصري ذو الابعاد السبعة والمؤشرات الخمس والعشرون، والاستفادة بالخبرات الدولية في إدارة شبكة العلاقات المتاحة.**	- **قيام الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصري بالبدء الفوري في وضع مؤشرات النموذج الخمس وعشرون للمجالات السبعة (النمو والتنمية – الشمول – الاستدامة - التنمية الرقمية والمعلوماتية – الريادية والابتكار- النمو العقاري والعمراني- النمو في الاستثمار الصناعي والانتاجي) موضع القياس على مستوي الدولة المصرية.** - **الإفصاح عن المؤشر العام للنمو الاقتصادي الشامل والمتوازن والمستدام للدولة المصرية وعن كل إقليم ومحافظة.** - **الإفصاح بشكل سنوي بنسب وأسباب الاختلاف في مؤشر النمو الشامل والمتوازن والمستدام بين الأقاليم المختلفة بالدولة المصرية.** - **مقارنة المؤشر العام للنمو الشامل والمتوازن والمستدام المصري بمؤشر النمو الاقتصادي الشامل العالمي.**
2	**لابد من قيام البنوك باستغلال شبكة العلاقات المتاحة لتحقيق قيمة مضافة ونمو متصاعد، وجذب عملاء جدد لتوسيع قاعدة العملاء والبيانات والعلاقات المتاحة بالقطاع المصرفي.**	- **يمكن للبنوك استغلال شبكة العلاقات المتاحة في زيادة التمويل الممنوح لبعض القطاعات الأكثر إنتاجية.** - **يمكن للقطاع المصرفي استغلالها أيضا في زيادة قيمة المدخرات وتمويل المشروعات الصناعية وتسويق المنتجات والخدمات الالكترونية.** - **زيادة الحماية المالية للمستهلك وزيادة ثقته في التعامل مع القطاع المصرفي من خلال تعزيز المعاملة العادلة للعملاء وتوفير المعلومات**

		ذات صلة وتطوير آلية الإفصاح والتأكيد على الحفاظ على سرية الحسابات وانشاء آلية للتعامل مع الشكاوى.
3	ضرورة التنفيذ العاجل لبرنامج التمويل المتكامل لشريحة العملاء المتناهية الصغر لتعزيز عملية النمو الشامل والمستدام.	- إعداد قاعدة بيانات الكترونية رقمية ووصفية لعملاء المتناهية الحالية والمتوقعة والشركات الكبيرة التي سوف يتم تغذيتها بالمدخلات من المشروعات المتناهية. - تحديد وتخصيص وانشاء مواقع مراكز الاعمال المتكاملة لشريحة عملاء المتناهية المستهدفة بكل محافظات وقري الدولة المصرية. - اعداد برتوكولات العمل بين البنك المركزي المصري ووزارة الصناعة والإسكان والمجلس المصري للتمويل المتناهي الصغر لطرح برنامج التمويل المتكامل لهذا الشريحة من العملاء.
4	التوسع في تطبيق الشمول المالي وذلك لزيادة عدد العملاء و توسيع شبكة العلاقات بالبنوك.	- ضرورة التوسع في استغلال انشتار الهواتف المحمولة والانترنت بما يمكن العملاء باستخدام وتطبيق الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول. - إلزام البنوك والمؤسسات المالية لإنشاء ادارات متخصصة للشمول المالي وميكنة المدفوعات. - زيادة التوعية والتثقيف المالي للعملاء. - توفير التمويل المناسب من القطاع المصرفي المصري للقطاعات التنموية الأكثر انتاجية التي تساعد على تحقيق قيم مضافة للبنوك فضلاً عن توفير التكنولوجيا اللازمة للمشروعات الصغيرة.
5	ادراج المؤشرات الجديدة المقترحة كمؤشرات جديدة لقياس مدى مساهمة البنوك في تحقيق النمو المتوازن	- تطبيق مؤشرات (التنمية الرقمية والمعلوماتية – الريادية والابتكار- النمو العقاري والعمراني- النمو في الاستثمار الصناعي والانتاجي) وما تتضمنها هذه المؤشرات من مؤشرات فرعية لقياس مدي مساهمة البنوك في تحقيق النمو المتوازن. - تطبيق المؤشرات التي تم تناولها في الدراسة التطبيقية والتي من أهمها (قيمة التمويل العقاري، عدد فروع القطاع المصرفي، نسبة القروض الصناعية) لقياس مدي مساهمة البنوك في تحقيق النمو المتوازن الشامل.
6	يجب ان تتضمن مناهج التعليم على دور رواد الاعمال لرفع الوعي على ثقافة العمل الحر وحث الشباب على الاهتمام على الذات لمواجهة تحديات السوق ودور البنوك في تمويلها.	- ادراج أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الاعمال في المناهج الدراسية. - زيادة تثقيف الدراسين بأهمية ومدى نجاح رواد الاعمال وادراج تجارب ناجه لرواد الاعمال - مناقشة الابتكارات والأفكار التي تم تنفيذها من خلال رواد الاعمال والتي ساعدت على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. - رفع الوعي بأهمية ودور البنوك في تحقيق النمو الشامل المتوازن ولنشر الفكرة لرواد الاعمال وتحفيز صانعي القرار على تشجيع ودعم الحاضنات.

7	يجب استحداث قوانين يسهل الاستثمار الأجنبي المباشر وريادة الاعمال في مصر.	- ادراج أهمية تمويل المشروعات الريادية ضمن قانون اهداف البنك المركزي المصري في قانون البنوك الجديد. - استحداث قوانين وحوافز للمستثمرين لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خاصة في القطاع الصناعي ضمن قانون الاستثمار الجديد.
8	الاستفادة من التكنولوجيا المالية في تمويل القطاع الهامة ورواد الاعمال واستغلالها في جذب عملاء جدد وفتح فروع ومحافظ الكترونية جديدة	- ضرورة العمل على رفع مستويات الأداء في القطاع المصرفي المصري والذي يستوجب منها تطوير وتحديث مستمر في خدماتها ومنتجاتها المصرفية وتحسين طرق تقديمها وعدم التقييد بالنظم والاتجاهات التقليدية. - تشجيع الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية من خلال توفير رخصة خاصة واشراكها في مبادرات الحكومة الالكترونية وفتح الأسواق امام تلك الشركات. - تشجيع المنصات المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري.
9	العمل على التغلب على المعوقات والتحديات التي تعيق القطاع المصرفي في تحقيق النمو المتوازن وتحويل تلك المعوقات والتحديات الى فرص	- دمج هدف زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو المستدام ضمن استراتيجية البنوك. - انشاء وزارة مختصة او هيئة حكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كوزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سريلانكا لرعاية هذه المشاريع وإزالة المعوقات. - تصميم منتجات تمويلية للشركات متناهية الصغر التي تخدم الشركات الكبيرة. - اقتراح برامج جديدة ومبتكرة لرواد الاعمال لتنفيذ أفكارهم وابتكاراتهم.

الملاحق

اولاً: الاشكال

الشكل (1) نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة ونسبة مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي %

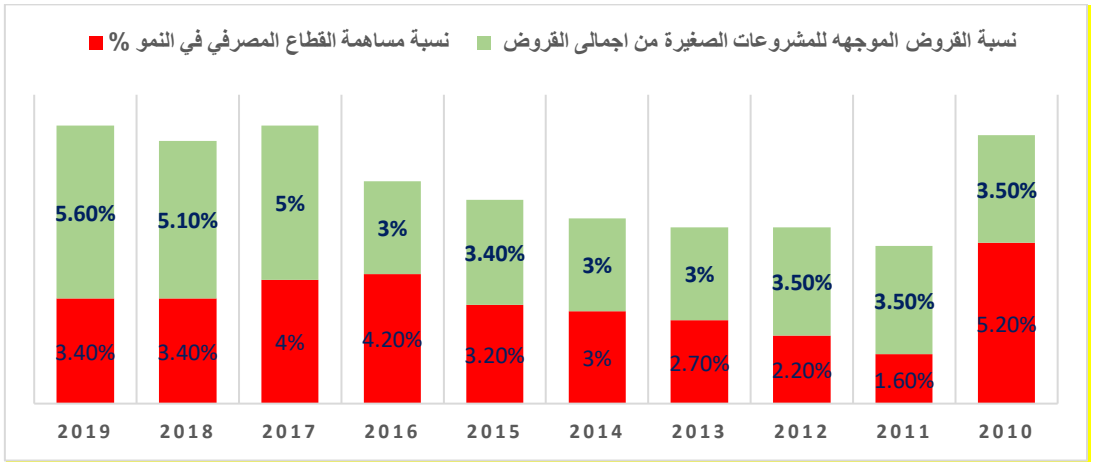

الشكل (2) نسبة القروض الصناعية من البنوك ونسبة القروض لإجمالي الأصول %

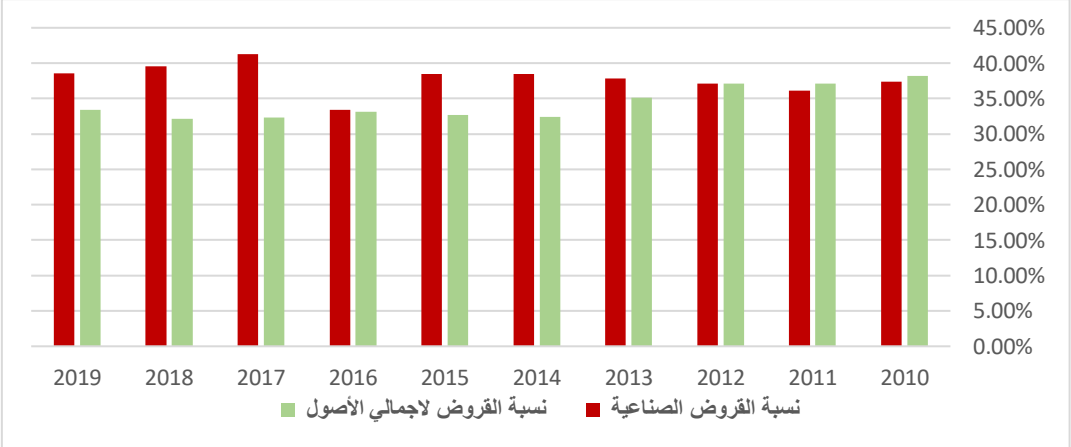

الشكل (3) تطور إجمالي قيمة الودائع المصرفية (بالتريليون)

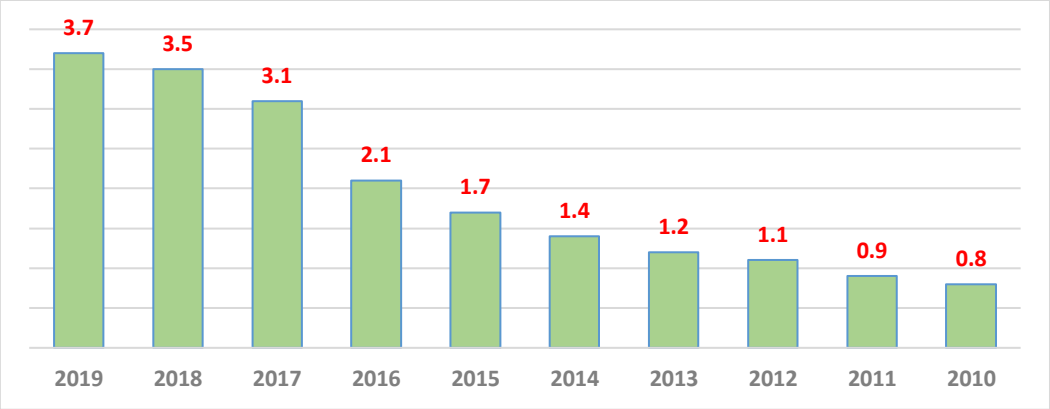

الشكل (4) تطور عدد فروع القطاع المصرفي المصري

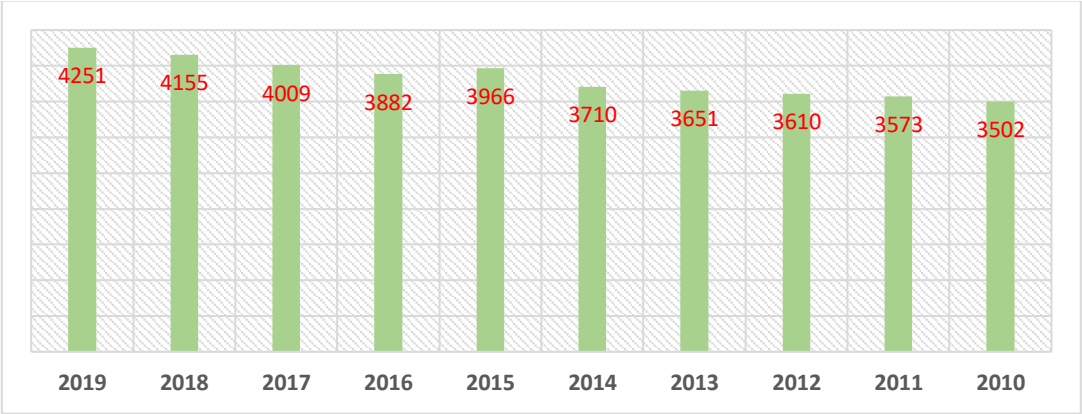

الشكل (5) نسبة مالكي حسابات مصرفية أكبر من 15 عام (%)

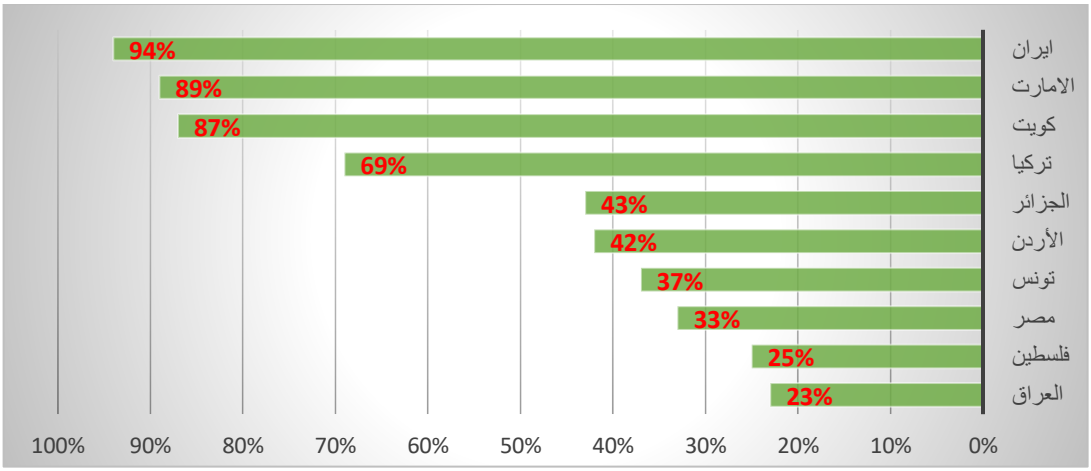

الشكل (6) استخدام الشمول المالي في أرقام عالمياً (%)

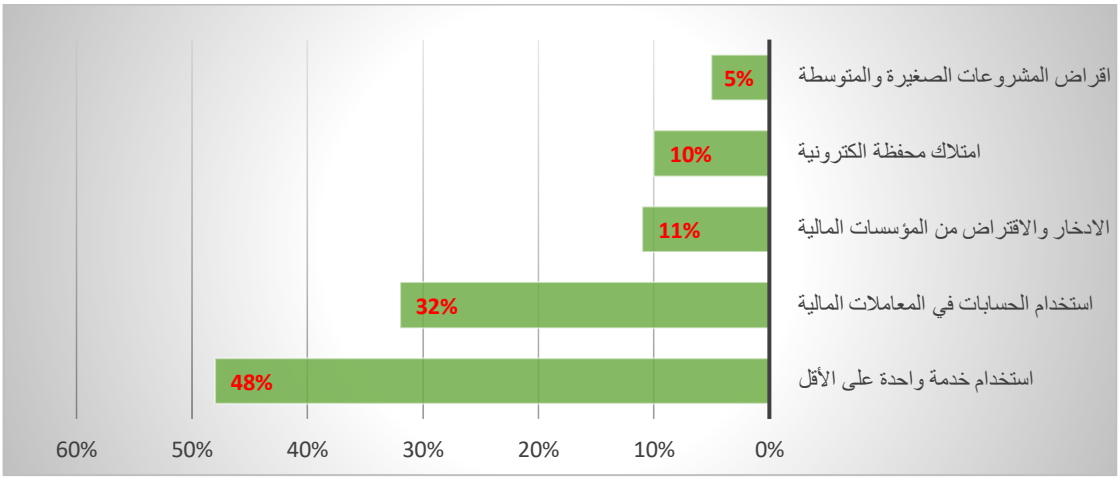

الشكل (7) نسبة اقتراض البالغين العام الماضي %

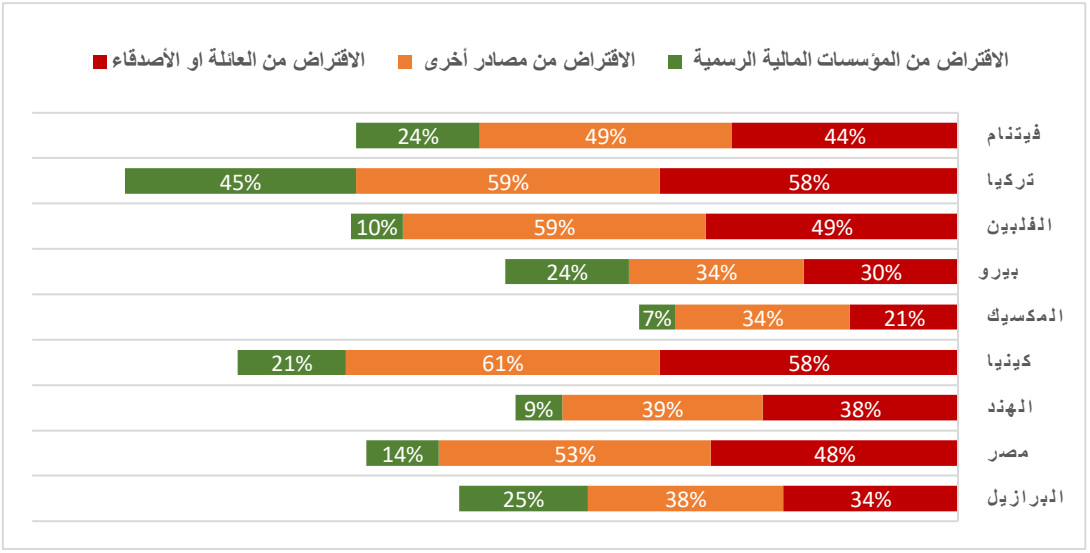

الشكل (8) البالغين الذين يدخرون الأموال خلال العام الماضي %

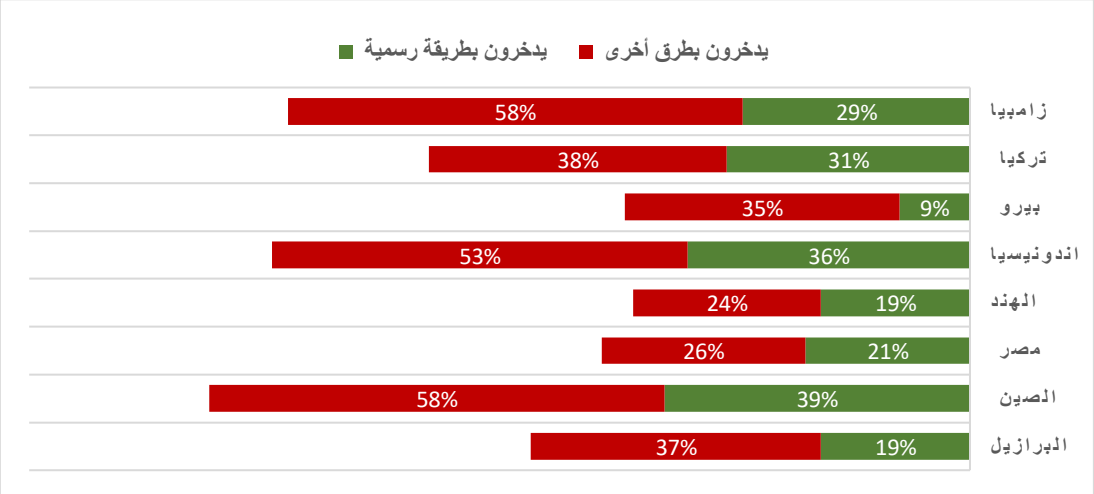

الشكل (9) نسبة تطور معدلات النمو الاقتصادي المصري (%)

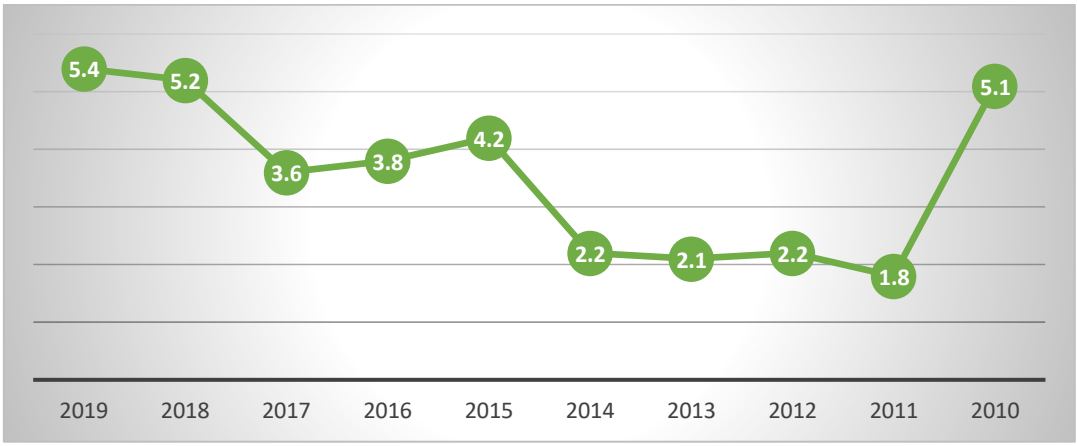

الشكل (10) قيمة التمويل بالإقراض من البنوك للقطاع الصناعي (بالمليار)

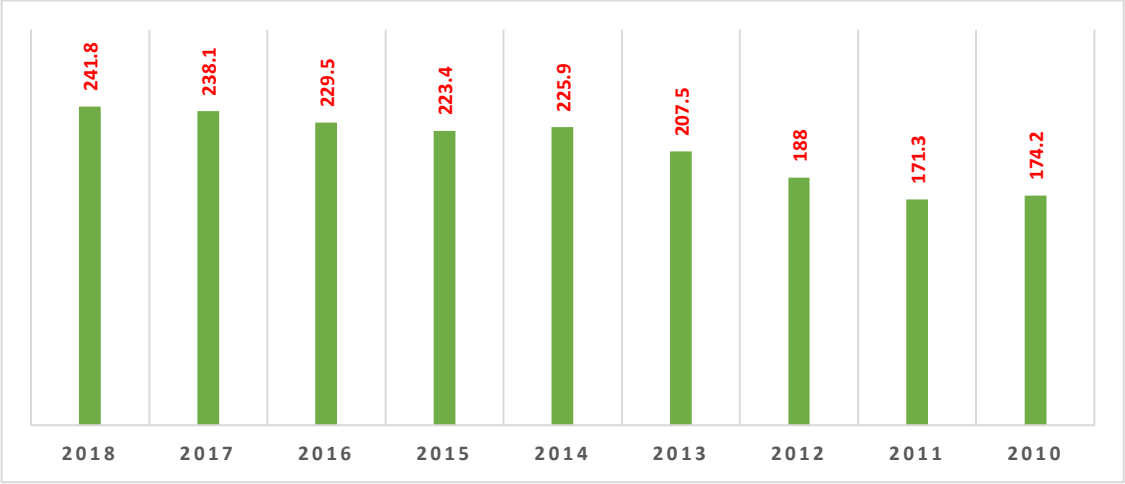

الشكل (11) التوزيع الجغرافي للتدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر %

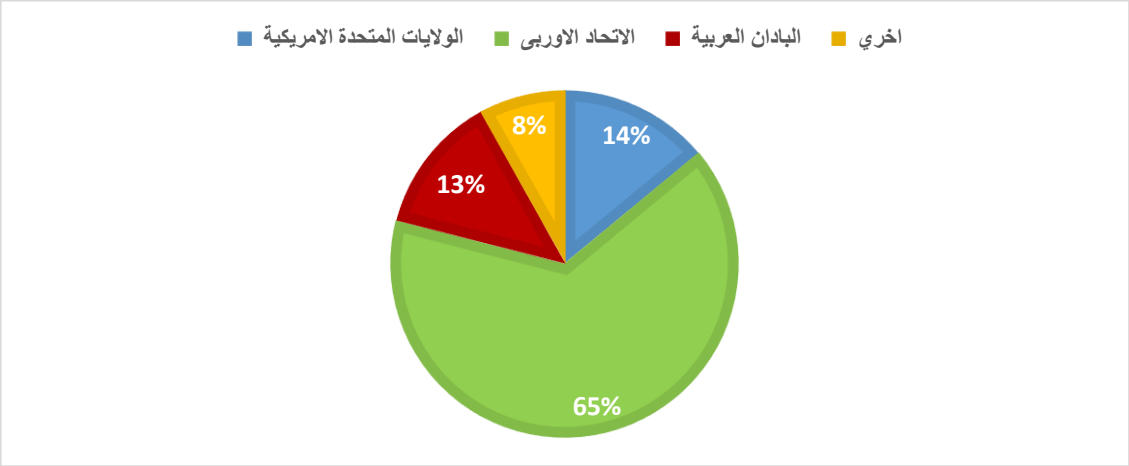

الشكل (12) التوزيع القطاعي لأرصدة القروض الممنوحة من القطاع المصرفي لقطاع الاعمال 2018

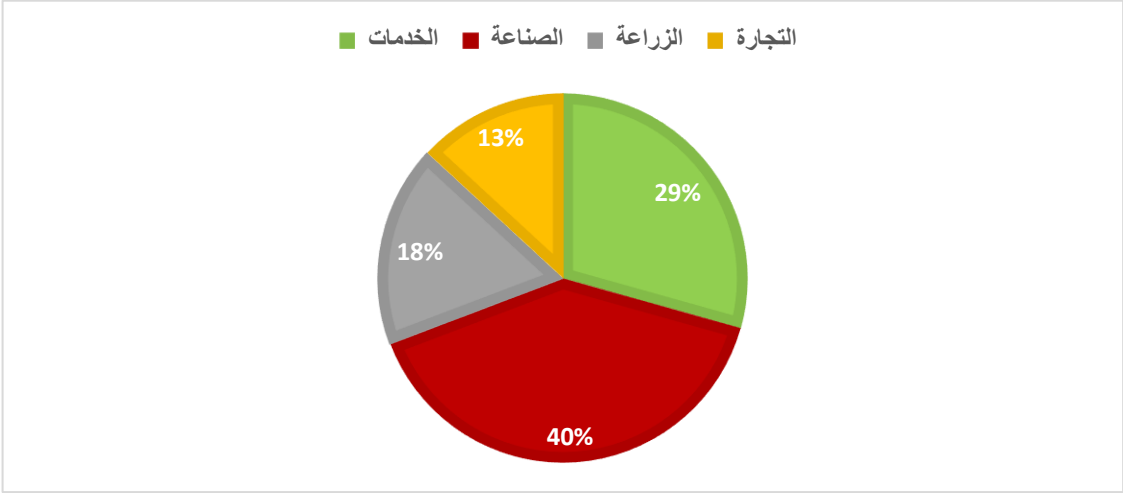

الشكل (13) التوزيع النسبي للمشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي 2018

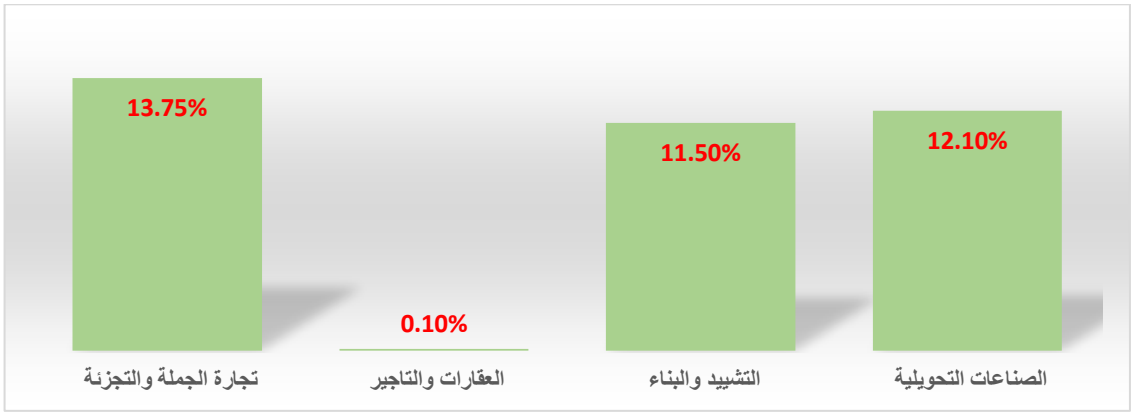

الشكل (14) هيكل الصادرات والواردات حسب التصنيف القطاعي المصري 2018 %

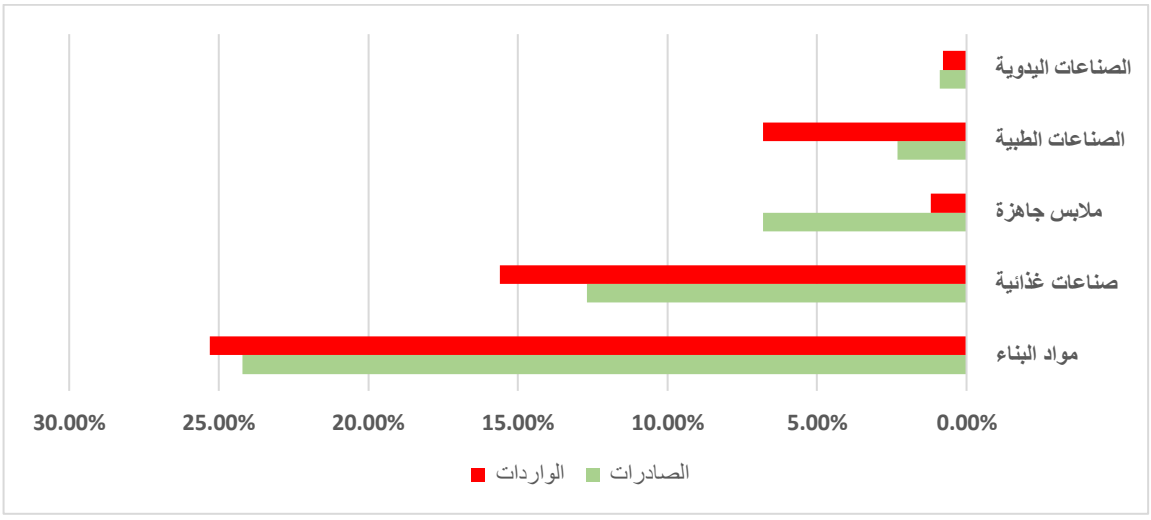

ثانياً: الجداول

الجدول (1) عدد الشركات ذات الارتباط بين مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر

القطاع	عدد الشركات
الصناعات التحويلية	139
الآلات والمعدات	27
الصناعات التحويلية الأخرى	64
التشييد والبناء	36
التمويل	53
العقارات والانشاءات	138
الخدمات	388

الجدول (2) اهم المعوقات التي تواجه الشركات المصرية العاملة في التصنيع

عدم الثقة في الاقتصاد الكلي (تغير سعر الفائدة – التضخم)
المنافسة غير القانونية من القطاع غير الرسمي
عدم الثقة في السياسات التنظيمية
مهارات وتعليم العمال المتوفرة
معدلات الضرائب وقوانين العمل
تكلفة التمويل وضماناته

الجدول (3) بعض إحصاءات مستخدمي المدفوعات من خلال الهاتف المحمول في مصر 2018

اجمالي محافظ على الهاتف المحمول	**10.5 مليون**
معدل النمو السنوي	**%30**
المستخدمين الدائمين	**9.4 مليون**
العمر اكبر من 50 عام	**%16**
العمر بين 35-50 عام	**%29**
العمر بين 25-35 عام	**%31**
العمر بين 20-25 عام	**%16**
العمر اقل من 20 عام	**%8**
حسب النوع : رجال	**%71**
نساء	**%29**
حجم المعاملات الشهرية	**1.78 مليون معاملة**
قيمة المعاملات الشهرية	**727 مليون**
قيمة الأموال المتداولة في المدفوعات	**4.95 بليون**

*تم الاعتماد على المراجع الاجنبية المختلفة وبعض رسائل الماجستير والدكتوراه والمؤتمرات والندوات العالمية واوراق عمل بحثية اجنبية وتم الاعتماد في الملاحق ايضا على تقارير الشمول المالي الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الهيئات الاجنبية وغيرها من المراجع الاخرى.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

- احمد ضيف، (2015)، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه الجزائر.
- إياد واصف هلال، (2016) " البنوك الإلكترونية في الأردن- تطورها وتحديتها "، **رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة**، جامعة اليرموك، عمان.
- ايمان عمر، (2015)، " تحديات قانون التمويل العقاري وحل مشكلات الإسكان"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، **تقارير سنوية**، اعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.
- الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.
- خالد عبد الوهاب، (2017)، " ريادة الاعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي "، **ورقة عمل بحثية**، اتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية.
- شوقي جباري، (2015)، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- عمر خربوطلى، (2018)، " ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، **ورقة عمل بحثية**، المشاع المبدع، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- على عبد الوهاب، (2016)، " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على التنمية الاقتصادية في مصر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.
- فاطمة بن زايد، (2018)، " محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل "، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، العدد الرابع.
- قسيمه مفيدة، (2014) " دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن "، **رسالة ماجستير غير منشوره**، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعه خيضر، الجزائر.
- كبدانى سيدي، (2013)، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
- نجية الكنوني، (2014)، " ريادة الأعمال ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة"، **ورفة عمل بحثية**، الجزائر.
- هيه عبد المنعم، طارق إسماعيل، (2019)، " النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، **ورقة عمل بحثية**، صندوق النقد العربي.
- وزارة التخطيط، **تقارير سنوية**، أعداد مختلفة.

- وزارة التجارة والصناعة المصرية، (2018)، " الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات -المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الاعمال: استغلال فرص التحول الاقتصادي"، **تقرير وزارة التجارة والصناعة**.
- وزارة التخطيط، 2017، **تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي.**

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Anis, O., (2020), " Formal Versus Informal Entrepreneurship in Emerging Economies: The Roles of Governance and the Financial Sector ", **Journal of Business Research**, No.108.
- Amit, G., (2017), " How does Banking Sector Globalization Effect Economic Growth?", **Working Paper, International Review of Economics and Finance 48**.
- The Egyptian Center for Economic Studies, 2019, " Egypt's Economic Profile and Statistics ", **Working Paper**, Egypt.
- Alessandra, L., (2020), " The Theoretical Frameworks Behind Integrated Environmental Ecosystem and Economic Accounting System", **Environmental Impact Assessment Review 80**, Vol.106317.
- Arab Monetary Fund, (2017), " Financial Inclusion Measurement in the Arab World", **Working Paper**.
- Alexia, H., (2019), " A Transition to an Innovative and Inclusive Bioeconomy in Aragon, Spain", **Working Paper**, Environmental Innovation and Societal Transitions 33.
- Altehburg, T., (2011), " Industrial Policy in Developing Countries ", Overview and Lessons from Seven Country Case, **Discussion Paper**, German Development Institute, Germany.
- Barinova, V., & Zemtsov, S., (2020), " Inclusive Growth and Regional Sustainability of Russia", **Working Paper,** ISSN 2079-9705, No. (101).
- Barinova, V., (2020), " Inclusive Growth and Regional Sustainability of Russia ", ISSN 2079-9705, **Regional Research of Russia**, Vol, 10, No,1.
- Barinova, V., & Zemtsov, S., (2020), " Inclusive Growth and Regional Sustainability of Russia", **Working Paper**, ISSN 2079-9705, No. (101).

- Florian, L., (2019), " Long-term Finance and Entrepreneurship ", **Working Paper**, Economic Systems.
- Junhui, F., Yufang., L., Rongda., C., (2019), " Trade Openness, Internet Finance Development and Banking Sector Development in China", **Working Paper**, Economic Modelling.
- Jittima, T., & Chaiporn, V., (2018), " **The Impact of the Banking Sector on Economic Structure and Growth**", International Review of Financial Analysis 56.
- Katrien, V., (2020), " Aligning Biodiversity Conservation and Ecosystem Service in Spatial Planning: Focus on Ecosystem Processes", **Working Paper**, Science of the Total Environment 712.
- Lea, M., (2007), " The Role of the Government in the Capital Funding of Housing ", **Working Paper**, Washington, No.56.
- Lovely, Y., (2013), " Entrepreneurship and Small Business Management ", **Working Paper**, Lovely Professional University Phagwara.
- Mihail, P., & Jordan, K., (2014), " Does Banking Sector Development Promote Economic Growth? An Empirical Analysis for Selected Countries in Central and South Eastern Europe", **Working Paper**, Economic Research Ekonomska.
- Nicolae, M., (2012), "Models of the Economic Growth and their Relevance: Theoretical and Applied Economics, **Working paper**, No. (571).
- Okon, E., (2018), " Commercial Bank Credits and Industrial Subsector's Growth ", **Journal of Economics and Sustainable Development**, Vol. 5, No. 10.
- Rudra., P., (2017), " Is there a Link Between Economic Growth and Insurance and Banking Sector Activities in the G-20 Countries? ", **Review of Financial Economics 33**.
- Rajendra, P., (2019) " **Growth, Disparities and Inclusive Development in India - Perspectives from the Indian State of Uttar Pradesh**", Book © Springer Nature Singapore.

- Sudhir, K., (2011), " Micro-Finance and Rural Enterprises: An Analysis of Operational Performance and Constraints in the Shg-Bank Linkage Program in India", **Working Paper**, Eurasian Economic Review.
- Ying, J., & Yenchun, J., (2018), " Entrepreneurship Through the Platform Strategy in the Digital Era: Insights and Research Opportunities", **Working paper,** Computers in Human Behavior.
- Yuhuan, S., & Wangwang, D., (2020),” Measuring China's regional inclusive green growth”, **Working Paper**, Science of the Total Environment 713.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- www.Worldbank.org
- www.Wikipedia.org
- www.MIF.org
- www.CBE.org.eg
- www.Payfort.com
- www.NBE.com.eg
- www.Brookins.edu
- www.al-akhbar.com
- www.Fintecabudhabi.com
- www.Egyptionnovate.com
- www.Bizcommunity.com
- www.Fintech-africa.com
- www.Techbullion.com
- www.Wamda.com

HOTLINE
15200
One number to better serve you!

فرع مدينة نصر (الفرع الرئيسي)
العنوان: ٢٢ أ شارع الدكتور أنور المفتي
مبنى طيبة ٢٠٠٠، ص.ب. ٨١٦٤ القاهرة

ساعات العمل: ٩:٠٠ صباحاً – ٥:٠٠ مساءً
www.ebi.gov.eg

انضم الى صفحتنا
facebook.com/EgyptianBankingInstitute

تابعنا على
twitter.com/EBItweets

انضم الينا
linkedin.com/company/egyptian-banking-institute

شاهدنا على
YouTube Channel: Egyptian Banking Institute (EBI)